الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرةتدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

الشعبة :علوم مالية و محاسبية

التخصص :مالية وبنوك

بعنوان :

تقييم أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الجزائرية باستعمال أدوات التحليل المالي
دراسة حالة : بنك الخليج الجزائر AGB

من اعداد الطالبتين :

- **شهار إكرام**
- **زيدان عائشة إلهام**

أستاذ المشرف :

د. لحول عبد القادر

لجنة المناقشة

الدكتور	جامعة د.مولاي طاهر سعيدة	رئيساً
الدكتور	جامعة د.مولاي طاهر سعيدة	مشرفاً
الدكتور	جامعة د.مولاي طاهر سعيدة	مناقشاً

السنة الجامعية : 2019-2020

كلمة شكر وتقدير

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده الذي وفقني أنا وزميلتي لإتمام عملنا هذا

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل " لحول عبد القادر" على قبوله الإشراف على هذا العمل

وعلى صبره معنا.

ونشكر كل أساتذة " قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لولاية سعيدة "

الذين كان لهم الفضل في تكويننا خلال مشوارنا الدراسي

وشكرا

الإهداء (1)

إلى روح **أبي**

إلى **أمي** العزيزة أطال الله في عمرها

إلى أخواتي وإخواني وأبنائهم:

ليليان، سيرين، فهد، آدم، محي الدين، ليث، هيثم، أيمن، علاء الدين، امحمد

إلى كل أفراد عائلتي

إلى جميع صديقاتي

إلى كل من ساعدني خلال مشواري الدراسي

إكرام

الإهداء (2)

أهدي ثمرة جهدي:

إلى منبع الحب و الحنان وفارقت الحياة أمي الغالية تغمدها الله برحمته الواسعة و أسكنها فسيح جنانه.

إلى القلب الطيب إلى سندي و منبع فخري أبي الغالي حفظه الله و أطال عمره.

إلى قرة عيني و ملاكي و الشمعة التي أنارت دربي أمي عائشة حفظها الله و أطال عمرها.

إلى روح عمي العزيز معمر رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه.

إلى أخواتي ورفيقات دربي وحياتي هدى وخيرة

إلى أخي أكرم الذي أتمنى له التوفيق

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة

إلهام

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، وذلك بتسليط الضوء على الأهمية والدور الذي يلعبه أسلوب إدارة شؤون البنك، وهذا ما يسمى بالحوكمة المصرفية وذلك بالاعتماد على جملة من المبادئ والقواعد التي أصبحت ضرورة من أجل تفعيل دور المنظومة المصرفية بصفة عامة وتحسين الأداء المالي للبنك بصفة خاصة، ومن ثم تحقيق هدف البقاء والاستمرار. وعليه فإن التطبيق الأمثل للحوكمة في البنوك الجزائرية يعتبر أداة ناجعة للمضي قدما بجهاز مصرفي قوي مبني على الشفافية والإفصاح وتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساعد على تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:الحوكمة، البنك، الأداء المالي، التحليل المالي.

Abstract:

This research aims to evaluate the impact of governance on the financial performance of Algerian banks, by highlighting the importance and the role that the bank management style plays, and this is called corporate governance for banking by relying on a set of principles and rules that have become necessary in order to activate the role of the banking system in general and improve The financial performance of the bank in particular, to achieve by that survival ability and continuity. Accordingly, the optimal application of governance in Algerian banks is a useful tool for moving forward with a strong banking system based on transparency and disclosure and the application of international accounting standards that help in achieving economic development and stability.

Keywords: governance, bank, financial performance, financial analysis.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة البنوك	
تمهيد	16
المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في البنوك	17
المطلب الأول: ماهية الحوكمة في البنوك	17
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة في البنوك	17
الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في البنوك	19
الفرع الثالث: أهداف الحوكمة في البنوك	20
المطلب الثاني: مضمون الحوكمة في البنوك	21
الفرع الأول: مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل	21
الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك	24
الفرع الثالث: محددات الحوكمة في البنوك	30
المبحث الثاني: مدى اعتماد مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية	32
المطلب الأول: دوافع تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية	32
الفرع الأول: جوانب الضعف الهيكلي	32
الفرع الثاني: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر	35
الفرع الثالث: آثار الأزمات	37
المطلب الثاني: واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية	38
الفرع الأول: الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية	38
الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية	43
الفرع الثالث: الدلالات والمؤشرات الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري	48

خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: الأداء المالي وعلاقته بالحوكمة في البنوك	
تمهيد	52
المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في البنوك	53
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	53
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	53
الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك	55
الفرع الثالث: معايير ومراحل تقييم الأداء المالي في البنوك الجزائرية	56
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستعمال أدوات التحليل المالي	58
الفرع الأول: ماهية التحليل المالي في البنوك	58
الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	62
الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	56
المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بالأداء المالي في البنوك	72
المطلب الأول: أثر آليات الحوكمة الداخلية على الأداء المالي للبنوك	72
الفرع الأول: هيكل الملكية والأداء المالي للبنك	72
الفرع الثاني: مجلس الإدارة والأداء المالي للبنك	74
الفرع الثالث: نظام الحوافز والأداء المالي للبنك	77
المطلب الثاني: أثر آليات الحوكمة الخارجية على الأداء المالي للبنوك	78
الفرع الأول: آلية السوق لرقابة البنوك والأداء المالي	79
الفرع الثاني: آلية الشفافية والإفصاح وعلاقتها بالأداء المالي	82
خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB	
تمهيد	89
المبحث الأول: تقديم بنك الخليجالجزائرAGB	90
المطلب الأول: التعريفببنك الخليج الجزائر AGB	90
الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الخليج	90
الفرع الثاني: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر AGB	91
الفرع الثالث: وظائف بنك الخليج الجزائر	92
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر والخدمات الالكترونية المقدمة فيه	93

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك	93
الفرع الثاني: الخدمات الالكترونية المقدمة في البنك	95
المبحث الثاني: دراسة أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائرAGB للفترة 2014-2018 باستعمال أدوات التحليل المالي	97
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي لبنك الخليج الجزائر AGB	97
الفرع الأول: عرض ميزانية الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2014-2018	98
الفرع الثاني: عرض ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2014-2018	99
المطلب الثاني: تقييم أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر AGB باستعمال أدوات التحليل المالي	100
الفرع الأول: تحليل الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر بواسطة نسب التحليل المالي	100
الفرع الثاني: تقييم أثر الحوكمة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر	105
خلاصة الفصل	107
الخاتمة العامة	109
قائمة المراجع	113
الملاحق	121

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ميزانية الأصول للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018 لبنك الخليج الجزائر	98
02	ميزانية الخصوم للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018 لبنك الخليج الجزائر	99
03	نسب السيولة للسنوات -2015-2016-2017-2018	100
04	نسب الربحية للسنوات -2015-2016-2017-2018	102
05	نسب ملاءة رأس المال للسنوات -2015-2016-2017-2018	103
06	نسب النشاط للسنوات -2015-2016-2017-2018	104

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	محددات الحوكمة في البنوك	31
02	مراحل التحليل المالي	59
03	النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي	66
04	أهمية التدقيق والمراجعة الداخلية	76
05	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB	94

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تمهيد

إن الأزمات المالية العالمية التي شهدتها مختلف دول العالم بسبب الفساد المالي وما نتج عنها من ضياع لحقوق أصحاب المصالح وفقدان لثقة المستثمرين، وهذا ما أصبح يهدد الكثير من الكيانات الاقتصادية والمالية، وظهرت الحساسية الزائدة والتقلب الذي يمكن أن يحدث في القطاع المالي، لما شهده هذا الأخير من تقدم وتطور تكنولوجي ولما شهده الاقتصاد العالمي ككل من تطورات كبيرة كانتشار العولمة، والتحرر والانتقال إلى السوق المفتوح. ومن هذا المنطلق أصبح الجميع يبحث عن مخرج لهذه الأزمات بحيث أرجع العديد من الباحثين أن السبب الرئيسي لهذه الأزمات هو افتقار المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك إلى القواعد الجيدة لإدارتها، وهذا ما أدى إلى المطالبة بإيجاد متطلبات ومعايير ومواثيق لغرض زيادة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية ورفع أدائها وتحسين فاعليتها، وإلى محاربة الفساد بكل أشكاله، وتحقيق الشفافية وحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة.

لذلك فإن استقرار وتطور الاقتصاد مرهون باستقرار وتطور البنوك في الدول باعتبارها معرضة للأزمات نتيجة التطورات، فكل هذه العوامل بمجملها أدت إلى ظهور الحوكمة التي سعت العديد من الدول المتقدمة بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعليتها، ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة في البنوك يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات المصرفية ويؤدي إلى رفع مستوى الأداء والتقليل من المخاطر وتحفيز الأداء وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات المالية.

والمتتبع للحياة المصرفية في الجزائر يلاحظ ظهور نقاشات كبيرة في سبل مواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي قد يعاني منه القطاع المصرفي الجزائري وبالخصوص فضائح بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي. ففي ظل كل هذه الأوضاع قام القطاع المصرفي الجزائري بتبني مبادئ الحوكمة والبدء بتطبيق قواعدها في الجهاز المصرفي الجزائري للتحوط قدر الإمكان من المخاطر التي تواجهه والتوجه نحو تطوير أداء الإدارة المصرفية لتنشيط الاقتصاد الجزائري، مما يعزز فرص البنوك في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة:

يعتبر رفع وتحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية للقيام بوظائفها الأساسية من بين الأهداف الرئيسية التي يجب على الجزائر معالجتها، وخصوصا إن أرادت الحكومة الجزائرية تعزيز مكانة ودور البنك في الاقتصاد الوطني باعتباره الحلقة المهمة في دفع عجلة التنمية وامتصاص النقود المتسربة خارج الجهاز المصرفي، كل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبنيها لنظام الحوكمة في البنوك بشكل جيد.

وعلى ضوء ما سبق فإن الإشكالية التي يهدف بحثنا لمعالجتها تكمن في السؤال الرئيسي التالي:

❖ **كيف تؤثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية ؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما أهمية الحوكمة داخل البنك؟
- هل يساعد تطبيق الحوكمة في البنوك على تطوير الأداء المالي داخل البنك؟
- هل تتوفر الجزائر على المتطلبات الضرورية لتطبيق الحوكمة في البنوك؟
- هل تساهم الحوكمة في توفير الشفافية داخل البنك؟
- ما علاقة الحوكمة بالأداء المالي للبنوك الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية تبنت هذه الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر الحوكمة بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

الفرضيات الفرعية:

- إن تطبيق الحوكمة داخل البنك يؤدي إلى زيادة كفاءتها وضمان استقرار النظام المصرفي؛
- يساعد تطبيق الحوكمة في البنوك على تطوير الأداء المالي داخل البنك؛
- تتوفر الجزائر على متطلبات تطبيق الحوكمة في البنوك؛
- تساهم الحوكمة في توفير الشفافية داخل البنك إذا تم تطبيقها.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد، والدور الهام الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة المالية، وبالتالي دوره المحوري في توفير بيئة ملائمة للأعمال، حيث أن تدهور النظام المصرفي يؤثر سلبا على الادخار والاستثمار وهذا ما يؤثر على التنمية. كما نجد أن فعالية القطاع المصرفي الجزائري تحتل جزءا كبيرا من نجاح الإصلاح الاقتصادي.

لذلك كان من الضروري الاهتمام برفع أداء البنوك الجزائرية من خلال إرساء قواعد الحوكمة داخل البنوك، وهي من القضايا التي استحوذت على اهتمام كبير في الجزائر في الوقت الراهن، وذلك قصد القضاء على الفساد المالي والإداري ورفع مستوى الأداء المالي للبنك وضمان حقوق الأطراف المختلفة بالبنك.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في البنوك بصفة خاصة؛
- إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك؛
- إبراز واقع الحوكمة في العمل المصرفي الجزائري؛
- اكتشاف مدى التزام البنوك الجزائرية بقواعد الحوكمة في البنوك.

حدود الدراسة:

❖ **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة على مستوى بنك الخليج الجزائر AGB وتم حصر الدراسة في معرفة أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الجزائرية.

❖ **الحدود الزمانية:** تقتصر على التحليل المالي للقوائم المالية خلال الفترة (2014-2018).

أسباب اختيار الموضوع:

❖ **الأسباب الذاتية:**

- الميول الشخصي لموضوع الدراسة؛
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة للاستفادة منها في الحياة المهنية؛
- علاقة الموضوع بالتخصص.

❖ **الأسباب الموضوعية:**

– حداثة موضوع الحوكمة والاهتمام الكبير به في معظم أنحاء العالم خاصة في ظل الأزمات في السنوات الأخيرة؛

– الأهمية البالغة للموضوع في تفعيل نشاط البنوك؛

– واقع الاقتصاد الجزائري مما يجعل تسليط الضوء على تقييم أثر الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الجزائرية.

منهج الدراسة:

من أجل إنجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الإطار النظري باعتباره منهجا مناسبا لتوضيح مفهوم الحوكمة والأداء المالي في البنوك، والتي تم إعدادها بالاستعانة بمراجع مختلفة. بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي المستعمل في السعي إلى الربط بين الأثر الذي يمكن أن تساهم به الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية، وبالتالي محاولة دراسة إمكانية توفر البنوك الجزائرية على المقومات التي تجعلها قادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة.

صعوبات الدراسة:

في إطار إعدادنا لهذا البحث واجهتنا عدة صعوبات من أهمها الصعوبات التي تتعلق بالمجال التطبيقي، وذلك للسرية التي يحظى بها العمل المصرفي، وبالتالي استحالة الحصول على بيانات تخدم الباحث بشكل مباشر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:آمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، 2016–2017.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تباين مؤشرات الأداء المالي وتطبيق مبادئ الحوكمة لدى البنوك العمومية والخاصة في الجزائر.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهجين التحليلي والإحصائي، حيث ينصرف المنهج التحليلي لدراسة مؤشرات الأداء المالي وممارسة الحوكمة للقطاع البنكي ككل في الجزائر خلال الفترة 2003–2009.أما

بالنسبة للمنهج الإحصائي فقد تم تناوله باستعمال برنامج SPSS وذلك خلال الفترة 2010-2013 بالاعتماد على عينة تشكل 30% من مجتمع الدراسة المقدر ب20 بنك تجاري معتمد من طرف بنك الجزائر، متضمنة ستة بنوك تجارية: ثلاثة بنوك عمومية، وثلاثة بنوك خاصة. ومن خلال استبيان عن مدى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات (بالاعتماد على مقررات اتفاقيات بازل ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، والذي يحتوي ستة محاور: مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، التدقيق والرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، حقوق المساهمين، الشفافية والإفصاح، العلاقة مع أصحاب المصالح. وتم قياس الأداء المالي للبنوك من خلال النسب المالية: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول.

تم التوصل من خلال الدراسة التحليلية إلى اختلاف تأثير حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر تبعا لاختلاف طبيعة ملكيتها، حيث أن ممارسة الحوكمة تؤثر على مؤشراتها المالية الخاصة بالربحية، أما تباين هذا الأثر فهو راجع لاختلاف إدارة المخاطر والمتعلقة أساسا بمخاطر الإتمان ومخاطر السيولة بين البنوك العمومية والخاصة.

الدراسة الثانية:عدنان عبد المجيد، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والتمويل، جامعة عمان، الأردن، 2008.

قام الباحث بقياس أثر فاعلية الحوكمة عبر دراسة 200 استبانة تضم (مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، حقوق المساهمين والمعاملة العادلة بينهم، دور أصحاب المصالح، ممارسة التدقيق والرقابة الداخلية)، في حين استخدم الباحث كل من: العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، سعر السهم غلى العائد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة المؤسسات ومؤشرات الأداء المالي باستثناء مؤشر تباين سعر السهم اليومي أين كانت العلاقة عكسية ذات دلالة الإحصائية.

الدراسة الثالثة:محمد العماد سعد أسعد، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2015.

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحليل محتوى القوائم المالية للشركات، حيث شملت الدراسة سبع آليات للحوكمة تمثلت في (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، ملكية كبار المساهمين، الملكية الأجنبية، استقلالية لجنة المراجعة، نشاط لجنة المراجعة)، وتم قياس الأداء المالي بالنسب المالية، وتعتبر الدراسة مسح شامل لكل الشركات السعودية المساهمة المدرجة في سوق تداول الأوراق المالية، وذلك عن العامين 2011-2012 والبالغ عددها 167 شركة في تاريخ إجراء البحث.

ومن أبرز نتائج الدراسة: وجدت الدراسة علاقة جوهرية عكسية بين حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وبين معدل القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية، ووجدت علاقة جوهرية طردية بين الجمع بين عضوية الرئيس التنفيذي وعضوية مجلس الإدارة، ونسبة المساهمين الكبار، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجدت أيضا علاقة جوهرية عكسية بين وجود ملكية أجنبية 5% فأكثر، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين.

وأوصت الدراسة بضرورة أن تعطى الآليات التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة، وأهمية أن لاتلزم الشركات بأي فقرة أو مادة من لائحة الحوكمة إلا بعد التحقق من إيجابيتها وذلك عن طريق إجراء المزيد والأبحاث حول ذلك، مع ضرورة أن يعطى القطاع المالي معايير وقواعد تتناسب مع طبيعته ونشاطه، وأن يؤخذ نوع القطاع في الحسبان عند إجراء أي بحث مستقبلي.

الدراسة الرابعة:معمري نارجس، واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات البنكية وإدارة الأعمال، العدد 07، جامعة بسكرة، 2018.

يعتبر النظام المصرفي أحد أهم أجزاء النظام المالي واستقرار هذا الأخير مرتبط باستقرار النظام المصرفي، غير أنه في الآونة الأخيرة عرف عدة انهيارات مالية وفضائح مالية كبرى، وكل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام بقضية الحوكمة من طرف السلطات الإشرافية، الرقابية، المنظمات الدولية والبنوك.

وفيما يخص المنظومة المصرفية الجزائرية فإنها تمتلك نظام حوكمة ناجح نسبيا وهيئات تنظيمية وإشرافية مسئولة بشكل خاص بإصدار القوانين واللوائح، إضافة إلى ضمان تطبيقها من قبل الجهات المعنية.

هيكل الدراسة:

إن هذه الدراسة تتضمن ثلاث فصول أساسية، ويتمثل محتواها فيما يلي:

- **المقدمة العامة:** وتطرقنا فيها للعناصر الأساسية التي تنطلق منها الدراسة حيث إضافة للتمهيد نجد أهمية الدراسة وأهدافها وأيضا الإشكالية والأسئلة الفرعية والفرضيات التي حاولت الدراسة التأكد من صحتها، وأيضا المنهجية والصعوبات، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي.
- **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري لحوكمة البنوك، وتم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، في المبحث الأول سنحاول التطرق إلى عموميات حول الحوكمة في البنوك أما في المبحث الثاني سنتطرق إلىمدى اعتماد الحوكمة في البنوك الجزائرية.
- **الفصل الثاني:** بعنوان الأداء المالي وعلاقته بالحوكمة في البنوك، تم أيضا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، في المبحث الأول سنتناول عموميات حول الأداء المالي في البنوك أما المبحث الثاني سنبين علاقة الحوكمة بالأداء المالي في البنوك.
- **الفصل الثالث:** بعنوان دراسة حالة بنك الخليج الجزائرAGB وتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، فالمبحث الأول متعلق بتقديم بنك الخليج AGB ودراسة أنشطته ووظائفه، وفيما يتعلق بالمبحث الثاني قمنا بدراسة أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لبنك خليج الجزائر AGB.

الخاتمة العامة: والمتعلقة بعرض نتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقدمة بناءا عليها.

الفصل الأول

الإطار النظري

لحوكمة البنوك

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات جذرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي، خاصة أن الجهاز المصرفي يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي ويشكل الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي. وفي هذا الصدد تزايد اهتمام المؤسسات البنكية بتطبيق مفهوم الحوكمة في معظم دول العالم عقب الأزمات المصرفية التي تعرضت لها البنوك في بعض هذه الدول، ذلك أن الحكم الجيد والسليم يسمح بوجود علاقات أكثر فاعلية بين البنك وكل المتعاملين معه، فعلى الرغم من الحوكمة لا تكتسب الصبغة الإلزامية على الشركات أو البنوك إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورة لا خيارا، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة والتي أصبحت سمة من سمات النظام الرأسمالي.

وبما أن البنوك الجزائرية ليست بمنأى عن التغيرات والمستجدات العالمية الحاصلة فقد سعت بجد نحو إرساء مبادئ الحوكمة على مستوى هياكلها لترفع من كفاءتها ولتدعم مقدرتها التنافسية على المستوى المحلي وكذا الدولي، حيث نهدف من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء حول واقع البنوك الجزائرية في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.

وبناءا على هذا سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض أهم العناصر المرتبطة به كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في البنوك

المبحث الثاني: مدى اعتماد مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

المبحث الأول: عموميات حول الحوكمة في البنوك

يحتل القطاع البنكي أهمية بالغة على مستوى الاقتصاديات الوطنية والدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى؛ انطلاقا من كونها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، لذا أصبح لزاما المحافظة على سلامة أداء القطاع البنكي. وتعتبر الحوكمة في البنوك أحد أهم المداخل المهمة لضمان ذلك، وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بنشاط البنك.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة في البنوك

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة في البنوك

أولا: تعريف الحوكمة

هناك عدة تعريفات لمصطلح الحوكمة، وذلك بتعدد المهتمين بهذا المصطلح وانتماءاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يعبر كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، وفيما يلي تقدم بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر:

1. **الحوكمة لغة:** يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحوكمة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها:

- الحكمة: ما تقضيه من التوجيه والإرشاد.
- الحكم: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين[1].

[1] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر،2009، ص92.

2. الحوكمة عامة:

تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFCللحوكمة: بأنها هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[1].

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECDللحوكمة: بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين[2].

تعريف لجنة كادبوري للحوكمة: على أنها النظام الذي تدار وتراقب به الشركات. مجالس الإدارة مسئولة عن حوكمة شركاتها ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة. وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولا يتهم والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة[3].

ومنه نستخلص أن مصطلح الحوكمة يعني في أبسط تعريف تحقيق الشفافية والعدالة ومنح المساهمين جق مساءلة إدارات الشركات.

ثانيا:مفهومالحوكمة في البنوك

تعددت تعاريف الحوكمة في البنوك ومن بين أهم التعاريف المقدمة نذكر:

يعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في البنوك: بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.[4]

كما تعرف حوكمة الشركات في البنوك أيضا:بأنها النظام الذي يتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها وابتغاء تحقيق غاياتها، وهي النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموالها[5].

---

[1] د. محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، الطبعة العربية الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص96.

[2] نفس المرجع السابق، ص96.

[3] د. أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2011، ص49.

[4] د. سهير ابراهيم الشوملي، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2016، ص81-82.

[5] أحمد علي حضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2012، ص85-86.

كما تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة البنوك: بأنها الطريقة التي تدار بها إدارة أملاك وشؤون المؤسسات المصرفية من لدن مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تؤثر في وضع أهداف وخطط وسياسات البنك مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الآخرين[1].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نقدم مفهوم شامل حول الحوكمة في البنوك بحيث تعني تطوير الهياكل الداخلية للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، بالإضافة إلى وجود قوانين واضحة تحدد دور هيئات الإشراف والرقابة على الجهاز البنكي[2].

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة في البنوك

تقوم حوكمة البنوك أساسا على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء المصارف، وترشيد اتخاذ القرارات فيها، وتتزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية للسببين أساسيين هما[3]:

– إن القطاع البنكي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى فإن البنوك هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية كما أسلفنا سابقا.

– خضوع القطاع البنكي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لا بد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل بازل2 وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال متطلبات رقابية أهمها القدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل؛ إضافة إلى ذلك تتلخص أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع البنكي الأمور التالية[4]:

– التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يعد من المعايير المهمة للمستثمرين في ظل الظروف التي تمر بها الأسواق العالمية، و التنافس الشديد فيما بينها.

– تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين إدارة البنوك، و تجنب الفساد والإفلاس وسوء الأداء، ويضمن اتخاذ القرارات على أسس سليمة.

[1] محمود الشويات، الحاكمية والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2015، ص532.

[2] أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية (مصر)،

[3] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص432.

[4] غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان (الأردن)، 2015، ص150.

– تطبيق مبادئ الحوكمة يعمل على إعطاء كل ذي حق حقه من خلال لجان المكافآت والحوافز، وبالتالي الإخلاص في العمل الذي ينتج عنه تحسين الأداء للبنك.

– الإفصاح و الشفافية تمنع الأزمات والمخاطر وتخلق الثقة عند المساهمين الصغار والكبار.

الفرع الثالث: أهداف الحوكمة في البنوك:

من خلال مبادئ حوكمة البنوك تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يأتي[1]:

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها؛
- حماية حقوق حملة الوثائق و المستندات ذات الصلة بفعالية الشركات؛
- حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال الشركات؛
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح و المتعاملين مع الشركات؛
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات؛
- الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة؛
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركات بما فيها الأداء المالي من خلال لجان مراجعة خارجيين ومستقلين عن الإدارة التنفيذية؛
- محاسبة الإدارة التنفيذية أمام المساهمين[2]؛

[1] محمد حلمي الجيلاني، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص532-533.

المطلب الثاني: مضمون الحوكمة في البنوك

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة في البنوك وفق لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في البنوك عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان:

EnhancingCorporateGovernance For BankingOrganization

يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وتتمثل في[1]:

✓ **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب الصالح وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه اتجاه البنك، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس ويتضمن ذلك عدد الأعضاء مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة البنك وأن يكون أعضاء المجلس على دراية كافية بمبادئ وأسس الأنشطة المالية للبنك التي يجب إتباعها والبيئة التشريعية، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية وتقوم لجنة المراجعة بالتعاون مع مراقبي الحسابات وتراجع وتتسلم تقاريرهم وأن تأخذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب لتحديد أوجه الضعف في الرقابة وعدم التوافق مع السياسات والقوانين والنظم[2].

كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر تضع المبادئ للإدارة العليا بشأن إدارة مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل، السمعة وغير ذلك من المخاطر، ولجنة الأجور التي تضع نظم الأجور ومبادئ تعيين الإدارة التنفيذية والمسئولين بالبنك بما يتماشى مع أهداف وإستراتيجية البنك[3].

[1]EnhancingCorporateGovernance For Banking Organisation, Basel committee On Banking Supervision, Bank For International Settelements, 2006.

[2] عبد الله جوهر، الإدارة في الشركات والمؤسسات، دون طبعة، مؤسسات شبار الجامعة، الاسكندرية (مصر)، 2014، ص223.

[3]عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية بنوك وتأمين، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص68.

✓ **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذا في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك[1].

كما يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة[2].

✓ **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين وأن يضع هيكل إداري يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات[3].

✓ **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وأن تتم أنشطة البنك وفقا للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية[4].

✓ **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (ويشمل ذلك وظائف التطابق والالتزام والقانونية) باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيد المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وإدارة البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك في الأجل الطويل.

ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للبنك في جميع جوانبه وذلك من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير

[1] ابراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2010، ص166.

[2] كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة فرحاة عباس، سطيف (الجزائر)، 2016، ص77.

[3] محمود الشويات، مرجع سبق ذكره، ص558.

[4] سهير ابراهيم الشوملي، مرجع سبق ذكره، ص83.

المطبقة وأن يشاركوا في عمليات الرقابة الداخلية بالبنك المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية، ومن الملائم أن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة[1].

✓ **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الآجل الطويل وأن ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الآجل الطويل[2].

✓ **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية بالبنوك فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق، ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية، ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة، و من ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية، التعرض للمخاطر، الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين[3].

✓ **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر[4].

---

[1] محمد حلمي الجيلاني، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السابع، 2009، ص86.

[3] وليد ناجي الحيالي وحسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2015، ص87.

[4] عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والإنهيار المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد (العراق)، 2014، ص206.

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في حوكمة البنوك

يمكن تقسيم الأطراف الأساسية في عملية تطبيق الحوكمة في البنوك إلى مجموعتين الأولى هم الفاعلون الداخليون ويمثلون حملة الأسهم، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية والمراجعون الداخليون، أما الثانية فهم الفاعلون الخارجيون و يمثلون عامة الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي الكلي، المودعين، شركات التصنيف والتقييم الائتماني ووسائل الإعلام.

أولا: الفاعلين الداخليين:

تمثل الأطراف الداخلية للحوكمة في البنوك القوى التي تقع داخل البنك، والتي تؤثر بصورة كبيرة على ممارسات الحوكمة داخل البنك، ونجد ضمن الفاعلين الداخليين:

1- الجمعية العامة للمساهمين:

تحتاج الحوكمة في البنوك إلى الدور الإشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العامة للمساهمين، وذلك باعتبارها تضم جميع المساهمين في البنك الذين يقدمون رأس المال المملوك. حيث أن أول جمعية تنعقد في حياة البنك هي الجمعية العامة التأسيسية التي تصادق على نظام البنك الأساسي وتنتخب مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات. وينبغي غلى الجمعية العامة للمساهمين مراقبة أعمال مجلس الإدارة من خلال عقدها لاجتماعات سنوية لسماع تقارير عن إدارته للشركة والنظر فيما يقدمه من حسابات، ولتحقيق هذا الغرض فإنها تستعين بمراجعي حسابات، فإذا اقتنعت الجمعية العامة بما قدمه مجلس الإدارة أبرأته في إدارته وإذا لم تقتنع فلها الحق وفقا للقانون في التحقيق معه، وللمساهمين الحق أيضا في تقديم طلب للتفتيش على أعمال البنك.

ومن المهم جدا أن يقتنع المساهمون بأنهم ليسو فقط في مجال الأخذ وعدم العطاء، ففي كثير من الأحيان لا يهتم المساهمون إلا بمقدار الربح على أسهمهم غير واعيين بدورهم الرقابي في البنك[1].

2- مجلس الإدارة:

نظرا لكثرة عدد أعضاء الجمعية العامة للمساهمين وصعوبة قيامها بالإدارة الفعلية للبنك، فهي تنتخب عددا من أعضائها من أصحاب الخبرة للقيام بإدارة البنك وتسيير أموره في إطار ما يسمى بمجلس إدارة البنك. وبالرغم من أن مجلس الإدارة يقوم بتفويض الإدارة اليومية للأعمال المصرفية للموظفين، إلا أنه لا يستطيع التخلص من المسؤولية عن عواقب السياسات و الممارسات الغير السليمة المتصلة بالإقراض والوقاية من الغش الداخلي أو أي نشاط مصرفي آخر.

[1] ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، 2017، ص22.

و في العموم تتكون مجالس الإدارة من:

- **الرئيس:**

يتولى مجلس الإدارة انتخاب أحد أعضائه رئيسا يتفرغ للأعمال الإدارية، و يمثل الشركة باعتبارها شخصا معنويا، وتتركز مهامه في التأكد من توافر المعلومات الكافية واللازمة لقيام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بمهامهم، والمحافظة على علاقة طيبة بين البنك وأصحاب رأس المال، وكذا اختيار أعضاء مجلس الإدارة[1].

- **اللجنة التنفيذية:**

من الممارسات الشائعة، وإن كانت غير ملزمة، قيام البنوك بتعيين لجنة تنفيذية تضم كبار المديرين في إدارة البنك برئاسة المسئول التنفيذي الرئيسي (أو عضو مجلس الإدارة المنتدب) وهي إحدى الطرق المناسبة للفصل بين مهمة الإدارة اليومية للمؤسسة وبين النظر في الأمور الإستراتيجية الأطول أجلا. ويقرر مجلس الإدارة صلاحيات واختصاصات اللجنة كما يحدد الموضوعات التي ينبغي أن تقدم عنها تقارير سواء للإحاطة أو لاتخاذ قرارات بشأنها. وكثير من الموضوعات التي تتصرف فيها اللجنة لا تكون على مستوى من الأهمية يستدعي رفعها إلى مجلس الإدارة. ومع ذلك فإن هناك كثيرا من الأمور التي تقع على الخط الفاصل بين اختصاصات اللجنة واختصاص مجلس الإدارة، وفي هذه الحالات يكون للجنة تقدير أهمية رفع الأمر إلى مجلس الإدارة، وسيكون هناك دائما تداخل بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية اللجنة التنفيذية. ومن الأعراف الشائعة أن يكون عضو مجلس الإدارة المسئول عن الأمور المالية عضوا في كليهما، وبالنسبة لهذا الموضوع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تكون لديه مسئوليات تنفيذية هامة[2].

- **لجنة التدقيق و المراجعة:**

هي لجنة فرعية منبثقة عن مجلس إدارة الشركة تقوم بدور المسئول عن الحماية والحفاظ على السلامة والمالية للمساهمين[3]، تضم أعضاء مستقلين عن الشركة، الغاية منها مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته في الإشراف على النظام الرقابي للشركة بشكل عام، ويهدف إلى ضمان تطبيق الشركة لأحكام عقدها والقانون،

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

[2] أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص193-194.

[3] عصام محمود حسن هنطش وابراهيم جابر السيد أحمد، الإدارة الرشيدة والحوكمة، الطبعة الأولى، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص264.

وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام الرقابي وتطويره بما يحقق غرض الشركة ويحفظ المصالح المتعارضة فيها[1].

وتتمثل واجبات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بلجنة المراجعة فيما يلي:

- ✓ إنشاء لجنة مراجعة وفقا لشروط يتم تسجيلها في المحضر الرسمي لاجتماعات مجلس الإدارة، واختيار أعضاء اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وإلى جانب صفات حسن التقدير وقوة الشخصية يتم اختيار الأعضاء حسب ما يتمتعون به من خبرة وفطنة ولقدرتهم على التعامل مع التقارير التي يتلقونها عن المخاطر وعن التشغيل النظم المختلفة للبنك وكما تم ذكره أعلاه ينبغي أن يكون أحد أعضاء لجنة المراجعة على الأقل من ذوي الدراية الكافية بالموضوعات المالية للتعامل مع الأدوات العويصة التي يتعامل فيها البنك.
- ✓ رسم أسلوب التعريف الأعضاء الجدد في اللجنة بواجباتهم وتشجيعهم على القيام بأنفسهم بالتعرف على أعمال الشركة سواء المحلية أو الخارجية.
- ✓ تجديد العضوية كلما تطلب الأمر للمحافظة على تنوع المهارات باللجنة ومستوى الالتزام لدى أعضائها.
- ✓ القيام باختيار رئيس لجنة المراجعة مع الاهتمام الشديد بقوة شخصيته واستقلاله عن الإدارة التنفيذية. وينبغي تجنب احتمالات تعارض المصالح، وهذا يمنع رئيس مجلس الإدارة من العمل كرئيس للجنة المراجعة حتى إن لم يكن يشغل منصب المسئول التنفيذي الرئيسي.
- ✓ تمكين اللجنة رسميا بحيث تكون معدة جيدا لتنفيذ مهامها[2].

- ➢ **لجنة المرتبات والمكافآت:**

تعتبر مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من الأمور التي يهتم بها كل من له مصلحة في البنك وأيضا أجهزة الإعلام ومن ثم يجب أن تتوافر الصراحة بشأن إجمالي المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة والأسس التي يتم بموجبها حساب تلك المكافآت (بيان المكافآت بصورة مفصلة مثل المرتب الأساسي والأسهم التحفيزية، الخ).

وهناك احتمال لتضارب المصالح بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة الذين يقررون مكافآتهم بأنفسهم وقد يساعد على حل هذه المشاكل، قيام مجلس الإدارة بتعيين لجنة للمرتبات والمكافآت، تتشكل بصفة رئيسية من الأعضاء المستقلين الذين يقومون بوضع توصيات لمجلس الإدارة بشأن مكافآت ومرتبات أعضاء المجلس. والأفضل من

[1] عمار حبيب جهلوك، النظام القانوني لحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2011، ص194.
[2] أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص188-189.

ذلك أن يتم النظر في مرتبات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس سياسة البنك للمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها كافة موظفي الإدارة العليا، وعلى أساس سياسته الأعم بالنسبة للأفراد. وينبغي على اللجنة أن تقوم عن قرب بمراجعة الطريقة التي يتم بها حساب الحوافز والمكافآت وحجم تلك المكافآت وقد يكون من الأفضل قيام اللجنة بمراجعة التعويضات الناتجة عن استغناء الأفراد خاصة في حالة سوء الأداء[1].

- **لجنة إدارة المخاطر:**

ويطلق عليها أحيانا لجنة إدارة الأصول والالتزامات. وقد يقوم مجلس الإدارة بتعيين لجنة أو أكثر للقيام بإدارة المخاطر، ويكون من صلاحيات واختصاصات لجنة أو لجان إدارة المخاطر وضع الأطر والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة فئات المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها.[2]

3- أصحاب المصالح:

وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع البنك مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون يهتمون بمقدرة البنك على السداد في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة البنك على الاستمرار[3].

4- الإدارة التنفيذية:

يقوم كل من المدير التنفيذي وفريق الإدارة بإدارة الأنشطة اليومية للبنك، بما يتلاءم مع السياسات التي يضعها مجلس الإدارة[4].

5- المراجعين الداخليين:

لهم دور هام جدا في تقييم عملية إدارة المخاطر عن طريق قيامهم بكشف ومنع حالات الغش والتزوير وضمانهم لنزاهة ودقة التقارير المالية[5]. وهذا باعتبارها وظيفة مستقلة داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق فحص وتقييم أنشطته المختلفة، ويتمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة أعضاء التنظيم في تنفيذ مسئولياتهم بفعالية، وذلك بإمدادهم بالبيانات وتقديم المشورة والتوصيات بصدد الأنشطة التي تم مراجعتها.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص200-201.

[2] سمير مهدي، إدارة المخاطر في البنوك، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص160.

[3] عون الله سعاد، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، جامعة شلف، الجزائر، 2016، ص178.

[4] غضبان حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص151.

[5] العربي عطية ونوال بن عمارة، الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص200.

وتلعب إدارة المراجعة الداخلية دورا هاما في إرساء مبادئ الحوكمة في البنوك من خلال المهام التالية:

- مراجعة ما تم تنفيذه والتأكد من مطابقته للسياسات والخطط المرسومة والقوانين.
- مراجعة مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك.
- فحص المعلومات الإدارية والمالية بشكل مفصل سواء ما كان متعلقا بالعمليات، الحسابات، الأرصدة للتحقق من قيم الأصول ومطابقتها لما هو مثبت في الدفاتر ولحماية هذه الأصول كنشاط وقائي ناشئ عن الإهمال وعدم الكفاية.

وحتى يقوم المراجع الداخلي بعمله على أحسن وجه، ينبغي أن يلتزم بالنزاهة والموضوعية في أداء عمله[1].

ثانيا: الفاعلين الخارجيين:

زيادة عن الفاعلين الداخليين بالبنك، فإنه من الضروري هناك فاعلون خارجيون يلعبون أدوارا رقابية وإشرافية على أعمال وأنشطة البنك، وفي نفس الوقت حماية حقوق أصحاب المصالح الآخرين، وهذا في ظل التغيرات والتجاوزات التي تصدر من الفاعلين الداخليين أثناء أدائهم لواجباتهم بحكم انتمائهم للبنك وارتباطهم به.

1- الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي:

يعتبر وجود إطار تنظيمي وقانوني متطور لنظام البنك أمرا هاما وحيويا، إضافة إلى الدور الرقابي للبنك المركزي الذي لا يقل أهمية، فقد شهد هذا الدور تغير كبير خلال الفترة الأخيرة، فقد تحول الإطار العام من السيطرة المطلقة إلى العمل على تشجيع إتباع السلوك الحصين، فلم تعد الجهة الرقابية هي المتحكم في توجيه الائتمان، حيث أصبح دورها يقتصر على ضمان سلامة الجهاز البنكي، وفي هذا الشأن وضعت اتفاقيات بازل جملة من الضوابط المحكمة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وتركز القروض وإقراض الأطراف ذات الصلة والأطراف ذات العلاقة مع الشركة، وتكوين المخصصات وتحصيل المدفوعات المستحقة، والإجراءات الخاصة بإعادة جدولة الديون ومتطلبات السيولة والاحتياطي، إضافة إلى تطبيق الأساليب المتطورة للرقابة الميدانية والمكتتبة[2].

[1] ريم عمري، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

[2] غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص151.

2- دور العامة (الجمهور):

تأخذ الحوكمة السليمة في اعتبارها حقوق أصحاب المصالح، سواء كانوا من الفاعلين الداخليين أو من الفاعلين الخارجيين (خاصة المودعين)، لذا فعلى المتعاملون في السوق تحمل مسئولياتهم فيما يتعلق بالقرارات الخاصة باستثماراتهم.

وحتى يتمكنوا من القيام بهذا الدور فإنهم يحتاجون إلى الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي، ويمكن تقسيمهم إلى:

- **المودعين:** يعتبر المودعون من أهم أصحاب المصلحة المرتبطين بالبنوك، فدورهم الأساسي يتمثل في الرقابة على أداء الجهاز البنكي وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم في حالة ما إذا رأو أن البنك أصبح يجازف بتحمل مخاطر كبيرة.
- **شركات التصنيف والتقييم الائتماني:** هي مؤسسات تساعد على دعم الالتزام في السوق تقوم بالتأكد من توفر المعلومات الضرورية لصغار المستثمرين الأمر الذي يزيد من درجة الشفافية في المعلومات المالية ودعم حماية المتعاملين في السوق، بالإضافة إلى تصنيف البنوك الضعيفة في خانة واحدة وهو ما يمكن المؤسسات ذات العلاقة من القيام بمهمتها المتمثلة في الحفاظ على ثقة الجمهور في النظام البنكي واستقراره[1].
- **وسائل الإعلام:** تساعد على نشر المعلومات اللازمة ورفع كفاءة العنصر البشري ومراعاة مصالح الفاعلين الآخرين في السوق إضافة إلى تأثيرهم على رأس المال وذلك لقيامهم بممارسة ضغوطات على البنك تجبره على ذلك[2].

[1] غضبان حسام الدين، مرجع سابق، ص152.

[2] حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص34.

الفرع الثالث: محددات الحوكمة في البنوك:

لكي تتمكن البنوك من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة وتشمل:

أولا: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، وتتكون داخل البنك نفسه وتشمل[1]:

- آلية توزيع السلطات داخل البنك.
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية.
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العامة للبنك ومجلس إدارته والمديرين التنفيذيين ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.

ثانيا: المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها البنوك والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى والتي تشمل العناصر[2]:

- القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي عموما.
- المناخ العام للاستثمار في الدولة.
- كفاءة القطاع المالي من بنوك وشركات تأمين وأسواق مالية ذات الأثر على التمويل.
- مستوى التنافس في أسواق عناصر الإنتاج و الخدمات اللازمة للبنوك.
- وجود وكفاءة ومقدرة الأجهزة الرقابية، مثل وجود هيئة أسواق المال ومدى قدرتها في الرقابة على أعمال البنك.
- وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين والمحاسبين ومكاتب المراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات...الخ.

[1] عثماني ميرة، مرجع سابق، ص29.

[2] الطاهر محمد احمد محمد حماد، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية السودانية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، 2014، ص45.

و الشكل رقم 01 يوضح محددات الحوكمة في البنوك:

الشكل(01):محددات الحوكمة في البنوك

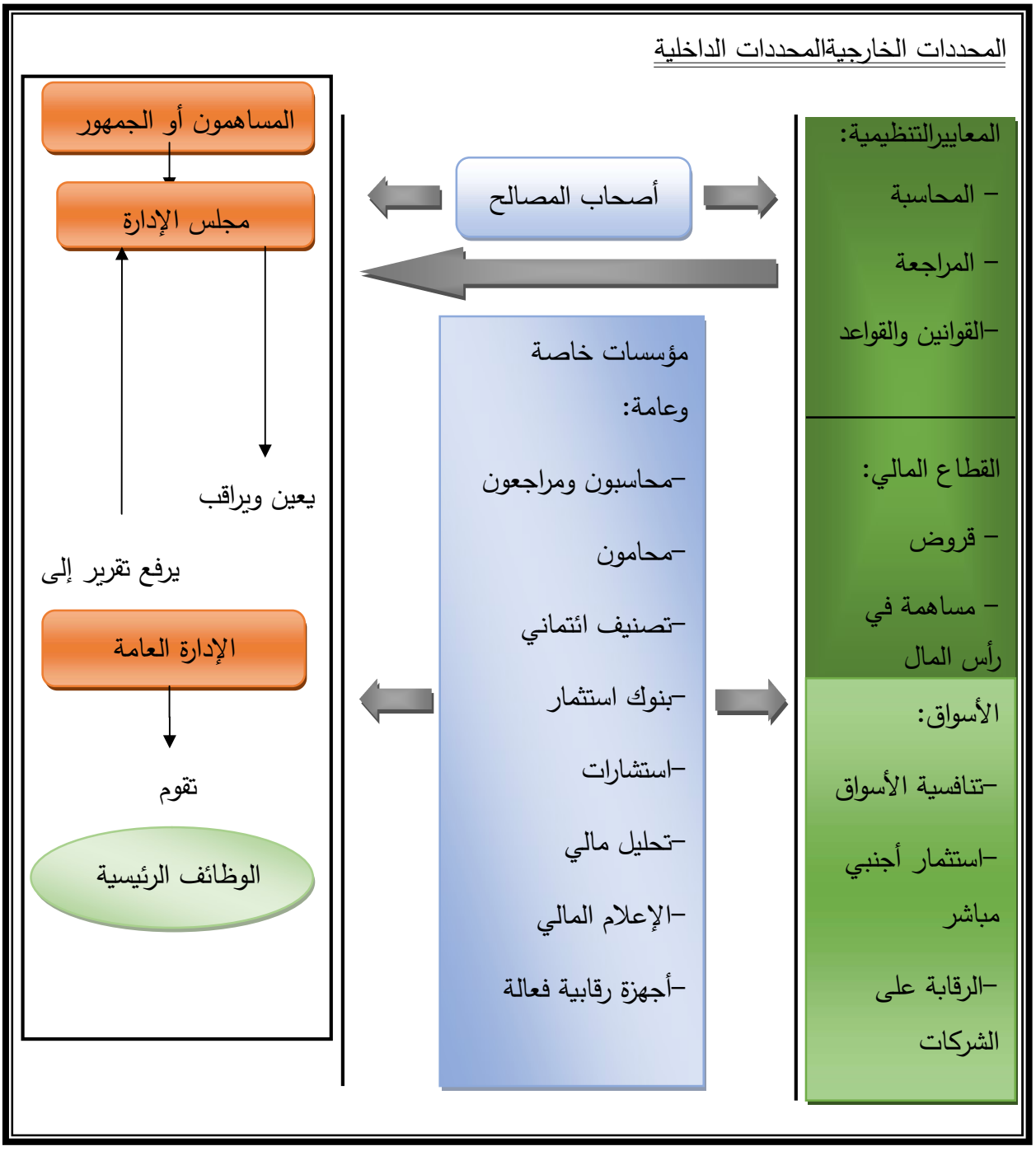

المصدر: هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص31.

المبحث الثاني: مدى اعتماد مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

رغم الاصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية منذ نشأتها، إلا أنها لازالت تعاني من جملة من النقائص والسلبيات التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يقتضي ضرورة تبني مبادئ الحوكمة والعمل بها من أجل الارتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية وتأهيلها للإندماج في الاقتصاد العالمي، وعليه سنحاول في هذا المحور التعرض لأهم الأسباب التي تدفع السلطات الجزائرية إلى الإسراع في تبني مبادئ الحوكمة المصرفية وكذلك الجهود المبذولة من أجل ذلك.

المطلب الأول: دوافع تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية

الفرع الأول: جوانب الضعف الهيكلي

يمكن حصر أهم جوانب الضعف الهيكلي التي تواجه النظام المصرفي الجزائري فيما يلي:

أولا: ضعف قاعدة رأس مال البنوك

تعتبر رؤوس أموال البنوك عاملا مهما في تحقيق نسبة ملاءة تتناسب والمخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات. ومن هذا ومن أجل تعزيز قدرات البنوك العاملة في الجزائر والرفع من مستوى أدائها، أجبرت السلطات الرقابية البنوك في العديد من المرات على رفع رأس مالها، بداية من النظام رقم90-01 المؤرخ في 04 جويلية 1990، كما تم إحداث تغيير في رأس مال البنوك سنة 2004، وهذا بمقتضى النظام رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004، وكان آخر تعديل يهدف إلى رفع رأس مال البنوك سنة 2008 وذلك بموجب النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008[1].

ثانيا: تركز البنوك

أن وجود درجات عالية من التركز للعمليات المصرفية في ظل بيئة مصرفية سليمة قد يكون أمرا مرغوبا ومطلوبا لتحقيق اقتصاديات الحجم مع المحافظة على قدر من المنافسة، كما من شأنه تعزيز تنافسية الجهاز المصرفي في ظل عولمة الصناعة المصرفية، غير أن التركز في الساحة المصرفية الجزائرية يطرح بشكل يعاكس هذه الإيجابيات، فقد أدى وجود تركز كبير داخل القطاع المصرفي الجزائري من خلال هيمنة البنوك العمومية على هيكل النشاط الشامل للقطاع، إلى غياب المنافسة الحقيقية بين البنوك وخلق حالة من الرتابة والجمود تعيق أي مبادرات للتحديث في أدوات وأساليب العمل.

[1] ريم عمري، مرجع سابق، ص131.

ثالثا: الكثافة المصرفية

ركز الكثير من الباحثين على مبدأ الانتشار، وهناك نماذج تناولت هذا المبدأ بطريقة أو بأخرى ولعل أشهرها ما ينص على أنه يجب أن يقابل كل 10000 شخص فرع واحد لبنك[1]. حيث وبالرغم من التطور الذي شهده عدد البنوك في السنوات الأخيرة بالجزائر إلا أن انتشار الفروع والوكالات البنكية عبر التراب الوطني لم يبلغ للمعيار الدولي، إضافة إلى سوء توزيع للوكالات البنكية بحيث تتركز في المدن الكبرى فقط ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي، فنجد وكالة لكل 25600 فرد في 2014 مقابل 25500 في 2013 وهو الذي لا يعد كافيا.

ثالثا: تجزئة النشاط البنكي

لقد نجم عن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر والتي تركز على تخصيص الموارد المالية حسب خطط محددة مسبقا لتشمل مختلف ميادين النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي، وقد انبثق عن ذلك تجزئة النشاط المصرفي وكذلك قلة أو انعدام الحوافز أمام تلك المؤسسات لتوزيع محافظها المالية[2].

رابعا: فعالية الأداء

يمكن تحليل نجاح وفاعلية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المصرفية على المستويين[3]:

المستوى الأول: الفعالية المالية

مقاس فعالية منظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، وتعد تكلفة الخدمات التي تقدمها البنوك الجزائرية مرتفعة بسبب:

- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة؛
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العمليات التجارية؛
- أنظمة الإعلام التي تعتبر نقطة الضعف في المنظومة البنكية؛
- اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة تدقيق الحسابات الداخلية؛

[1] مصيطفي عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص80

[2] يعقوبي محمد وتمار توفيق، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة الطاهر محمد، بشار، الجزائر، يومي 24-25أفريل 2006، ص3.

[3] رزيق كمل وفضيلي عبد الحليم، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2004، ص373-374.

المستوى الثاني: الفعالية الاقتصادية

تعتبر منظومة الوساطة فعالة عندما تقوم بتسيير جيد لنظام الدفع وخصصت الموارد تخصيصا جيدا، وتعاني المنظومة المصرفية من ضعف تخصيص الموارد بسبب ضعف جمع الأموال وذلك بسبب:

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل البنوك؛
- نقص ثقة الجمهور في البنوك، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنك؛
- البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية وفي تلقي دفتر الشيكات؛
- ضعف كبير في الهياكل والوكالات البنكية خارج المدن الكبرى؛

وأيضا تخصيص الموارد غير الملائم، سواء من ناحية العمليات المقرر تمويلها، أو من ناحية الطريقة المعمول بها.

خامسا: فقدان الاحترافية

البنوك التجارية الجزائرية تفتقد إلى الاحترافية للأزمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية، وبالتالي مازالت أداة في يد الدولة، ومما يبرز عدم احترافية الجهاز البنكي ما يلي[1]:

- التمييز في تقديم القروض؛
- الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل؛
- استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر؛
- صعوبة الوصول إلى القروض البنكية، البيروقراطية، والتسيير المركزي؛
- إفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل سحوبات على المكشوفة للمؤسسة العمومية التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض.

سادسا: القروض المتعثرة

يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من مشكلة كبيرة في هذا الجانب، حيث أنه أمام السياسات الاقراضية التوسعية التي انتهجتها البنوك الجزائرية لضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل استمراريتها دون مراعاة الجدوى الاقتصادية لتلك القروض، وهو ما قد يؤدي إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان البنوك التجارية المقدرة

[1] نفس المرجع السابق، ص374.

على تسيير واسترجاع تلك القروض، حتى بعد عمليات التطهير المالي بقيت البنوك رغم مشاكلها تمنح القروض للمؤسسات العمومية دون مراعاة لوضعيتها المالية.

سابعا: الضعف التكنولوجي

إن العمل غلى تنويع وتحديث الخدمات المالية والبنكية باستعمال ثورة الاتصالات والمعلومات يعد ضروريا حيث تعاني البنوك الجزائرية من انعدام شبكة اتصالات متطورة ترقى إلى مستوى المتطلبات المعاصرة للتعاملات البنكية.

1- ضعف الشفافية والإفصاح:

إن ضعف الشفافية والإفصاح عن بيانات البنك هو ما يؤدي إلى ضعف الرقابة على البنوك، إلى جانب انتشار البيروقراطية.

إن نقائص ونقاط ضعف البنوك في الجزائر تظهر وبالرغم من توفرها على قدرات لا يستهان بها، فهي ليست مستعدة بعد لمجابهة قواعد اقتصاد السوق والتي تتمثل في المنافسة، والانضباط المالي المتزايد عن طريق وضع أدوات التنظيم النقدي، وتطوير الأسواق المالية وتحسين نوعية وسائل الاتصال والمراقبة واللامركزية وغيرها من القواعد[1].

الفرع الثاني: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر

أولا: أزمة بنك الخليفة

إن مشكلة هذا البنك نتاج العديد من الأسباب، أهمها فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، وكان ذلك حال بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه السيد "خليفة لعروسي" وهو صيدلي، وعلى أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها، مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع تعادل ضعف مرتب، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراءلأجل الزبون...الخ، وهذا كله بغرض جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قدم هذا البنك عروضا خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي، وحسب ما أشارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط

[1] نوي فاطمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص162-163.

الرقابة والتفتيش، فإن أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر، والتي تجلت من خلال:

- عدم احترام التسيير الجيد للمهنة، خاصة فيما يتعلق بمعالجة الشيكات غير المدفوعة؛
- عدم كفاية الحساب الجاري للبنك لدى بنك الجزائر؛
- عدم وجود احتياطي إجباري؛
- تجاوزات لقوانين الصرف؛

كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى فقدان البنك التجاري والصناعي الجزائري للسيولة وعدم قدرته على تعويضها، مما جعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته نحو المودعين، لذا قررت اللجنة المصرفية في 31مارس2003 سحب الترخيص من هذا البنك[1].

ثانيا: أزمة الشركة الجزائرية للبنوك

تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 12جوان1999، واعتمد من طرف بنك الجزائر في 02نوفمبر 1999.

وقد أصدرت اللجنة البنكية وهي إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد والقرض، مقررا يوم27ديسمبر 2005 بسحب الاعتماد الممنوح له. ووضع البنك المذكور قيد التصفية، وتم تعيين مصفيين للقيام بعملية التصفية، ويشير ذلك المقرر أن اللجنة عاينت عدم ملاءة هذا البنك التي تفاقمت باعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين رأس المال المطلوب، وعاينت اللجنة أيضا استمرارية حالة عدم سيولة البنك وبالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع.

وقد شهد القطاع البنكي العديد من الأزمات بعد تصفية هذه البنوك اثر إعلان عدم قدرتها على التسديد، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس النقد والقرض بسحب الاعتماد من عدة بنوك، خاصة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار يونيون البنك والبنك الدولي الجزائري وبنك الريان الجزائري...الخ. وكانت النهاية بزوال جميع البنوك الخاصة ذات الرأس المال الجزائري.

أما بخصوص البنوك العمومية فإن هذه الأخيرة تعاني من سوء الحوكمة، ويظهر ذلك من خلال عمليات الاختلاس التي وقعت ببعض البنوك وبمبالغ ضخمة، حيث أن هذه البنوك تعاني باستمرار من إشكالية القروض

[1] آمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص231-232.

المتعثرة، خاصة الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تعاني البنوك العمومية من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لجميع قواعد الحيطة والحذر المعتمدة دوليا[1].

الفرع الثالث: آثار الأزمات

خلفت أزمة البنكين نتائج سلبية ظاهرة على الاقتصاد الوطني يمكن إجمالها في:

أولا: فقدان ثقة المودعين في البنوك الخاصة

رغم أن نصيب البنوك الخاصة كان متواضع نسبيا بالمقارنة مع البنوك العمومية إذ تمثل نسبة حصتها من الودائع 8.5% وحصته من إجمالي القروض تمثل نسبة 12.5% سنة 2002، فإن رغم النمو المتسارع الذي ميز هذين المتعاملين كان يتنبأ لها أن تسيطر على 50% من النشاط المصرفي في الجزائر خلال السنوات القادمة أي (خلال ثلاث أو أربع سنوات على أقصى تقدير) لولا إفلاسهما.

إن الأزمة التي ضربت أهم بنكين خاصين في الجزائر ولدت هلع لدى صغار المودعين في هذه البنوك واهتزت ثقتهم في هذه البنوك مما اضطرهم على سحب أموالهم في هذين البنكين ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فاهتزاز ثقة المودعين في هذين البنكين قد أثر سلبا على باقي البنوك الخاصة في الجزائر التي عرفت هي الأخرى هروب الودائع باتجاه البنوك العمومية لأفضلية هذه الأخيرة لاستفادتها من ضمان الدولة.

ثانيا: أثرها على البطالة

بالإضافة إلى أثر الأزمة على المخطط البنكي فإن تصفية هذين البنكين أو بالأخرى مجمع الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري أدت إلى تصفية كل الشركات التي تعود ملكيتها لمجمع الخليفة سواء في الداخل أو في الخارج كشركة الخليفة للطيران، وهذا ما ولد زيادة هامة في البطالة، بحسب المسئولين فإن مجمع الخليفة لوحده كان يقوم بتشغيل أكثر من 13000 فرد.

ثالثا: أثرها على الجباية

لا يمكننا إهمال أهمية هذين البنكين خاصة مجمع الخليفة وأثره على الجباية الوطنية كما أنه لا يمكن تجاهل الوعاء الضريبي الهام الذي يخضع له هذين البنكين خاصة بنك الخليفة حيث بإفلاسه تم حل جميع المؤسسات التابعة لهذا المجمع مما يعد خسارة لمورد هام من موارد تحصيل الضرائب بالنسبة للخزينة العمومية[2].

[1] علال بن ثابت ومحمد الطاهر عامري، واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد الثاني، 2018، ص125-126.

[2] عثماني ميرة، مرجع سابق، ص136-137.

المطلب الثاني: واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية

الفرع الأول: الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية

لقد بذلت السلطات الجزائرية جهودا من أجل إرساء التطبيق السليم للحوكمة المؤسسية المصرفية وتطرقنا في هذا العنصر للإطار التوجيهي من خلال العمل الوطني في مجال الحوكمة، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر.

أولا: ضرورة ميثاق جزائري للحكم الراشد

ونجد في هذا الجزء مايلي:

1- الظرف الجزائري: حيث من المتوقع أن تطبيق الحكم الراشد في الجزائر أن يساهم في الانتقال نحو اقتصاد سوق حديث وفعال، ومواكبة التغيرات العالمية السريعة لتحقيق نقلة نوعية نحو التألق في عالم الأعمال والمؤسسة.

2- المؤسسات الشريكة بتنفيذ الميثاق: إن هذا الميثاق موجه بصفة خاصة إلى:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبو إلى ديمومة واستمرارية نشاطها كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي، تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية.
- المؤسسات المساهمة في البورصة، أو تلك التي تتهيأ لذلك.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كهدف ذا أولوية:فالإهتمام المتزايد بهذا النوع من المؤسسات راجع لمساهمتها في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وتوفير مناصب الشغل. ووفقا لهذا الميثاق تم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاث أنواع هي:

- مؤسسات تعاني صعوبات البقاء وتمثل الأغلبية.
- مؤسسات تواجه تحديات النمو وتمثل الأقلية.
- مؤسسات مساهمة في البورصة وتمثل نسبة ضعيفة.

4- المعايير الأساسية للحكم الراشد:

وتتمثل حسب هذا الميثاق في:

4-1- الأطراف الفاعلة الداخليين وعلاقتهم المتبادلة: تعمل الأطراف الفاعلة الداخليين في إطار الهيئات التنظيمية المكرسة لهم، في هذا السياق فقط. وبواسطة هذه الهيئات العضوية، يتم مد الجسور ويمكن تداخل وتبادل الوظائف المسموح بها والمقررة.

4-2- علاقة المؤسسة مع الأطراف الفاعلة الخارجيين: تشكل المؤسسة جهاز مفتوح حول العديد من الأطراف الفاعلة الخارجيين، ونوع العلاقة التي يجب أن تربطهم بالمؤسسة:

السلطات العمومية (كشريك)، البنوك والهيئات المالية الأخرى (ثقة وشفافية)، الموردين (من أجل تعاون دائم)، الزبائن (الملاك الحقيقيين للمؤسسة)، العمال (هم أول زبائن المؤسسة)، المنافسين (الأخلاق وواجبات).

4-3- النوعية ونشر المعلومات: ينص القانون على نشر الوضعية المالية السنوية للمؤسسة، أما عن تلك المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل الثلاثي وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم المؤسسة.

4-4- انتقال ملكية المؤسسة: لا يوجد حل فعال في جميع الأحوال، فعلى كل مؤسسة أن تجد الصيغة المناسبة التي تضمن بها عملية نقل الخلافة باستقرار كامل، وفي هذا الشأن، فمن الأفضل دائما توقع كيفية ضمان النقل بدلا من انتظار وقوعه وبالتالي تحمل النتائج[1].

ثانيا: الإطار التشريعي لتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية

في هذا المطلب حاولنا عرض أهم القوانين والأوامر والأنظمة والإجراءات التي تتعلق بإرساء مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

في إطار سعيها لتحسين الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية، قد قامت السلطات النقدية بوضع عقود الكفاءة وتحسين دور مجالس الإدارة وإدارة البنك، بحيث تم إعداد عقود النجاعة الجديدة إثر تقييم العقود الموقعة سنة 2004 والتي تشمل نظاما جديدا لرواتب مسيري البنوك، وقد تواصل تحسين دور مجالس الإدارة من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات داخلية جديدة تقضي على وجه الخصوص بإنشاء لجنة تدقيق وهذا الدور سيعزز من خلال التعزيز المطرد لخبرة الأعضاء وتحسين الإدارة عبر إعداد ميثاق للمسئوليات الإدارية ومدونة أخلاقيات المهنة، وفي مجال تحسين الإدارة أيضا وتأهيل الوظائف ورفع مستواها في البنوك العمومية، تجدر الإشارة ورفع مستواها في البنوك العمومية، تجدر الإشارة إلى تنفيذ مخططات التأهيل ورفع المستوى المؤسساتي

[1] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص19-23.

والمالي الذي أجري على أساس التدقيق المؤسساتي والمالي وتوقيع عقود المساعدة المعززة، والتعاون مع البنوك الأجنبية ومن خلال توسيع التكوين في مجال البنوك مع الخبراء الأجانب[1].

كما يتوفر النظام المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالرقابة المصرفية التي تعمل على دعم وتعزيز إدارة العمليات المصرفية، وهي أصلا مستوحاة من توصيات لجنة بازل1، حيث ظهر التوافق الكبير بين القواعد الاحترازية في إطار التعليمة 94-74 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في إدارة البنوك و المؤسسات المالية، وتلك الخاصة بمقررات لجنة بازل1.

وتم وضع نظام للرقابة الداخلية في عام2002 ينسجم مع الإطار الخاص بنظم الرقابة الداخلية الذي أصدرته لجنة بازل في 1998 تضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، ووظائف إدارة المخاطر، إلى جانب صدور نظام ضمان الودائع المصرفية الصادر في 03أفريل2004، كما أن الإفصاح والشفافية التي تضمنته مبادئ بازل الصادرة في 2006 لا تزال دون المستوى المطلوب، حتى وإن وفق بعضها في تحقيق مستوى متقدم في الإفصاح والإعلان العام عن معلومات حول أنشطتها المصرفية، وفي هذا الصدد قامت السلطات الإشرافية بوضع تشريعات تندرج ضمن الإطار العام لحوكمة البنوك خاصة فيما يتعلق بالرقابة المصرفية من أهمها[2]:

1- وضع نظام الرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية: العاملة في السوق الجزائرية من خلال نظام رقم 02-03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 14نوفمبر2002 المتضمن قيام البنوك بالرقابة الداخلية لأنشطتها والتي شملت ما يلي:

1-1- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: يهدف نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية إلى:

- مراقبة تطبيق العمليات المصرفية للأحكام التشريعية والتنظيمية الموضوعة من قبل البنك المركزي؛
- مراقبة التنفيذ الصارم للإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعرض للمخاطر، والتقيد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز المصرفي، لا سيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى.

[1] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص148-149.

[2] زيدان محمد ودريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص24-25.

1-2- التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات: يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تتأكد من شمولية، نوعية ومصداقية المعلومات، وكذا مناهج التقييم المحاسبية، مع التركيز على الشفافية والإفصاح ونشر المعلومات بشكل دوري.

1-3- وضع أنظمة تقدير المخاطر والنتائج: يجب أن تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنظمة خاصة بتقدير وتحليل المخاطر، وتكييف هذه الأخيرة مع طبيعة وحجم عملياته، بغرض توخي الحذر من مختلف المخاطر التي تتعرض لها جراء هذه العمليات، لاسيما المخاطر المرتبطة بالقروض، بالسوق، بمعدلات الفائدة وبالسيولة[1].

1-4- وضع أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر من خلال[2]:

- التأكد من متابعة ملفات التوطين المفتوحة ومراجعتها في الوقت المحدد؛
- السهر على توضيح العمليات المصرفية المختلفة قبل تقديم التقارير؛
- التأكد من المطابقة التامة بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمات بين الجزائر وبقية بلدان العالم.

1-5- وضع نظام للإعلام والتوثيق: يهدف هذا النظام إلى[3]:

- إضفاء الشفافية على مختلف العمليات المصرفية؛
- إعداد التقارير الخاصة بكل بنك، مع نشرها ووضعها في متناول أصحاب المصالح؛
- توثيق كل المعلومات حتى يمكن الرجوع إليها في حالة الاقتضاء.

2- وضع نظام مركزية المخاطر من أجل تفادي الوقوع في المخاطر أو الحد منها، بمعنى نظام للإنذار المبكر لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها البنوك نتيجة لعدم تطبيقها تعليمات بنك الجزائر.

3- وضع نظام لضمان الودائع المصرفية: والذي يقذي بانخراط كل البنوك العمومية والخاصة، الوطنية والأجنبية في هذا النظام، بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم، و المبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد، كما يهدف هذا النظام إلى الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك.

يشكل التدقيق على الوثائق بالنسبة للكشف البنكي، الخطوة الأولى لنظام الإنذار الذي يسمح برصد أفضل لنظام البنكي، ويغطي التدقيق على الوثائق إجمالي 24 مؤسسة معتمدة، أي 18 بنكا و6 مؤسسات مالية، وفي

[1] نوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص169.
[2] نفس المرجع السابق، ص169.
[3] نفس المرجع السابق، ص169.

هذا الإطار وخلال السنوات من 2002 إلى 2007 تم إرسال 2558 إخطارا إلى البنوك والمؤسسات المالية المعنية يشمل على وجه الخصوص التأخير في إرسال التصاريح، عدم الامتثال للمعايير السارية، والأخطاء والتناقضات وطلبات الحصول على معلومات إضافية، وقد ساهم التحسين الجاري للنظم البنكية للمعلومات، الرامي إلى تعزيز وتحديث نظم الدفع، في الحد من التأخر في تقديم تقارير التصريح وتحسين رصد المخاطر مع ذلك، لا بد من بذل المزيد من الجهود في هذا الخصوص.

تعتبر معايير المحاسبة من أهم دعائم الشفافية والإفصاح التي تعد بدورها من أهم مبادئ حوكمة البنوك، وفي هذا الشأن فلقد قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة التالية:

- القانون رقم 07-11 والذي يهدف إلى تحديد النظام المحاسبي المالي وكذا شروط وكيفيات تطبيقه، بحيث يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ويمكن لهذا النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التنفيذ ابتداءا 01جانفي2009 أن يرسخ مبادئ وأسس الحوكمة في الشركات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة[1].

- النظام رقم 92-08 الذي يهدف إلى تحديد مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية المتمثلة في المبادئ المحاسبية العامة وقواعد التقييم الخاصة[2].

- النظام رقم 92-09 الذي يهدف إلى تحديد شروط إعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية[3].

نشير إلى أن البنوك العمومية الجزائرية قد استفادت من برنامج دعم وعصرنة النظام المالي والمصرفي الجزائري والذي أقره الاتحاد الأوروبي AMSFA من أجل مساعدة البنوك على عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط مراقبة التسيير.

وقد أشارت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالإصلاحات المالية والمصرفية إلى أن تطوير وتعزيز مبادئ الحوكمة في البنوك اعتبر من أولويات الإصلاحات في هذا المجال، مع التركيز في تركيبة مجالس البنوك للرفع من أدائها،

[1] نوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص170.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1)، نظام رقم 92-08 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1413 الموافق ل17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة 32، العدد 13، الصادر بتاريخ 28 فبراير 1993، ص19.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2)، نظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1413 الموافق ل17 نوفمبر 1992، المتضمن إعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، السنة 30، العدد 15، الصادر بتاريخ 07 مارس 1993، ص28.

كما أشارت الوزيرة إلى أهمية الشفافية والإفصاح كأحد مبادئ الحوكمة في البنوك، وأن هذه الأخيرة تتطلب وجود نظام معلومات متطور يتيح لأصحاب المصالح معرفة المركز المالي للبنوك[1].

ثالثا: إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات

تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات في 11مارس2009، والذي جاء في الوقت المناسب، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع البنكي في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد الحجر الأساسي في تخطي الأزمة المالية العالمية، والتقليل من تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، إن تحفيز وتعزيز النمو الاقتصادي هو أحد الاهتمامات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في بيئة الأعمال بالجزائر التي يسيطر عليها القطاع غير رسمي وسوق رأس المال الضيق وحتى وقت قريب، كانت مؤسسات الأعمال نفسها جزءا من المشكلة، فقد لاحظ سليم عثماني رئيس مجلس إدارة فريق العمل لحوكمة المؤسسات، أن غياب الحوكمة في نطاق المؤسسة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار والتطوير، ولن يقوم رجال البنوك أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فإن الالتزام بمدونة المؤسسات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال، وضمن نفس الصدد أكد الوزير السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السيد مصطفى بن بادا أن الحوكمة الرشيدة ستعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومنشآت الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة المفتقدة في الوقت الراهن، وذلك من خلال المزيد من الشفافية[2].

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الحوكمةفي البنوك الجزائرية

أولا: الآليات الداخلية الداعمة للحوكمة في البنوك الجزائرية

في هذا العنصر ركزنا على العوامل التي تساعد الفاعلين على التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

1. إصلاح مجالس إدارة البنوك[3]:

- ✓ يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس من المعرفة التامة، كما يجب أن يبذلوا كل جهدهم لصالح المساهمين والمودعين.

[1] نوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص170.

[2] علال بن ثابت ومحمد الطاهر عامري، مرجع سابق، ص129.

[3] معمري نارجس، تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية وفق مقررات اتفاقية بازل3، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، 2020، ص114.

- ✓ ينبغي أن يضمن مجلس الإدارة تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع فئات المساهمين.
- ✓ يجب أن يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين السارية مع مراعاة مصالح المتعاملين مع البنك.
- ✓ يجب أن يكون المجلس قادرا على الحكم بموضوعية على شؤون البنك باستقلالية عن الإدارة.
- ✓ يفضل أن يتضمن مجلس الإدارة اللجان التي تساهم في توزيع المسؤوليات.

2. الارتقاء بالعنصر البشري:

إن العنصر البشري من الركائز الأساسية في الارتقاء بالأداء المصرفي، فعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل البنوك الجزائرية لتطوير الخدمات المصرفية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة ما لم يواكبها تطوير لإمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات المصرفية، بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة المصرفية وتحقيق أفضل استثمار للموارد البشرية في البنوك الجزائرية، هذا ويتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري تبني عددا من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول إلى نموذج "المصرفي الفعال" من خلال التكوين المستمر للموظفين سواء في استعمال التكنولوجيات المتطورة المرتبطة بالعمل المصرفي، أو في مجال تجسيد علاقة متينة بين البنك والعميل من خلال ترقية أداء العاملين، من خلال تنمية مهارات حسن التصرف والقدرة على التفاوض والتخطيط واتخاذ القرار في الأوقات المناسبة[1].

3. التكيف مع التطورات التكنولوجية:

إن عصر العولمة في الوقت الراهن أعطى للتكنولوجيا مكانة خاصة تأثر بها العمل المصرفي، ولهذا فالبنوك الجزائرية تحاول مواكبة تطورات الصناعة المصرفية بنقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الجزائرية، بهدف تطوير العمل المصرفي في الجزائر، وابتكار الأدوات المصرفية الجديدة وتنويع الخدمات، إلا أن واقع البنوك الجزائرية لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب وهذا راجع للأسباب التالية.

-قصور البيئة القانونية والتشريعية في تقنين المعاملات المصرفية الالكترونية.

-ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة إيجار الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية.

-تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، ومنها مخاطر المناقشة والمخاطر الائتمانية.

[1] زيدان محمد ودريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص418.

4. مواكبة المعايير الدولية:

فرضت التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية على صانعي السياسة المصرفية والمؤسسات الدولية وضع القواعد والقوانين الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية، فإن البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تنويع خدماتها والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في السوق المصرفية، ومن أهم المجالات التي ينبغي مواكبتها ما يلي:

4. 1- تدعيم القواعد الرأسمالية: فهي تعتبر خط الدفاع الأول عن المودعين ونقطة الأمان في مواجهة الصدمات والأزمات، كما لها أهمية في منح القدرة للبنوك في تنويع خدماتها وتنويع نشاطها المصرفي.

4. 2- تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك: تسعى البنوك الجزائرية لوضع ضوابط ومحددات لمنح القروض تفاديا لأزمات السيولة التي عرفتها في الفترة الأخيرة نتيجة ثقل محافظها بالديون المشكوك في تحصيلها.

4. 3- الاهتمام بإدارة المخاطر: بحيث أصبح النشاط المصرفي يرتكز في مضمونه على إدارة المخاطر، وذلك لما تشهده السوق المصرفية من تطورات كبيرة نتيجة انفتاحها على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

4. 5- وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: فهناك حاجة ماسة لوضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية، وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها[1].

ثانيا:الآليات الخارجية الداعمة لحوكمة البنوك الجزائرية

تتمثل الآليات الخارجية لدعم الحوكمة في البنوك الجزائرية في تلك الإجراءات التي تقع مسؤولية تنفيذها على الفاعلين الخارجيين في حوكمة البنوك، والمتعلقة أساسا بالأطر التالية:

أولا: توفر الإطار القانوني والتنظيمي

يعتبر وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة مدعومة بمناخ استثماري قادر على جذب الاستثمارات على الصعيد المحلي والأجنبي، أمرا ضروريا لتعزيز مؤشرات تطور الجهاز المصرفي الجزائري، خاصة التي تتعلق بحشد المدخرات و تقديم القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة الكفيلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ناهين عن دورها في تطوير القطاع الخاص، والذي يعتبره العديد من الاقتصاديين هو الأكثر كفاءة فيما يتعلق باستغلال القروض الممنوحة في مجالات استثمارات منتجة، وذلك بالمقارنة مع القطاع العام، وهنا يجب على

[1] نفس المرجع، ص418-419.

الدولة دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وترقية الاستثمار، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم القطاع الاقتصادي، بما يتماشى والتحولات العالمية، ويكفل مشاركة حقيقية للبنوك في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق[1]:

1. توحيد كيفيات وتقنيات تعامل النظام القضائي مع قضايا الخوصصة، الإفلاس، تصفية المؤسسات، مسئولية المسيرين المدنية والجزائية والتحكيم والمصادرة ونزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتسريح المستخدمين والملكية الفكرية والصناعية، وأسرار الأعمال.

2. توضيح القوانين حق الملكية، قانون العقود، قانون الأعمال، قانون الخوصصة لأن هذا من شأنه أن يسمح للبنوك بعقد صفقات في إطار من الشفافية والقانونية، كما يجب التأكيد على ضرورة الإصلاح الإداري للقضاء على مظاهر الفساد، وتحسين النظم الإدارية والأطر المؤسسية حيث من شأن تعزيز كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي (تزيد كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات للاستثمار) تعزيز المناخ الاستثماري.

ثانيا: توفر الإطار الرقابي

لدعم وتعزيز الحوكمة في البنوك الجزائرية، على بنك الجزائر الحرص على القيام بما يلي[2]:

-تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المستجدات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي العالمي، وفي هذا الإطار يجب العمل على ما يلي:

- سن التشريعات الخاصة بنظم الدفع الإلكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية.
- دراسة تأسيس هيئة للإشراف على توثيق التوقيع الإلكتروني وفض أية نزاعات قد تنشأ بين البنوك وعملائها، فضلا عن دراسة إنشاء دوائر متخصصة للنظر في نزاعات بطاقات الائتمان.

– يؤمن المنافسة السليمة صمن القطاع المصرفي، كما يراقب عمليات البنوك ويدقق فيها ويتأكد من سلامة أوضاع كل بنك ناحية الملاءة والسيولة، ويؤمن الشفافية في العمليات التمويلية المرتبطة بأداء القطاع المصرفي من خلال العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك، كما يشرف على زيادة فاعلية القطاع في تمويل حاجيات الاقتصاد بأقل تكلفة.

[1] نوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص174.
[2] نفس المرجع السابق، ص174.

– يعمل من أجل تطوير سوق نقدية يبدأ بسوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مثل شركات الضمان التي لديها فائض سيولة على المدى القصير.

– تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي لبنك الجزائر على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل إقبالها المتزايد على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة.

– ضرورة قيام بنك الجزائر بتوفير الموارد البشرية الفنية اللازمة كما وكيفا لتحليل البيانات الواردة من البنوك من ناحية، والوفاء باحتياجات التفتيش الميداني الدقيق، والمستمر على جميع وحدات الجهاز المصرفي من ناحية أخرى، وما يعزز ذلك العمل على إنشاء فروع للبنك المركزي بكافة المناطق وذلك للإسراع في إنجاز المعاملات بالسرعة المطلوبة وممارسة الرقابة والإشراف على البنوك بالدقة الكافية.

– سن قوانين تهدف إلى حماية المدخرين، وتدعيم وسائل تعبئة وتخصيص الادخار.

ثالثا: زيادة تنافسية الأسواق

يعتبر وجود أسواق تنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة الخارجية غلى البنوك، والتي ترغمها على تحقيق الكفاءة والإنتاجية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية، بحيث يؤدي نقص وجود الأسواق التنافسية إلى تثبيط عزيمة الإقدام على تنظيم الأعمال، ويعزز تحصين الإدارة والفساد ويؤدي إلى خفض الإنتاجية، ولهذا فإنه من الأمور الحاسمة أن تؤدي القوانين واللوائح إلى إنشاء بيئة تجارية تتسم بالوضوح وتكون تنافسية في ذات الوقت.

وتجدر الإشارة هنا أنه ورغم التحسن الذي حققه الجهاز المصرفي الجزائري في السنوات الأخيرة، إلا أن الفترة المقبلة تختلف كليا ظروفها ومتطلباتها عن الفترة الماضية، إذ أن المنافسة ستكون أقوى مع احتمال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنه من تحرير الخدمات المالية واندماج الأسواق المحلية ضمن السوق الدولي، ومنه يتطلب تنمية القدرة التنافسية للبنوك من خلال رفع مستوى أداء المؤسسات المصرفية الجزائرية وتحسين وجودة منتجاتها[1].

رابعا: تطوير أسواق الأوراق المالية

تعتبر الأسواق المالية المتطورة إحدى الآليات الهامة التي تعزز الحوكمة في البنوك، وذلك عن طريق إرسال الإرشادات السعرية والسماح للمستثمرين بتصفية استثماراتهم بسرعة وبتكلفة منخفضة، وهذا ما يؤثر على قيمة

[1] نفس المرجع، ص175.

أسعار أسهم البنك وعلى إمكانية حصوله على رأس المال، ويتميز سوق الأوراق المالية الذي يتصف بكفاءة العمل بما يلي[1]:

– وجود قوانين تحكم كيفية إصدار البنوك للأسهم والسندات وتداولها وتنص على المسؤوليات والتزامات، والتي تقوم على أساس الشفافية والعدالة، مع وجود قوانين تحمي حقوق مساهمي الأقلية.

– وجود متطلبات للقيد في بورصات الأوراق المالية تقوم على أساس معايير الشفافية والإفصاح الشديد مع وجود سجلات مستقلة للأسهم.

– وجود هيئة حكومية مثل لجنة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية تضم منضمين مستقلين ومؤهلين ذوي سلطة تمكنهم من تنظيم عمليات الأوراق المالية الخاصة بالبنوك والسهر على سلامة السوق.

خامسا: دعم وتقوية وكلاء بناء السمعة

وهم الأفراد أو الجماعات التي تعمل على سد فجوة المعلومات بين الداخليين والخارجيين وتقوم بجمع وتوفير تلك المعلومات للخارجيين عن أداء الداخليين وعن البنوك، وتعتمد على معايير مهنية عالية ويقومون بالضغط أحيانا بفرض عقوبات للمحافظة والالتزام بتلك المعايير، ولهذا السبب فمن المهم توفير التدريب الضروري والبيئة اللازمة التي يمكن أن يزدهر فيها عمل أولئك الوكلاء، ومن أمثلة هؤلاء جهات ذاتية التنظيم مثل خبراء المحاسبة والمراجعة، جهاز الإعلام، المحامون، أجهزة التصنيف الائتماني، نشطاء المستهلكين، خبراء البيئة، نشطاء المستثمرين والمساهمين مثل المؤسسات الاستثمارية، وأصحاب رأس المال المخاطر، وكل من هؤلاء الأفراد والجماعات لديه نوع خاص من الخبرة، ولديه الموارد والمسؤوليات للقيام بالرقابة المكثفة التي تؤدي إلى تعزيز حوكمة البنوك[2].

الفرع الثالث: الدلالات والمؤشرات الأساسية للحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري

إن قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر، ونظرا لتصنيف الجزائر في مرتب جد متقدمة في الفساد، أصبح تبني الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت بلجنة الحكم، حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء أطراف خارجية، إلا أنه نعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني مبادئ الحوكمة، التي أصبحت من المعايير الدولية في تقييم اقتصاديات العالم.

[1] نفس المرجع السابق، ص175.
[2] نفس المرجع، ص176.

وفيما يتعلق بمدى تطبيق وتبني مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري، فإنها مازالت لم ترق إلى المستوى المطلوب، أو في مرحلتها الجنينية رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنه مؤشرات أولية توحي ببداية إدخال هذه المبادئ في القطاع المصرفي الجزائري، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

- ✓ أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية، بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين، من أجل الحرص على تحقيق نتائج جدية وتطوير الأداء؛
- ✓ تمكين القطاع المصرفي الجزائري من آليات الحوكمة الخارجية، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26أوت2003، والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر؛
- ✓ إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأسمال البنوك العمومية.

وفي الأخير يمكن القول أن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري لا يزال في مراحله الأولى، إلا أنه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة، أين يصبح دور الحوكمة المصرفية فعالا في ضبط الأطر العلمية والأنشطة المصرفية، حتى تتفادى الانحرافات وتتجنب الوقوع في الأزمات. هناك بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تبني وتطبيق وتجسيد الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري نذكر من أهمها ما يلي[2]:

- ✓ ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية؛
- ✓ عدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية وميزانيات البنوك الجزائرية؛
- ✓ عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها، والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية؛
- ✓ عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية، كما نص على ذلك قانون النقد والقرض سواء قانون 90-10 أو الأمر 03-11.
- ✓ عدم تفعيل آلية مركزية المخاطر؛

[1] مريم هاني، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2017، ص206-207.

[2] نفس المرجع السابق، ص207.

- ✓ عدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبقة في البنوك الجزائرية.

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك مؤسسة مالية كباقي المؤسسات فوجود نظام فعال لحوكمة البنوك في كل مصرف يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات المصرفية ويهدف إلى تحسين كفاءة وأداء الأعمال المصرفية، فقدرة البنك على مواجهة المخاطر والأزمات تتوقف على مدى الإجراءات والتدابير الموضوعة من طرف السلطات الرقابية للوقاية من الأزمات ومدى قدرتها على التدخل للحد والتقليل من الخسائر.

وفي هذا الإطار عملت لجنة بازل على إصدار مجموعة من المبادئ بخصوص الحوكمة في البنوك التي تعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين والاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الداخليين.

كما أن البنوك العاملة في السوق الجزائرية شهدت إفلاس عدة بنوك من أبرزها بنك الخليفة وبنك الجزائر التجاري والصناعي، وهي نتيجة طبيعية للثغرات التي عرفها الإصلاح المصرفي، ولهذا تحتم تبني نظام الحوكمة.

الفصل الثاني

الأداء المالي وعلاقته بالحوكمة في البنوك

تمهيد

إن البنك التجاري بصفته مؤسسة مالية، فإنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي وضعها، وحتى يتمكن البنك من معرفة مدى بلوغه لتحقيق أهدافه، فإنه بحاجة إلى قياس الأداء المالي له والذي يتم من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس في مجملها مدى قدرة إدارة البنك على تحقيق أقصى ربح بأقل التكاليف الممكنة.

إلا أن الأزمات المالية التي شهدتها مختلف المؤسسات المصرفية في مختلف دول العالم، وزيادة المنافسة بين البنوك، مما دفع هذه الأخيرة إلى الزيادة في البحث عن تحسين الأداء وكذا الحاجة لتطبيق الحوكمة المصرفية التي لها دور كبير في تحقيق أداء أفضل لما توفره من مبادئ وقواعد تساعد على ذلك، وهذا ما يضمن سلامة النظام المصرفي.

وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل، والذي يتضمن مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في البنوك

المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بالأداء المالي في البنوك

المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي في البنوك

يعتبر القطاع المالي أكبر قطاع في الوقت الحالي ويظهر ذلك جليا في اقتصاديات الدول لما يوظف من موارد بشرية تفوق القطاع الصناعي مما يعكس أهميته الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية حيث تمثل البنوك أكبر محرك لهذا القطاع كونها المصدر الوحيد لتمويل الاقتصاد ونظرا لكونها تعتمد على أموال الغير في تمويل نشاطها فإن دراسة أدائها المالي يصبح أكثر أهمية لتعدد الأطراف المستفيدة من نتائج هذا الأداء وفيما يلي سنحاول التعرف أكثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي في البنوك

يعتبر مفهوم الأداء المالي من المفاهيم واسعة الانتشار في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لما يكتسبه من أهمية لمنظمات الأعمال والمؤسسات المالية وسنحاول تسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي في البنوك.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي في البنوك

أولا: تعريف الأداء

1. لغة:

يعتبر قاموس اللغة الفرنسية La rousse كلمة الأداء Performance كلمة إنجليزية مشتقة من الكلمة القديمة Parformance المأخوذة من كلمة Parformer أي Accomplir و التي تعني أتم أو أنجز أو أدى[1].

2. عامة:

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل الاقتصاد وتسيير المؤسسات، حيث حضي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد وتعددت التعاريف حول هذا المصطلح أهمها ما يلي:

تعريف الأداء حسب Miller et Bromily: ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها "[2].

تعريف الأداء حسب P.Drucker: ينظر دروكر على الأداء أنه: "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال".

---

[1] Dictionnaire de français, petit Larousse en couleurs, Librairie LAROUSSE, Paris, France, Edition 1984, P686.

[2] مصطفى يوسف، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2018، ص16.

نستنتج من خلال هذا التعريف أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيس، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، ومن ثم تتمكن المؤسسة من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال[1].

تعريف الأداء حسب A.Kerakhem: من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على:" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمنعى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"[2].

تعريف الأداء حسب مشعل جهز المطيري: إن الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة بنجاح، أو تحقق هدفاً بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الشركة للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الشركة، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤثر سلبيا[3].

ثانيا: تعريف الأداء المالي

اختلف المفكرون في تعريفهم للأداء المالي بسبب أهميته الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات حيث تعددت التعاريف حول هذا المصطلح وأهمها ما يلي:

تعريف الأداء المالي حسب Milton Friedman: يرى هذا المفكر أن" الأداء المالي يتوقف على الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أقصى عائد ممكن"[4].

تعريف الأداء المالي حسبGladstone سنة 1988: عرف الأداء المالي بأنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجلات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة[5].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص17.

[2] نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة (الجزائر)، 2017،ص70.

[3] مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص10.

[4] نفس المرجع السابق،ص88.

[5] محمد عباس محسن وميثاق هاتف الفتلاوي، أثر التمويل في الملكية بالأداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد13، العدد53، 2017، ص91.

تعريف الأداء المالي حسبSerge Evraert:عرف الأداء المالي على أنه تسليط الضوء على العوامل التالية: "أثر السياسات المالية المؤسسة من طرف المسيرين على مردودية أموال والخاصة مدى مساهمة معدل النمو للمؤسسة في إنجاح السياسة المالية لتحقيق فوائض من الأرباح مدى تغطية مستوى النشاط الاستغلالي للمصاريف العامة"[1].

ويعرفه أيضا محمود الخطيب: "بأنه المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"[2].

ثالثا:مفهوم الأداء المالي البنكي

ويتمثل في استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للبنك بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية فالأداء المالي للبنك يعبر عن أدائه من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات البنك ويتطلب القياس المالي في البنوك النظر إلى عاملين أساسيين هما الربحية والمخاطرة[3].

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي في البنوك.

أولا: أهمية تقييم الأداء في البنوك

تتمثل أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

[1] دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص36.

[2] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010، ص45.

[3] بن خالدي نوال، فعالية نموذج الصيرفة الشاملة ودوره في تطور أداء البنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2015، ص127.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارها وفقا للأهداف العامة لشركات والمساهمة في اتخاد القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[1].

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

- تتمثل أهداف تقييم الأداء المالي بالنسبة للبنك فيما يلي[2]:

- توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها؛
- إبراز مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول؛
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية؛

- أما بالنسبة للمستثمر فإن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[3]:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر على إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع البنك.

الفرع الثالث: معايير ومراحل تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية

أولا: معايير الأداء المالي في البنوك التجارية

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام الأخرى بغرض المقارنة، التفسير والحكم على هذه الأرقام لمعرفة الموقف المالي للبنك، وفي هذا الصدد نجد مجموعة من المعايير نذكر منها ما يلي:

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية للبنك أي لسنوات سابقة، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك بالنسبة لبقية البنوك، ويؤخذ عليه أيضا

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص46.

[2] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص198-199.

[3] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص47.

عدم دقته لاسيما في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة مبتكرة.

2. **المعايير الصناعية (القطاعية):** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة المؤشرات المالية للبنك بالمؤشرات المالية للبنك بالمؤشرات المالية لبقية البنوك الأخرى، لكن يؤخذ على هذه المعايير أنها تعطي مقاييس موحدة في القطاع أو الصناعة، ولا تأخذ بالاعتبار الخصائص الخاصة بالمؤسسات بشكل فردي.

3. **المعايير المطلقة:**ويقصد بها قيم أو معدلات متعارف عليها في مجال التحليل المالي، وبمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية، وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وذلك لضعف قبولها من قبل الماليين كمؤشر للمقارنة.

ومن خلال العناصر السابقة تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للبنك، من خلال تحليل بنود القوائم المالية، هذا الأمر يساعد الإدارة على معرفة المركز الحقيقي للبنك، لتحديد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن اتخاذها انسجاما مع إمكانيات البنك الداخلية ومدى توافقها مع البيئة الخارجية.

4. المعيار المخطط: المعيار المخطط هو عبارة عن تصور يبحث في الجوانب المختلفة للعمليات المستقبلية وتكون لفترة محددة. ومن أمثلة المعيار المخطط قيام إدارة البنك بتحديد نسب مستهدفة لكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين قبل بداية السنة المالية، ثم تقوم الإدارة بعد انتهاء السنة المالية بالمقارنة بين المخطط والمتحقق فعلا.

5. المعيار الوضعي:هو نسبة أو رقم تقوم بوضعه هيئة ذات اختصاص وتطلب من المعنيين الالتزام به، مثل النسب التي يطلب البنك المركزي من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع[1].

ثانيا: مراحل تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية

تتضمن عمليه تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية مراحل عدة م متعاقبة يمكن توضيحها في الاتي:

المرحلة الاولى: مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الاداء في البنوك التجارية، الحساب النسب او المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هذه البيانات والاحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

[1] محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الطبعة، الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2019، ص22-23.

المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى وصلاحيتها لحساب النسب او المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الاداء في البنك التجاري.

المرحلة الثالثة: مرحلة اجراء عملية التقييم باستخدام النسب بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها اداء البنك التجاري.

المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح او الاخفاق الذي صاحب التجاري، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري، ومن ثم تفسير الاسباب التي ادت الى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحراف لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

المرحلة الخامسة: مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط البنك، وتوفير الشروط اللازمة او المشجعة لتحقيق الاداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الاخطاء في المستقبل[1].

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستعمال أدوات التحليل المالي

لقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي كمفهوم يعتمد على عملية التحليل المالي باعتباره من أنسب الوسائل أو الأدوات لتشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك في تحديد نقاط الضعف وتحديد مسبباتها.

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي في البنوك

يعتبر التحليل المالي من الأساليب الضرورية التي تساعد على تقييم الأداء المالي للبنك، حيث أنه يغطي جوانب مختلفة لأنشطة البنك لضمان التقدير والحكم الجيد الذي تؤدي إلى تعظيم أرباح البنوك.

أولا: مفهومالتحليل المالي في البنوك

إن التحليل المالي يوفر البيانات والمعلومات كما يقدم مؤشرات الحكم والقياس في كل مراحل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وفيما يلي سنحاول عرض بعض التعاريف التي تغطي هذا المصطلح.

1. تعريف التحليل المالي:

نظرا للأهمية البالغة لهذا مصطلح تعددت التعاريف التي تدور حوله وفيما سنذكر البعض منها:

[1] نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص33-34.

"يعرف التحليل المالي كمجموعة الطرق التي تساعد البحث عن شروط تحقيق التوازنات المالية على المدى المتوسط والطويل للمؤسسة، وبالتالي اعطاء حكم على آفاقه المستقبلية. كما يعرف التحليل المالي كمجموعةالتقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل اعداد تكهنات مسبقة لتطورها، وبالتالي اقتراح اصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة"[1].

يعرف أيضا"على أنه مجموعة العمليات والإجراءات التي توفر المعلومات المالية الدقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة من حيث الملاءة المالية، السيولة والمردودية لمختلف المتعاملين مع المؤسسة من مساهمين، دائنون، مستثمرون وأصحاب اتخاذ القرار"[2].

كما يمكننا تعريفه "بأنه مجموعة البيانات والمعلومات التي غالبا ما تظهرها الميزانية العمومية وقائمة نتائج الأعمال والتقارير التي تصدر عن المؤسسات والشركات ذات العلاقة بهدف الكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمشروع[3].

2. تعريف التحليل المالي للبنوك:

يتطلب التحليل المالي في البنوك أن يتمتع خبير التحليل بإلمام تام بمكونات القوائم المالية للبنوك والمعرفة الدقيقة بالقوانين والتشريعات التي تحكم النشاط المصرفي، وطبيعة البيئة الاقتصادية والمالية التي يعمل خلالها البنك، بعدها يحدد الأدوات والأساليب التي تمكنه من تحقيق أهداف التحليل المالي، والتي تشخص جوانب القوة والضعف في البنك ومدى التزامه بالتشريعات المنظمة للعمل خاصة فيما يتعلق بالسيولة والاحتياطي القانوني ونسبة التوظيف والكفاءة والجودة الشاملة...إلخ[4].ويمر التحليل المالي بمراحل التي تظهر في الشكل رقم02:

الشكل (02): مراحل التحليل المالي

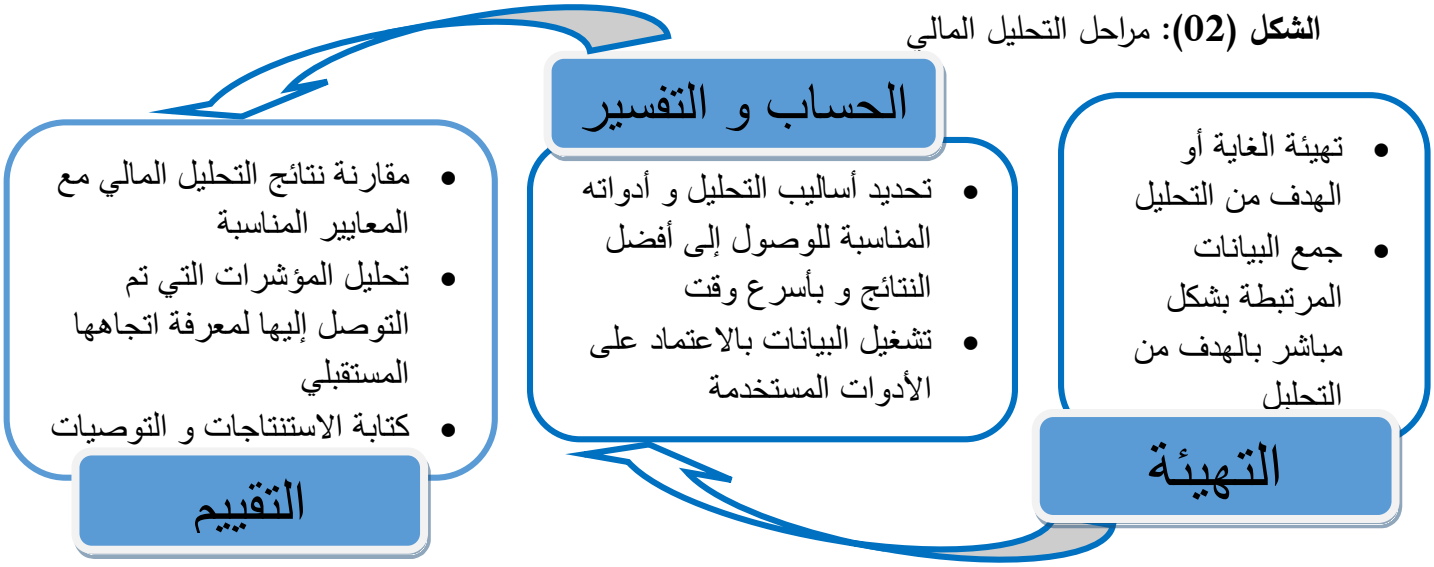

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستعانة بالمصادر السابقة

[1] خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2013، ص47.

[2] رفافة براهيم، مطبوعة في مالية المؤسسة، سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، 2016-2017، ص19.

[3] عبد المعطي أرشيد وحسني عليخريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص59.

[4] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (الأردن)، 2018، ص102.

3. نشأة التحليل المالي

ان ظهور فكرة التحليل المالي تعود الى نهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا الى كشوفها المحاسبية، اضافة الى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والاحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث تكونت في فرنسا في سنة 1967 لجنة عمليات البورصة[1].

ثانيا: أهمية التحليل المالي وأغراضه

1. أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية

تنبع أهمية التحليل المالي للبنوك من تعدد الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا التحليل، ويمكن تصنيف هذه الجهات إلى ما يلي:

✓ **البنك المركزي:** حيث يستخدم البنك المركزي التحليل المالي كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة البنوك، كتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة، أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافة لكيفية توجيه الائتمان ومدى سلامة المركز المالي للبنك بشكل عام، وبناءاً على هذا التحليل تقوم أجهزة البنك المركزي، كل حسب طبيعة مهماته وبخاصة مديرية الرقابة على البنوك، بتوجيه المصرف المعني إلى تعديل أدائه، في هذا المجال أو ذاك، بما يحفظ ويصون حقوق المودعين، المالكين، ويحمي المصرف من الإغراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة.

✓ **إدارة البنك:** حيث يقدم التحليل المالي للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله بالإضافة لتطور البنك وبيان مواطن الضعف والقوة فيه، وإظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط في الاتجاه السليم مما يؤدي إلى خفض تكاليف أداء الخدمات في البنك.

وإذا كانت إدارة البنوك عموما تهتم بالتحليل المالي، فإن الإدارة النقدية (أي الإدارة المسؤولة عن المركز النقدي) تراقبنتائج التحليل المالي دوريا وعن كثب، لأنها تعني بإدارة الاحتياطات الأولية، والتحول منها إلى الاحتياطات

[1] بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري،2011، ص7.

الثانوية، وبالعكس، ولذلك فهي بحاجة لمعرفة مدة وتوقيت الحاجة لشراء الحسابات الطليقة لدى المصرف المركزي وبيعها، والحاجة لإعادة الخصم لدى المصرف المركزي...إلخ.

- ✓ **المودعون:** يوفر التحليل المالي للبنك معلومات للمودعين تشعرهم مدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه، بالإضافة إلى مدى قدرته على إقراضهم عند الحاجة.
- ✓ **حملة الأسهم والجمهور:** حيث يهتم حملة الأسهم بمدىالكفاءة التي تدار بها أموالهم مما يحقق لهم أكبر عائد، وهم بهذا الفئة التي تتحمل أكبر قدر من المخاطر لذلك نجدهم يهتمون بسلامة المركز المالي للبنك، وكل المعلومات التي يحتاجون إليها والتي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم التي يحصلون عليها عن طريق التحليل المالي للبنك[1].

2. أغراض التحليل المالي

يختلف الغرض من التحليل المالي وفقا للجهة الموجه إليها، فالتحليل المالي يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، وبشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالي تتمثل بمايلي:

- ✓ **التحليل لأغراض إدارية:** تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف الملاك دائما في تعظيم أرباحهم وتعظيم قيمة الأسهم في المنشأة وذلك بالتنسيق مع مصالح العاملين، المساهمين، المتعاملين...ولذلك فإن اهتمامها يكون شاملا للنواحي السابقة، التي توضح حقيقة المركز المالي للمنشأة، حيث يتم تقييم كفاءة الإنجاز عن طريق قدرة المنشأة على توليد الأرباح وتقييم كفاءة استخدام الأصول والتنبؤ بكثير من الأمور التي تهم إدارة المنشأة مثل التنبؤ بالمبيعات والأرباح والتنبؤ بالمركز النقدي والتخطيط للأمور المالية.
- ✓ **التحليل لأغراض الإقراض:** يستفيد من هذا التحليل في الغالب فئتا الدائنين والموردين حيث يتم دراسة الغرض من القرض وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها على المدي القصير.
- ✓ **التحليل لأغراض الاستثمار:** يقوم بهذا التحليل في العادة الأشخاص أو الهيئات التي ترغب في شراء أسهم المنشأة وأما تحقيق أرباح رأسمالية عن طريق بيع الأسهم عندما ترتفع قيمتها في السوق وإما تحقيق الهدفين معاً وهذا في الواقع ما تهدف إليه الغالبية العظمى من المستثمرين، فالمساهم يهتم بدراسة العائد على

[1] حسن سمير عشيش، اتجاهات حديثة في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2019، ص22-23.

أمواله المستثمرة لاتخاذ قرارا باستمرارية الاستثمار أو زيادة أو نقل أمواله المستثمرة إلى جهة استثمارية أخرى[1].

الفرع الثاني:أساليب التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

أولا: أساليب التحليل المالي

1. التحليل الرأسي

هذا التحليل يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة (قائمة التكاليف، قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) تحليلا رأسيا أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها أو إجمالي مجموعة داخل القائمة للبنك عن فترة مالية واحدة أو تجديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموع القائمة نفسها[2].

إن هذا الأسلوب باعتباره يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها بعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل حيث تعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الأساس في تحديد النسبة المئوية لعناصر القائمة ذاتها يمكن من التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعده في تكوين رأيه الخاص إذا ما قورن البنك ببنك مماثل يعمل بنفس نشاطه وبنفس التاريخ أو إذا ما قورن البنك بنفسه في سنين أخرى.

2. التحليل الأفقي

يتضمن هذا النوع من التحليل حساب نسبة أرقام معينة إلى أرقام مدة سابقة لها، والغرض من هذا الحساب هو تطور متابعة فقرات القوائم المالية، ليعكس بذلك التطور التاريخي لكل فقرة، خاصة إذا تعددت المدد المالية التي يجري حساب هذا التحليل لها.

وهنا يتم إعطاء أحد السنوات نسبة (100%) وتسمى سنة الأساس ثم يتم مقارنة باقي السنوات محل الدراسة بهذه السنة لملاحظة التطور التاريخي لكل فقرة.

ويساعد التحليل الأفقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها اختلاف على نطاق واسع يتطلب الأمر بحثه ومن المهم بيان كل من التغير في القيمة النقدية وفي النسبة المئوية، حيث أن أي منها بمفردها قد تؤدي إلى نتائج واستنتاجات خاطئة، وبوجه عام تعين استخدام نتائج التحليل الأفقي للتركيز على البنود التي تتضمن مبالغ كبيرة نسبيا في القوائم المالية.

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سابق، ص24-25.

[2] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2006، ص266.

3. النسب المالية

تعد النسب المحاسبية واحدة من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في البنوك لتقييم العملاء طالبي الحصول على ائتمان معين، ويمكن تعريف النسبة المحاسبية بأنها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وللعلاق دلالتها التي عادة ما تكون أكثر فائدة للباحث الائتماني من الأرقام المطلقة للبند أو العنصر الدخل في تركيبها.

وقد ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر، وتفيد في تفسير وتحليل محتويات القوائم والتقارير المالية ويتمثل غرضها الأساسي في إمداد المستفيدين من القوائم المالية بمجموعة من المؤشراتتساعدهم على اتخاذ قراراتهم المستقبلية، ولعل أبرزها المؤشرات التي تفيد في تقييم الأداء والحكم على مجهودات إدارة البنك في تحقيق الأهداف المخطط لها إضافة إلى المؤشرات التي تفيد في الحكم على المركز المالي الجاري للمشروع، ومقدرته على سداد التزاماته من حيث درجة السيولة وهيكل التركيب الرأسمالي إضافة إلى المؤشرات التي تفيد في التنبؤ بالوضع المالي للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح مستقبلا والمحافظة على الأرباح المحققة[1].

4. تحليل المكونات

تحليل المكونات هو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية، لكنه يمتاز عنه بسمة الديناميكية التي تجعله أداة من أدوات التنبؤ لحالات الفشل أو الإفلاس في البنك، ومع أن بالإمكان تطبيقه على جميع القوائم المالية المنشورة، إلا أن الميزانية العمومية هي الأكثر مجالا لاستخداماته إذ أثبتت معظمالدراسات التطبيقية التي أجريت عليه عن فاعلية واضحة في توفير مؤشرات كمية مناسبة لتقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل.

ويعبر عن هذه المؤشرات في شكل "مقاييس للمعلومات" يتمبموجبها تقييم اتجاهات عناصر القائمة المالية وذلك من زاويتين، قيمتها النسبية من جانب وخاصية ثباتها من جانب آخر إذ يمكن لمقاييس معلومات الميزانية أن تشمل:

- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الباب الذي تنتمي إليه.
- مقياس لمعلومات كل مفردة من مفردات الميزانية على مستوى الميزانية.
- مقياس لمعلومات كل باب على مستوى الميزانية.
- مقياس لمعلومات الميزانية جميعها كوحدة واحدة.

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، دون طبعة، الدار الجامعية، 2005، ص941-947.

وتزداد قيم مقاييس المعلومات بالنسبة للقائمة المالية كلما ازدادت قيم بنودها تقلبا[1].

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي بتعدد أغراض استخداماتهم لمعلومات التحليل، وذلك بهدف وصولهم الى إجابات حول مجموعة الأسئلة التي تمس مصالحهم، ويمكن تحديد هذه الجهات كما يلي:

1. الأطراف الداخلية:

هناك أطراف داخل البنك تحتاج الى التحليل المالي وهي كما يلي:

أ. حملة الأسهم: يهتم حملة الأسهم عادة بالجوانب المتعلقة بقدرة المدير المالي على تحقيق الأرباح على استثماراتهم، وعلى الوضع المالي للبنك ويمكن استخدام نسب الربحية لتحقيق هذا المطلب.

ب. إدارة البنك: تقوم إدارة البنك بين فترة وأخرى بتقييم كفاءتها التشغيلية، وذلك بحساب جميع النسب المالية واستخراج النتائج وتفسيرها، ومن النسب التي يتم التركيز عليها في هذا المجال هي نسب الربحية والسيولة، والنسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية تسمى بنسب النشاط[2].

ج. العاملون في البنك:ويهتم العاملون في البنك بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين هما:

* تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.
* معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن ظروف اقتصادية تلائمالبنك[3].

2. الأطراف الخارجية:

بالإضافة الى الأطراف المستفيدة من التحليل المالي داخل البنك، هناك أطراف تستفيد من التحليل المالي خارج البنك وهي كما يلي:

أ. المستثمرون: يهتم المستثمرون بسلامة استثماراتهم من المخاطر التي قد تتعرض لها، لذا فهم يقومون بالتحليل قبل اتخاذ قراراتهم للتوصل الى المعلومات الآتية:

* أداء البنك على المدى القصير والطويل، وقدرتها على تحقيق العوائد المناسبة.
* الوضع المالي للوحدة الاقتصادية والعوامل التي قد تؤثر فيه مستقبلا.
* الهيكل المالي للبنك ونقاط الضعف والقوة للتركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سابق، ص31-32.

[2] علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى،اثراء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2008، ص71-72.

[3]زغيب مليكة وبوشنقيرالميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص17.

* نتيجة مقارنة أداء البنك بأداء البنوك الأخرى المشابهة لها.
* إمكانيات تطور البنك ونموه وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمه.

ب. سماسرة الأوراق المالية: ويهدف هؤلاء من التحليل المالي الى التعرف على:

* التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للظروف الاقتصادية.
* أسهم البنك التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة[1].

ج. المودعون: تسعى هذه الفئة الى معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقها، فهذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسب السيولة.

د. أصحاب الديون: تسعى هذه الفئة من الدائنين الى التأكد من مدى قدرة البنك على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، فتجدهم يركزون على استخدام النسب التي تساعدهم على التنبؤ بقدرة البنك على تحقيق الأرباح والسيولة[2].

هـ. المصالح الحكومية: يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء البنوك لأسباب رقابية وضريبية، بالإضافة الى الأهداف التالية[3]:

* التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
* تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.
* مراقبة الأسعار.
* غايات إحصائية.

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

توجد نسب مالية محددة لقياس الأداء المالي للبنك ولكن يمكن للمدير المالي أن يقارن أي بندين من بنود البيانات المالية ليدرس علاقة التأثير المتبادل بينهما. ولذلك تتغير النسب المالية تبعا لمهارة المدير المالي للبنك ومدى حاجته لتحليل أداء البنك.

تعريف النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أداة أساسية في الحكم على ربحية البنك وكفاءته التشغيلية وسيولته وقدرته على

[1] عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم. الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2015، ص160-162.
[2] علي عباس، مرجع سابق، ص72.
[3] عامر عبد الله، مرجع سابق، ص163.

المساهمة في تحقيق هدف البنك الرئيسي وهو تعظيم قيمة أسهمه في السوق[1].حيث نجد أن المستثمرون والإدارات المالية ومكاتب الاستشارات والمحاسبون القانونيون يهتمون بها، باعتبارها أولا أداة من أدوات قياس وتقييم الأداء المالي والظروف المالية للبنوك في خلال فترة زمنية محددة،

وترجع هذه الأهمية إلى:

- سهولة حساب النسب المالية؛
- هي عبارة عن مؤشرات كمية للحكم على الوحدات الداخلية والخارجية؛
- تعتبر مؤشرات أساسية لحكم الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل؛

وتقوم النسب المالية على فكرة مقارنة واختبار وتقييم العلاقة المتداخلة بين القوائم المالية، كما تستعين ببعض الإجراءات مثل توفير مقياس المقارنة مع أفضل البنوك في المجال، المقارنة الزمنية خلال عدة السنوات[2].

وفي الشكل رقم 03 تم توضيح أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي:

الشكل (03): النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي

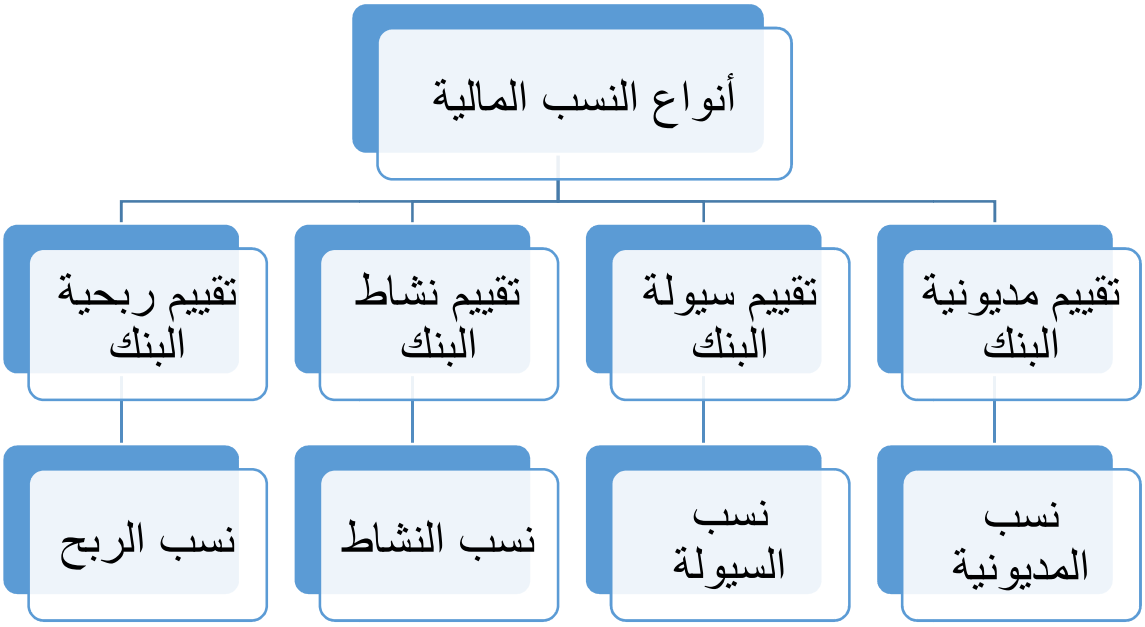

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بعض المصادر

[1] محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2006، ص428

[2] عبد القادر هاملي، أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان (الجزائر)، 2017، ص156.

وفيما ما يلي سنتطرق إلى أهم النسب المالية المستخدمة لتقييم أداء البنوكبالتفصيل:

أولا: نسب السيولة.

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك، عن الوحدات الاقتصادية الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس لهذا تتطلب إدارة السيولة في البنوك المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط، ومن بين التوظيف في الأصول المختلفة مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى ان توفير السيولة في البنوك يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حدود الربحية وذلك لأن تكلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من

مصاريف التشغيل في البنك. وهناك عدة مؤشرات تخص السيولة سنذكر أهمها فيما يلي[1]:

1. **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:**وتقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وزيادتها تعني توفر أرصدة نقدية دون تشغيل مما يقلل العائد النهائي المتوقع وتحتسب كما يلي[2]:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

2. **نسبة الودائع الجارية لإجمالي الودائع:**تسمح هذه النسبة بتحديد احتياطات البنك من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع ولهذا زيادة هذه النسبة يعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة في البنك وتحسب هذه النسبة كالتالي[3]:

$$\text{نسبة الودائع الجارية لإجمالي الودائع} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

[1] حمزة جيلالي التومي وموارد تهتان، أثر كل من حجم البنك الربحية والسيولة على هيكل رأس المال في البنوك الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2018. ص209.

[2] شعوبي محمد فوزي والتجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 9، العدد 17، 2015، ص35.

[3] نوال بن خالدي، مرجع سابق، ص203.

3. نسبة السيولة القانونية: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على مواجهة السحوبات بما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وبالتالي ارتفاع النسبة يعزز قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وبالتالي ثقة المودعين وهي كالتالي[1]:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية} + \text{النقديةشبه}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

4. نسبة الاحتياطي القانوني: وهي تمثل نسبة الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية ويتم قياسه كما يلي[2]:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ثانيا: نسب الربحية.

وهي النسب التي تقيس ربحية البنك التي تعد ذات أهمية كبيرة نظرا للمخاطرة التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عدة عوامل من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب ألا وهي نسب الربحية[3].

وفيما يلي أهم نسب هذه المجموعة:

1. نسبة العائد إلى إجمالي الأصول: ROAيقيس معدل العائد إلى إجمالي الأصول ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم وزيادة هذا المعدل تعني قدرة الموجودات على توليد الربح. ويتم قياسه كما يلي[4]:

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

تبين لنا هذه النسب مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل وهي: النقدية

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص64.

[2] لعراف زاهية وفرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية فيظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "العدد الاقتصادي"، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد16، العدد33، 2018، ص355.

[3] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص108.

[4] محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 3 العدد 3، 2004، ص91.

الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة يحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة[1].

2. نسبة العائد إلى حق الملكية:ROEتبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من أموال المالكين من الربح في البنك وأموال المالكين هي عبارة عن رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة والمخصصات[2].

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{الصافي الربح}}{\text{إجمالي حق الملكية}} \times 100$$

3. معدل العائد على الودائع: تقيس هذه النسبة كفاءة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها وتحسب كالتالي[3]:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

4. نسبة ربحية العامل بالمصرف: توضح هذه النسبة ربحية العامل الواحد في البنك وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة عنصر العمل في تحقيق الأرباح وتحسب كما يلي[4]:

$$\text{نسبة ربحية العامل بالمصرف} = \frac{\text{صافي بعدالأرباح الضرائب}}{\text{عدد العاملين الدائمين}} \times 100$$

ثالثا: نسبة ملاءة رأس المال

يتكون رأسمال البنوك من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة، ويتصف رأس مال البنك بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين لذا فإن الحفاظ على

[1] عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص116.

[2] عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص 116.

[3] دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص111.

[4] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص61.

ملاءة رأس المال في البنك يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك.

1. نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة: وتشمل الأصول الخطرة هنا الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار[1]:

$$\text{نسبة حق الملكية لإجمالي الموجودات الخطرة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100$$

2. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:وتبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل ومدى قدرته على رد الودائع من الأموال المملوكة له لهذا وارتفاعها يمثل حماية المودعين وتحسب هذه النسبة كما يلي[2]:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

3. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع[3].

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

4. نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية: وهي تبين مدى قدرة البنك على مقابلة مخاطر الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والتي تكون نتيجة لهبوط في قيمة المحفظة وتقاس كالتالي[4]:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية}} \times 100$$

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق،274.

[2] عبد الرزاق بن حبيب وخالدي خديجة، مرجع سابق، ص196.

[3] نوال بن خالدي، مرجع سابق، ص205.

[4] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص66.

رابعا: نسب النشاط

تهدف هذه المؤشرات إلى الحكم على كفاءة البنك في توظيف الأموال له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه المؤشرات أداء البنك في استخدام الأموال المتاحة، وما حققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة.

1. **معدل استثمار الودائع:** ويساعد على الحكم على سياسة البنك فيما إذا كانت توسعية أو انكماشية[1]:

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2. **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:** تقيس قدرة البنك على توظيف الودائع، حيث توضح حجم الأموال التي استخدمها البنك من إجمالي الودائع[2]:

$$\text{نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

3. **نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات:**

تبين كفاءة البنك في الاستثمار فكلما ارتفعت، زادت معها حصيلة إيرادات البنك من الاستثمارات المختلفة[3]:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100$$

4. **معدل العائد على إجمالي محفظة القروض:**

تبين نسبة الفوائد المتحصلة من نشاط البنك في مجال الإقراض إلى إجمالي القروض التي قدمها البنك فكلما ارتفعت كلما دل على تحقيق عوائد أكبر للبنك[4]:

$$\text{معدل العائد على إجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{الفوائد المحصلة من القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سابق، ص276.

[2] نوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص99.

[3] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، 67.

[4] نوال بن خالدي، مرجع سابق، ص206.

المبحث الثاني: علاقة الحوكمة بالأداء المالي في البنوك

تعول الحوكمة في البنوك في بلوغ أهدافها الرامية إلى حماية مصالح الأطراف المختلفة الفاعلة في البنك، من خلال الكشف عن السلوكيات الخاطئة وتصويبها ومكافحتها على استخدام مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية داخل البنك، وفي هذا العنصر تم التركيز على العلاقة بين أهم هذه الآليات والأداء المالي للبنوك.

المطلب الأول: أثر آليات الحوكمة الداخلية على الأداء المالي للبنوك

في الدول النامية يتم التركيز على الآليات الداخليةللحوكمة في سبيل الوصول لأهداف البنك وهذا لضعف الآليات الخارجية نتيجة ضعف الأسواق والتنافسية في الدول، وهنا سنركز على أهم هذه الأليات:

الفرع الأول: هيكل الملكية والأداء المالي

تتوقف فاعلية حوكمة البنوك على هيكل الملكية الذي يعتبر وسيلة للرقابة الفعالة على المسيرين، والتي تؤدي إلى تحسين أداء البنك، والتي قد تكون سببا في تراجع أدائها في حال كونها غير ملائمة. ويعرف هيكل الملكية بأنه مجموع حصص رأس المال التي يمتلكها المجموعات والأفراد والتي تشكل في مجموعها رأسمال البنك[1].

أولا: تركز رأس المال

يلعب تركز رأس المال دورا فعالا في الرقابة على المسيرين، حيث أن المساهم الرئيسي مستعد لأن يستثمر أكبر قدر من الموارد (الوقت والأموال) في عملية الرقابة على المسير، الشيء الذي ينخفض كلما تراجعت نسبة امتلاكه للأسهم في البنك[2]، أي فعالية عمل الرقابة وأداء البنك تتراجع كلما انخفض تركز رأس المال وازداد عدد صغار المساهمين. وهو ما توصل إليه الذين أثبتا وجود علاقة موجبة بين وجود المساهمين ذوي الأغلبية وتحسن الأداء في البنك، أي أن تشتت الملكية لا يساعد على تفعيل الرقابة على أداء الإدارة في البنوك[3].

وإن كانت أغلب الدراسات في النموذج المساهماتي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، بريطانيا، قد وجدت علاقة إيجابية أو حيادية بين هيكلة الملكية والأداء (وهي البلدان التي توفر أكبر حماية قانونية للمساهمين مع وجود تنوع كبير في هيكلة الملكية وقدمها نسبيا)، فقد توصلت الدراسات في البلدان التي تعتمد النموذج التشاركي مثل: ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، إلى تركز رأس مال يؤثر سلبا على الأداء.

---

[1] نوي فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص106.

[2] آمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص124.

[3] Andrei Shleifer and Robert Vishny, Large Shareholders And Corporate Control, The Journal Of PoliticalEconomy, Volume 1, Issue 3, Part 1, June 1986,p470.

ثانيا: طبيعة المساهمين

حسب نظرية الوكالة توجد ثلاث انماط للمساهمين تضمن لهم الرقابة الفعالة على المسيرين:

1. المساهم المسير

حيث يوجد ثلاث انماط للعلاقة بين المسير والمساهم:

أ. **نظرية توافق الاهتمامات:** حيث يقترح أحد الباحثين امتلاك المسيرين لجزء من راس المال للحد من تضارب المصالح بين المالك والمسير، حتى يهتم كلا الطرفين عبر سعيهما لتعظيم الثروة. فوجود ادارة تتمتع بحصة ملكية مرتفعة ونفوذ مهم، يحدث تقارب للمصالح مع حملة الاسهم الخارجيين، إذكلما كانت الحصة التي يمتلكها المسير محفزة، زاد اهتمامه بتعظيم ثروة المساهمين والتي تضم ثروته كونه مساهما، وقدرت هذه الحصة ب 10 % من حقوق الملكية، والتي تجعل المسير يميل إلى العمل على تحقيق اهداف البنك.

ب. **نظريه تجذر:** على عكس النظرية الأولى، تستند هذه النظرية إلى أن امتلاك المسير لجزء من رأس المال يجعله يستعمل حق التصويت من اجل التجذر وليس بالضرورة لتعظيم ثروة المساهمين حيث يعمل المسير على اقتراح استراتيجيات تضمن له الحفاظ على موقعه وزيادة سلطته وامتيازاته وابعاد اي منافسين. حيث ترى أن كون المسير يمتلك أسهما في البنك ليس كافيا لجعل المسير يدير البنك بالشكل الذي يخدم مصالح المساهمين[1].

ج. **نظرية الحيادية:** حيث أن هيكلة الملكية لا يؤثر على أداء البنك وأنها مخرج ذاتي لعملية تعظيم الربح، او طريقة أخرى أن جميع انواع هيكلة الملكية متماثلة، إذ أن الأداء مرتبط بالمحيط وتوفر شروط الاستغلال للبنك.

2. المساهم المالي:

تفترض نظرية الوكالة أن المساهمين الماليين يستطيعون الحصول على المعلومات حول البنك والمنافسين وقطاع النشاط، وبالتالي يمكنهم توفير رقابة أكثر فعالية على اداء المسيرين في البنك، حيث يمكنهم معالجه المعلومات المالية والاقتصادية ذات الأهمية البالغة بالنسبة للبنك، كما يمكنهم مقارنة أداء المسيرين في البنك بغيره من البنوك المنافسة. واللجوء إلى خدمة أطراف خارجية أخرى متخصصة للحصول على نظرة شاملة حول أداء البنك والمسيرين، مما يرفع من تكاليف هؤلاء المساهمين مقارنة بالمساهمين الافراد.

3. المساهمون المؤسساتيون:

نظرا لإمكانيات هؤلاء المساهمين وقدرتهم على تمويل البنك فإنهم يستثمرون موارد ضخمة لضمان رقابة

[1] نوي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص36.

فعالة على أداء المسيرين، حيث يمكنهم إجبار المسيرين على تحسين أداء البنك بدل تخليهم عن اسهمهم للتعبير عن عدم رضاهم على أداء الإدارة. وبالتالي فمشاركتهم في البنك مهمة مقارنة بالمساهمين الافراد.

الفرع الثاني: مجلس الإدارة والأداء المالي للبنك

تولي لجنة بازل اهميه كبيرة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نظرا للدور المحوري الذي يلعبه هذين الطرفين في ارساء حوكمة البنوك، وفيما يلي نوضح علاقة حوكمة البنوك بالأداء المالي من خلال دور مجلس الإدارة في البنوك التجارية من منطلق كونه آلية داخلية مهمة في تطبيق الحوكمة حيث يمكن لمجلس الإدارة ان يحمل أثرا على الاداء المالي للبنوك من خلال هيكلته واللجان المنبثقة عنه، وفيما يلي نوضح هذا الاثر:

أولا: حجم مجلس الإدارة

إن مشكل النظام الداخلي للبنك يبدا من مجلس الإدارة حيث ان هذا الأخير تحمل مسؤوليه نشاط البنك، غير انه لم تتوصل الأبحاث إلى الاتفاق حول الحجم الامثل لهوانهيوجد علاقة سلبية بين اتساع حجم مجلس الإدارة والاداء المالي. وإن كبر حجم مجلس الإدارة يجعله يواجه صعوبات في اتخاذ القرارات الحاسمة ويخفض من كفاءته، حتى وإن كان بمراقبة أحسن الا انه يضاعف التكاليف ويضعف الاتصال بين الاعضاء، ويقترح ابقاء مجلس الإدارة ضمن 7 او 8 أفراد لتحسين الأداء والعضو الداخلي الوحيد ضمنه هو المدير التنفيذي[1].

ثانيا: استقلالية عضو مجلس الإدارة

توصلت أغلب الدراسات إلى إثبات علاقة ايجابية بين وجود عضو مستقل خارجي داخل مجلس الإدارة وبين الأداء المالي للبنوك، حيث يملك هذا الاخير نظرة محايدة وواضحة حول البنك، وتقتضي مهمه التأكد من حفاظ البنك ممثلا في المسيرين على حقوق المساهمين، ويعتبر وجوده أكبر رادع للغش مالي. والعضو المستقل هو ذلك الذي لا تربطه بالبنك أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بمساهمته في البنك. في حين يرى بعض الباحثون عدم قدرة المدير المستقل على فهم تعقيدات النشاط البنكي. وهناك من توصل الى عدم وجود علاقة بين المدير المستقل والأداء المالي للبنك[2].

[1]MichealC.jensen,The Modern IndustrialRevolution, Exit and Failure of Internal Control Systems, Journal of finance, Volume 48,N°3, July 1993, p862-865.

[2]SalimaTaktak, gouvernance et efficience des banques tunisiennes : études par l'approche de frontière stochastique, revue libanaise de gestion et d'économies,N°5,2010,p13.

ثالثا: الوظيفة المزدوجة للمسير (المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة)

ونعني بها وجود نفس الشخص في نفس الفترة في منصبين: المدير التنفيذي للبنك ورئيس مجلس الإدارة. ويمكن اعتبار الفصل بين الوظيفتين من ممارسات الحوكمة الجيدة، إذ تحقق توازن مناسبا بين السلطة وزيادة المسائلة وتحسين قدرة المجلس على اتخاذ القرارات بشكل مستقل. وقد وجدت بعض دراسات حول البنوك الامريكية أن البنوك التي تعتمد ازدواج المناصب للمسيرتعرف أداء مالي أقل مقارنة بتلك التي تفصل المنصبين.وتوصل باحثون آخرون إلى أن ضم الوظيفتين قد يؤثر على نظام الرقابة الداخلية للبنك ويقلل من احتمال تعثر البنك، فكون المدير العام للبنك هو رئيس مجلس الإدارة سيجعله يهتم دائما بالمحافظة على منصبه مما يدفعه الى التقليل من المخاطرة. كما قد ينتج عنه اساءة استخدام تركز السلطة.

رابعا: تأثير لجنة التدقيق والمراجعة الداخلية على الأداء المالي للبنك

ويمكن هنا الحديث عن حجم أعضاء هذه اللجنة حيث يتوقف حجم لجنة التدقيق على حجم البنك ومجلس الإدارة، وقد لا يؤدي حجم اللجنة بالضرورة إلى كفاءة أفضل بل قد يؤدي الى نشوب خلافات بين الأعضاء. في حين يرى بعض باحثين ايجابية أثر حجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للبنك، حيث يؤدي كبر حجمها إلى تحسين أدائها لوظيفتها.حيث أن وجود أعضاء خارجيين ومستقلين عن مجلس الإدارة يحسن من دور هذا الأخير، حيث يمكن لهم إضافة معارفهم الخاصة وخبراتهم في المجال، والقيام بوظيفتهم بكل موضوعية[1].

[1]Guilia Romano and others, CorporateGovernance and Performance In italianBanking Group, paper to bepresentedat the international conference (corporategovernance and regulation : outlining new horizons for theory and practice, pisa, Italy, September 19,2012,p12.

وفيما يلي الشكل رقم 04 والذي يوضح أهمية التدقيق والمراجعة الداخلية بالنسبة للأداء المالي:

الشكل (04): أهمية التدقيق والمراجعة الداخلية

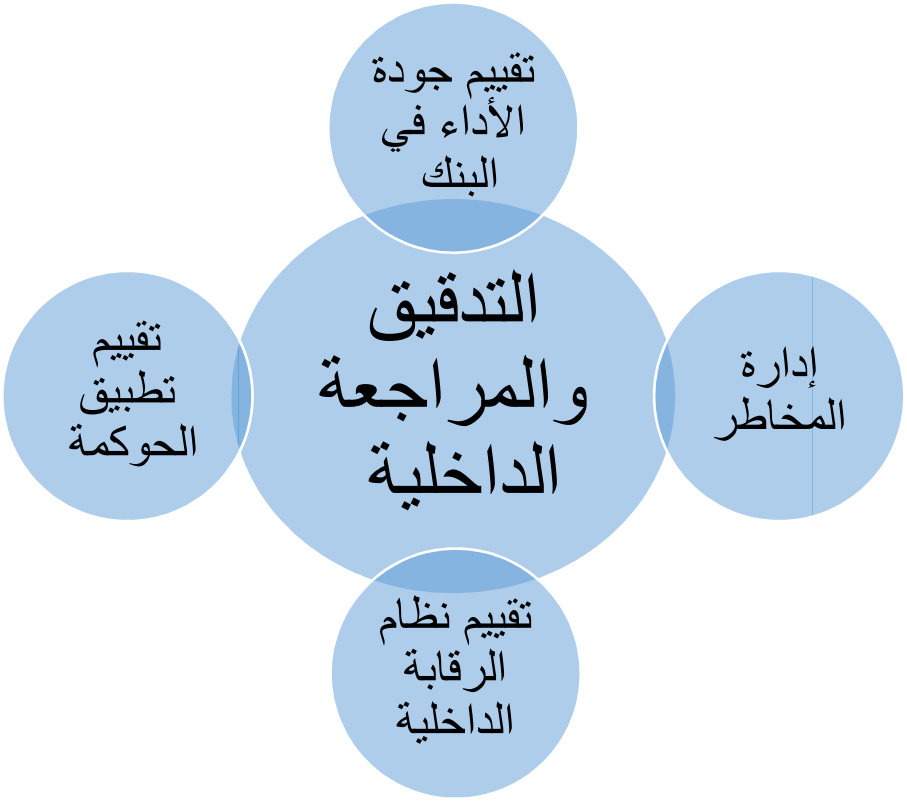

المصدر: أمال سكور، مرجع سابق، ص136.

خامسا: تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للبنك

تحظى إدارة المخاطر في القطاع البنكي بأهمية كبيرة نظرا لخصوصية نشاط هذا الأخير ومنتجاته وصعوبة تقدير المخاطر الخاص بها. وتعمل إدارة المخاطر المالية على تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن يتعرض لها البنك، وهو ما يساعد بدوره على تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون في البنك، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل والتي تمثل أداة رئيسية لقدرة البنك على تحقيق النمو المربح وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين[1]. وتعتمد كل من إدارة المخاطر والأداء على التطبيق السليم للحوكمة في البنك، وبالتالي توجد علاقه

[1] سارة بركات، دور تطبيق الإجراءات الإحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسيتيجينيرال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة الجزائر، 2015،ص104.

بينهما، فهما يمثلان التوليف (العائد– المخاطرة) فكلما كان تحكم البنك جيدا في إدارة المخاطر ارتفع العائد لديه وبالتالي تحسن اداؤه. فالإدارة الجيدة للمخاطر تعني أن البنك يمارس نشاطه ضمن أقل قدر من المخاطر وأقل تعارض للاهتمامات لمختلف الأطراف، وهو ما يحسن أداء البنك وبالتالي سمعته ويفتح أمامه مصادر أخرى للتمويل وزيادة الأرباح. فمن منطلق كون العائد البنكي مرتبط بالمخاطر التي يتحملها البنك، فإنه بالضرورة تعمل الإدارة الجيدة لهذه المخاطر الى زيادة العائدات البنكية والأرباح، وهو ما يرضي جميع الأطراف بالبنك[1].

الفرع الثالث: نظام الحوافز والاداء المالي للبنك

إن نظام الحوافز أداة تشعر من خلالها الإدارة أن ما تحصل عليه من مكافئات وحوافز يرتبط بقدرتها على رفع مستوى الاداء، إلا أنه في حقيقة الامر هذا لا ينطبق على الدول العربية، فعادة أنظمة الحوافز ليست مرتبطة بشكل واضح بمستوى الأداء، فضلا عن أن مستوى الأداء ذاته قد تحكمه عوامل خارجة عن نطاق تأثير الإدارة. حيث تعتبر التعويضات من الآليات الداخلية التي تستهدف التوافق بين حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بما يحقق مصالحهم، ويتحقق هذا التوافق من خلال جملة من التعويضات المالية للمديرين التنفيذيين من رواتب وعلاوات ومكافئات وحوافز طويلة الأمد على شكل ملكية الأسهم، والخيارات التي تستخدم كآلية لربط اداء المدراء بأداء أسهم البنك، وبالإضافة إلى ملكية الأسهم يسعى المساهمون إلى تصميم عقود التعويضات بالشكل الذي يجعلها تؤمن للمسيرين حوافز مالية أفضل لتشجيعهم تحقيق مصالح المساهمين.

وتعتبر تعويضات مجلس الإدارة من آليات حوكمة البنوك التي تتسم بالتعقيد وذلك لعدة أسباب أهمها:

- ✓ أن القرارات الاستراتيجية التي يتخذها المدراء التنفيذيون تعد معقدة وغير تنفيذية، لذلك فإن الإشراف المباشر على هؤلاء المدراء يكون غير ملائم للحكم على نوعية قراراتهم.
- ✓ ان قرارات المديرين التنفيذيين عادة ما تؤثر على نتائج البنك المالية لمدة طويلة الأجل مما يجعل من الصعب تقييم تأثير القرارات الحالية على أداء البنك.
- ✓ هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي للبنك مثل التغيرات الاقتصادية والسياسات الكلية، القانونية والتي تجعل من الصعب تمييز أثر القرارات الاستراتيجية.

وحتى يكون نظام التعويضات فعال ويحقق الهدف منه يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط:

- ✓ **الملائمة:** وتعني درجة الإيفاء بالمستويات الدنيا من المتطلبات الإدارية والنقابية والحكومية.
- ✓ **العدالة:** أن تتناسب هذه التعويضات مع المؤهلات التي يمتلكها المسيرين والجهود المبذولة.

[1] آمال سكور، مرجع سابق، ص158.

- ✓ **التوازن:** ينبغي أن يحقق النظام التوازن فيما بين الأجور والحوافز والمنافع.
- ✓ **الأمان:** ينبغي أن تحقق قدر من هامش الأمان الكافي لإبقاء أداء المسير ضمن أهدف البنك.
- ✓ **التحفيز:** ينبغي أن يكون نظام المكافآت مناسب لجذب المسيرين وإغرائهم لبذل أقصى جهد لتحسين أداء المؤسسة.

وتحظى مكافآت مجلس الإدارة باهتمام كل من له مصلحة في البنك، وهناك احتمال لتضارب المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة الذين يقررون مكافأتهم بأنفسهم، وقد يساعد على حل هذه المشكلة قيام مجلس الإدارة بتعيين لجنة للمكافئات والمرتبات[1]. وقد توصل عدة باحثين إلى وجود علاقة إيجابية بين المكافئات للمسير وأداء البنك، حيث أظهرت الدراسات أن زيادة المكافئات للمسير تسمح بتخفيض تكاليف الوكالة. في حين توصلت دراسة حول الطرق الأساسية لمكافأة المسيرين إلى أن نتائج المكافئات تختلف بحسب حجم المؤسسة وبلد النشاط والقطاع، كلما يرتفع المرتب ينخفض أثر المكافأة وذلك في المؤسسات الكبيرة، في حين أن العلاقة تظهر إيجابية دون دلالة في القطاع البنكي[2]. وتعد ممارسات منح المكافآت غير السليمة أحد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، مما أدى إلى زيادة الاهتمام من قبل الجهات الرقابية والإشرافية بهذا الموضوع، وقد تم التركيز على هذا الجانب من قبل مجلس الاستقرار المالي والذي أصدر مبادئ الممارسات السليمة لمنح المكافآت المالية سنة 2009، إضافة إلى إصدار لجنة بازل للرقابة البنكية لمنهجية تقييم مبادئ ومعايير منح المكافئات المالية سنة 2010، وذلك بهدف توفير دليل رقابي للسلطات الرقابية والبنوك لإعداد وتقييم السياسات والإجراءات والممارسات الخاصة بمنح المكافآت المالية، ضمانا للسلامة المالية وتشجيع فعالية إدارة المخاطر، وتتمثل الغاية الرئيسية في الفعالية في التعامل مع المخاطر الناجمة عن ممارسات منح المكافآت، وليس تحديد المبلغ الأقصى لها، والتي هي من الاختصاص الداخلي للبنك[3].

المطلب الثاني: أثر آليات الحوكمة الخارجية على الأداء المالي للبنوك

بالإضافة إلى الآليات الداخلية هناك آليات ربما أكثر فعالية تتيحها أطراف من خارج البنك، لا تربطهم بها علاقة مباشرة، حيث ركزت لجنة بازل على دور كل من المراجعة والشفافية والإفصاح في إرساء حوكمة البنوك بشكل سليم، وذلك من منطلق أهمية كل منهما في دعم الاستقرار المالي للبنوك، فخصوصية النشاط البنكي

[1] جوناثامتشاركهالم، إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، 2005، ص32.

[2] Karima Bouaiss, Christine Marsal, Les mécanismes interne de gouvernance dans les banques : un état de L'art, Finance Contrôle Srtratégie, Volume 12,N°1, Mars 2009,p109.

[3] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ورقة عمل قواعد ممارسات منح المكافآت المالية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص2.

تستدعي ضرورة المتابعة والرقابة المستمرة عبر المراجعة الخارجية وذلك في ظل توفر حد مقبول من الشفافية والإفصاح يضمن حقوق الأطراف في البنك ولا يتنافى مع واجب السرية البنكية وفيما يلي سنتناول أهمية هذه الآليات في دعم الحوكمة وتحسين الأداء المالي للبنوك.

الفرع الأول: آلية السوق لرقابة البنوك والأداء المالي

وهنا نميز بين كفاءة سوق العمل وكفاءة سوق رأس المال، والمنافسة في سوق المنتج التي من شأنها أن تمارس ضغوطا على الإدارة من أجل تحسين الأداء، إلا أن هذه الآلية يختلف تأثيرها بالنسبة للدول العربية، فآلية سوق العمل قد تكون هناك فرصة لنجاحها بسبب صغر حجم السوق، وأن المعلومات عن كفاءة العاملين، قد تجد سبيلها إلى الانتشار، مما يعني فرصة للمدير في أن يتلقى عروض عمل من مؤسسات أخرى بمرتب ومزايا أفضل، أما بالنسبة لضعف تأثير سوق المنتج، فإن ذلك راجع إلى قصور التشريعات في توفير المنافسة العادلة.

أولا: أهمية المراجعة الخارجية

يحتاج التدقيق في البيانات المالية للبنك إلى وجود أطراف أكثر حيادية واستقلالية من المراجع الداخلي، ولذلك يجب الاستعانة بشخص مستقل من خارج البنك للتأكد من صحة القوائم المالية وعمليات البنك لإعطاء الثقة للمساهمين وذوي المصالح في البنك على السيرورة الحسنة لأدائها والكشف الجدي عن أية شبهة في نشاطاتها، ويعتبر ظهور المراجعة الخارجية سابقا لظهور المراجعة الداخلية.

وتظهر أهمية المراجعة الخارجية في حجم الأطراف والفئات التي تخدمها لتلبية احتياجاتها من المعلومات، وتتمثل هذه الفئات في:

1. **الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة:** والذين يعتمدون على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط (الميزانيات التقديرية) ومراقبة الأداء وتقييمه لذلك لزمت الاستعانة بخبير مستقل عن إدارة البنك.
2. **المساهمون:** يعتمد المساهمون على تقرير المراجع الخارجي للتأكد من استغلال أموالهم بطريقة كفؤة وفعالة وتخدم مصالحهم كملاك للبنك. والتأكد من أن الإدارة تسعى إلى تعظيم قيمة البنك واتخاذ قراراتهم المالية على أساس هذه النتائج.
3. **المودعون والدائنون:** حيث يعتمد هؤلاء الأطراف على نتيجة هذه التقارير للتأكد من سلامة الوضعية المالية للبنك، واتخاذ قرار الإيداع أو الإقراض على أساسه.

4. **العمال:** وتحتاج هذه الفئة إلى معلومات تمكنهم من التأكد من استقرار وظائفهم أولا، وتقدير الربحية والأجور المستقبلية.

5. **البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى:** يحتاج البنك المركزي إلى نتائج المراجعة الخارجية للتأكد من سلامة القوائم المالية للبنك بصفته بنك البنوك، ونظرا لأهمية البنك في الاقتصاد الوطني، فإن أي خلل في هذه البيانات قد يتحول إلى خسائر كبيرة تنتقل إلى القطاعات الأخرى، إضافة إلى الجهات الرقابية الحكومية التي تحتاج هذه البيانات سواء للأهداف الكلية للدولة كسن القوانين والتشريعات البنكية الملائمة لوضعية البنوك في الدولة أو في حالة حدوث عمليات غش إداري أو احتيال.

6. **النظام القضائي:** ويحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للبنك في حالات الإفلاس، وفي أغراض الدعاوي القضائية.

7. **المساهمون والمستثمرون المحتملون:** وهذه الفئة تحتاج إلى نتائج المراجعة الخارجية لمساعدتها على اتخاذ قراراتها المالية بشأن البنك وتقييم العوائد المحتملة من هذا الاستثمار.

8. **المؤسسات الخاصة:** ونقصد بها مؤسسات التصنيف الائتماني، مؤسسات الاستشارات، مكاتب المحاماة...الخ، والتي تعتمد على نتائج المراجعة الخارجية في اتخاذ قراراتها فمثلا مؤسسات التصنيف الائتماني تعتمد على البيانات في تحديد التنقيط الملائم للوضعية المالية للبنك.

9. **المجتمع المحلي:** والذي يضم الباحثين والأكاديميين الذين يعتمدون على هذه البينات للقيام بمختلف الدراسات المتعلقة بالسياسات النقدية والسياسات الاقتصادية الكلية.

10. **السوق النقدية:** تحتاج البنوك المنافسة إلى هذه البيانات لتحفيزها على إتباع سياسات تنافسية أخرى.

11. **المؤسسات والهيئات الدولية:** مثل صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية، والتي تعتمد على بيانات البنوك المصادق عليها من طرف المراجع الخارجي لتقديم تقاريرها السنوية حول الوضعية المالية للقطاع النقدي في الدول، ومدى التزامها بمعايير لجنة بازل الاحترازية فيما يخص كفاية رأس المال وكيفية إدارة المخاطر المالية والتشغيلية بالبنوك[1].

ثانيا: مسؤوليات المراجع الخارجي

وتتمثل مسؤوليات المراجع الخارجي في:

1. **مسؤولية فنية:** ويقصد بها التحقق من التطبيق السليم للقواعد المحاسبية الأساسية من جهة واللوائح والقوانين والعقود الخاصة بالنشاط البنكي من جهة أخرى.

[1] آمال سكور، مرجع سابق، ص138-139.

2. **مسؤولية أخلاقية:** وتتعلق بالسمعة المهنية وكرامة المهنة التي يجب أن يحافظ عليها المراجع الخارجي بتجنب كل من التحيز، التظليل، الغش، الإهمال والتقصير.

3. **مسؤولية مدنية:** وتكون اتجاه العميل في حال فشله في إكمال عملية المراجعة أو اكتشاف الغش والخلل في البيانات واتجاه الأطراف التي تعتمد على نتائج هذه المراجعة وبالتالي تكمن المسؤولية المدنية في بذله العناية المهنية المعقولة للقيام بالمهام الموكلة إليه.

4. **مسؤولية جنائية:** وهي تتعلق بارتكاب المراجع الخارجي للاحتيال عبر التآمر مع الأطراف الداخلية في المؤسسة لتغطية نواحي القصور والغش مما يضر بمصلحة البنك أو إفشاء أسرار هذه الأخيرة للمنافسين، ويترتب عليها غرامة مادية أو السجن[1].

ثالثا: مساهمة المراجعة الخارجية في الحوكمة وتحسين الأداء المالي

يعتبر دور المراجع الخارجي ضروريا في عملية الرقابة على أداء البنوك، وعاملا أساسيا لطمأنة المساهمين وذوي المصالح في البنك والنظام البنكي ككل من صحة العمليات المالية والتشغيلية بالبنك.

حيث يحتاج كل هؤلاء الأطراف إلى وجود طرف مستقل ذو خبرة للرقابة ولتقييم أداء الإدارة. وتنبع هذه الحاجة من الفرضية الأساسية لنظرية الوكالة وهي عدم التماثل المعلومات بين المسير والمالك وعدم توفر هذا الأخير على المعرفة التامة بعمليات البنك والتي تسمح له باتخاذ القرارات، وبالتالي عدم توفر القدرة المهنية الفردية للمساهم لمتابعة أداء المسير، وبالتالي فالمراجعة الخارجية تعمل على تخفيض مشكل الوكالة بين العون والرئيس.

وتكمن أهمية المراجعة الخارجية في البنك في مكانة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني، فالجهات الرقابية ممثلة في البنك المركزي تستفيد من تقرير المراجع الخارجي لمعرفة مدى سلامة الوضعية المالية والتشغيلية للبنك.

وبخصوص تأثير التدقيق الخارجي على الأداء المالي للبنوك، فإنه يمكن القول أن المصداقية في التقارير المالية للبنوك تتوقف على تقرير المراجع الخارجي، وبالتالي فهي مصدر ثقة المستثمرين والمساهمين على حد سواء والمجتمع ككل في سلامة أداء البنوك فوجود المراجع الخارجي كطرف مستقل يعمل على الرقابة على أداء الإدارة وضمان حقوق المساهمين، يزيد من كفاءة الإدارة وحرصها على سلامة القوائم المالية وأدائها بشكل عام.

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاؤهم، محاسبون قانونيون وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010، ص61-62.

وقد ركزت لجنة بازل على دور التدقيق الخارجي وضرورة استقلاليته للتأكد من موضوعية التقارير المالية حفظا لحقوق المساهمين والمستثمرين.

إن كفاءة وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي تحسن من كفاءة لجنة التدقيق على مستوى مجلس الإدارة، كما تشير الدراسات إلى كون كفاءة التدقيق الداخلي تخفض من تكاليف التدقيق الخارجي، وهو ما يتطلع إليه كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وبحسب نظرية الوكالة فإن لجنة التدقيق تعتبر وسيلة لتحسين جودة المعلومات المتدفقة بين المساهمين والمسيرين وتخفيض اختلاف المعلومات وتكاليف الوكالة.

في حين أن دراسةMariana Nedeluتوصلت إلى وجود علاقة بين الخارجي والأداء المالي في البنوك في رومانيا غير أنها ليست ذات دلالة إحصائية، وذلك باستعمال عينة مكونة من 21 بنكا تجاريا[1].

الفرع الثاني: آلية الشفافية والإفصاح وعلاقتها بالأداء المالي

تزايدت الحاجة إلى الإفصاح والشفافية نتيجة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي والانهيار المفاجئ لكبريات البنوك العالمية، فعلى سبيل المثال أشار تقرير اللجنة المنبثقة عن الكونجرس الأمريكي للتحقيق في أسباب انهيار شركة أونرون، إلى أن أحد أهم أسباب إفلاس الشركة تعود إلى قصور الإفصاح عن العمليات المتبادلة بين هذه الشركة وشركات الاستثمار من جهة وتواطؤ شركة التدقيق من جهة أخرى.

كما أن أهمية الشفافية والإفصاح قد تزايدت في ظل زيادة التعامل في الأسواق المالية والتي توفر مناخا استثماريا ملائما للاستثمار بالنظر إلى الفرص المتكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومة من خلال نشر التقارير المالية بشكل مستمر، والتي تعد مرجعا أساسيا لاتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين.

أولا: مفهوم الشفافية

1. تعريف الشفافية:

وتعرف الشفافية بأنها الكشف الكامل عن الصورة الإدارية والمالية الحقيقية في أي مؤسسة، كما عرفت بأنها "مطلع يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات من الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة وبصفة مرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق، فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن الأحداث ومعاملات المؤسسة الواردة في القوائم المالية المعدة وفق معايير دولية خاصةبها،وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين

[1] Mariana Nedelcu, The correlationbetweenExternal Audit And Financial Performance of Banks From Romania, AmfiteatruEconomic, Volume 17 (Special N°9), p 1273-1288.

بالمعلومات الضرورية لترشيد قراراتهم الاستثمارية[1]. ويجب توفر مجموعة من الشروط حتى تتصف المعلومة بالشفافية منها[2]:

- ✓ **الوضوح:** حيث يجب أن تتصف المعلومة الشفافة بالبساطة والوضوح حتى يمكن للمتعاملين والمستثمرين فهمها بشكل سهل.
- ✓ **الوقت المناسب:** حيث أن نشر المعلومة المناسبة في الوقت المناسب هو ما يفيد المتعاملين الاقتصاديين، فالتأخر في نشرها ينقص من قيمتها والفائدة المرجوة من استخدامها.
- ✓ أن تتاح لكافة الشرائح التي تهمها المعلومة وتسعى للاستفادة منها أي أن تكون فرص الحصول عليها متكافئة.

2. معوقات الشفافية:

هناك العديد من العوامل التي تعيق الشفافية خاصة في الدول النامية، ومن أهم هذه المعوقات:

- ✓ **الفساد:** حيث تعاني أغلب الدول النامية من انتشار ظاهرة الفساد والذي تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو لجماعته. فيما يعرفه البنك الدولي بأنه سوء استغلال السلطة العامة لأجل الحصول على مكاسب خاصة. وبالتالي فالفساد مرتبط باستخدام النفوذ العام لتحقيق منافع شخصية[3].
- ✓ **ضعف الإطار القانوني:** يصطدم تطبيق الشفافية في الإفصاح عن المعلومات بضعف المنظومة التشريعية أو ضعف استقلاليتها، وبالتالي لا تعاقب المؤسسات التي تتحفظ في نشر قوائمها المالية أو تلجأ إلى تغيير نتائجها.

ويعتبر الفساد نتيجة جوانب اجتماعية، أخلاقية، اقتصادية، سياسية، تشريعية، حيث أن ضعف المنظومة القانونية التشريعية وضعف استقلالية القضاء عامل أساسي في انتشار الفساد، وهو ما يميز الدول النامية، فالاحتيال والتلاعب المالي والغش الإداري مظاهر تتنافى مع الشفافية وتقضي عليها. فدعم نزاهة المعلومات يستدعي من ممارسي الفساد إخفاء مواطن الضعف في التقارير المالية.

---

[1] حسين بن طاهر ومحمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة الجزائر، يومي 6-7ماي 2012، ص189. .

[2] آمال سكور، مرجع سابق، ص159-160.

[3] إبراهيم التوهامي وليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6-7ماي2012، ص4

ثانيا: الإفصاح المحاسبي

وترتبط الشفافية بالإفصاح، كون الشفافية مطلوبة في النتائج المنشورة، وبالتالي يجب توفر الإفصاح للحديث عن الشفافية، ويعرف الإفصاح بأنه "عملية الكشف عن المعلومات (مالية/غير مالية) تهم كافة المهتمين والمعنيين في المؤسسة وخارجها، وتتم إما بصورة دورية أو بصورة فورية عند حدوث المعلومة، وذلك حتى تتوفر المعلومات في نفس الوقت"، كما يعرف بأنه " عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في نفس الوقت، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"[1].

لذلك يجب أن تتوفر الكفاية في الإفصاح حتى تستفيد الأطراف الموجه إليها المعلومة، ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدمي البيانات، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم للإفصاح:

1. **من حيث مقدار الإفصاح:** يقسم من حيث كمية المعلومات التي تم الإفصاح عنها إلى:

- ✓ **الإفصاح الكامل:** والذي يشكل كافة المعلومات، سواء دعت إليها الحاجة أو لان غير أن كثرة التفاصيل قد تربك مستخدميها.
- ✓ **الإفصاح العادل:** ويركز هذا المفهوم على أهداف أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، غير أن غموض مفهوم العدالة، يجعل من هذا النوع من الإفصاح غير محدد.
- ✓ **الإفصاح الكافي:** وهو المفهوم الأكثر عقلانية واستخداما، حيث يتم عرض توفير المعلومات التي توافق احتياجات مستخدميها والكافية لاتخاذ القرارات على أساسها[2].
- ✓ **الإفصاح الملائم:** يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين تناسب نشاطات المؤسسة وظروفها الداخلية.
- ✓ **الإفصاح التثقيفي:** وهو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لاتخاذ قرارات، ومن شأن هذا النوع من الإفصاح اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية[3].

---

[1] أحمد زغدار وأحمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، مجلد 7، العدد7، 2010،ص84.

[2] عمار بلعادي ورضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والاحصاء، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع رهانات وآفاق" كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي7-8ديسمبر 2010، ص8.

[3] حسين بن طاهر، مرجع سابق، ص10.

2. درجة الالتزام بالإفصاح:

وينقسم الإفصاح من حيث درجة الإلزام إلى[1]:

- ✓ **الإفصاح الإجباري:** يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- ✓ **الإفصاح الاختياري:** يتم عن طريق الإفصاح الذاتي بدون وجود مطلب أو إلزام قانوني بذلك.

وتعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم المالية. إذ يتضح ان الهدف الأساسي من الإفصاح هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للبنك لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد. ويتعلق الإفصاح بـ: القوائم المالية، أداء البنك، هيكل الملكية، وذلك وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية المطبقة. وقد بات موضوع الإفصاح والشفافية من أهم اهتمامات القطاع البنكي، ويتحدد ذلك من خلال وجود أسس محددة ملزمة للبنوك والممارسين المهنيين تسعى إلى تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي والشفافية في عرض المعلومات المالية.

وقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن، خاصة بالنسبة للقطاع البنكي نظرا لتعقيد الأدوات المالية كالمشتقات والأصول المورقة وارتفاع المخاطر المتعلقة بها، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح، ولذلك يجب على إدارات البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، سيولة الأسواق، مخاطر أسعار الصرف، ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمرا حيويا. ونتيجة لتعقد المنتجات البنكية فقد تعقدت مهمة السلطات الرقابية التي تحتاج إلى الإفصاح عن المعلومات المالية في إطار النشاط الرقابي لها، والقدرة على فهمها.ونظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية للبنوك، فقد أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية[2].

والهدف من الشفافية في الإفصاح المحاسبي هو حماية حقوق المساهمين بشكل أساسي والمجتمع ككل، فأي ضرر قد يصيب البنك مثلا فإنه يضر بالاقتصاد الوطني نظرا لأهمية دور البنوك في عملية التمويل. وبالتالي فالشفافية في الإفصاح تعتبر أساس الثقة بين الطرفين الأساسيين في العقد المؤسس للبنك وهما: الملاك

[1] نفس المرجع السابق، ص11.

[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإفصاح المحاسبي للمصارف، الترجمة العربية والمعتمدة من قبل اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص11.

والمسيرون. كما تعتبر أساس ثقة الأطراف الأخرى خاصة المودعين الذين يعتمدون على الثقة في البنك لاسترداد أموالهم عند الحاجة إليها، وتتبع هذه الثقة من تأكدهم من صحة نتائج البنك من جهة ومن نشر البنك لهذه النتائج من جهة أخرى، فتوفر كل من الشفافية والإفصاح في نشر كافة القوائم المالية للبنك يبعث الاطمئنان لهذه الفئة، والتي قد توطد علاقتها مع البنك بزيادة ودائعها أو تنويع تعاملها معهوالعكس في حال وجودغموض في الإفصاح عن نتائج البنك. وكذلك بالنسبة للمستثمرين المحتملين الذين تتوقف قراراتهم الاستثمارية على تقييمهم لنتائج البنك والتي يجب أن تتوفر فيها المصداقية ويكون الوصول إليها متاحا، وبالتالي يساعد توفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في جذب التمويل للبنك وتنويع مصادره فقد يؤدي إلى زيادة قيمة الودائع وبالتالي السيولة والتي تستعمل بدورها لمنح القروض والاستثمار وبالتالي زيادة العوائد، وكذا المساهمين الذين بدورهم يرفعون من رأسمال البنك، وهو ما ينعكس على عائدات البنك.

وتعتبر الشفافية ضرورية في النشاط البنكي، وقد توصل العديد من الباحثين إلى إيجابية العلاقة بين الشفافية والإفصاح والأداء المالي للبنك، فيجب على البنك التقيد بواجبه بالالتزام بالشفافية والإفصاح والعدل اتجاه المساهمين، وهوما يضمن حقوق هؤلاء ويحسن من صورة البنك الخارجية وأدائه، فهناك حاجة ماسة للشفافية في البنك لضمان الاستقرار في القطاع البنكي[1].

[1] أمال سكور، مرجع سابق، ص161-162.

خلاصة الفصل

يعد تقييم الأداء وسيلة تمكن الإدارة في المؤسسة من تقييم فاعلية قراراتها، وبذلك يكون قياس الأداء كمرحلة من عملية التقييم لحصر النتائج والتشخيص للوصول إلى حكم معين، فبدون تقييم الأداء لا يمكن صناعة قرارات سليمة، ونظرا للأهمية البالغة للبنوك في الاقتصاد، تم الاهتمام بأساليب تقييم الأداء في البنوك، ومن هذه الأساليب نجد التحليل المالي، وهنا ركزنا على النسب المالية لأنها الوسيلة الأكثر استخداما في تحليل القوائم المالية وذلك لتعددها وتخصصها في قياس كل من ربحية، سيولة، نشاط، ومديونية البنك.

باعتبار الحوكمة المصرفية النظام الذي على أساسه يمكن توضيح العلاقات من خلال آليات تعمل على تحسين الأداء ونجاح البنك للوصول لأهدافه، وضمان سلامة النظام المالي، تم التطرق إلى العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية والأداء المالي للبنوك.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

تمهيد:

بعد استعراضنا للجانب النظري لأثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي في البنوك بصفة عامة سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي، وذلك لمعرفة مدى تأثير تطبيق الحوكمة في البنوك على أدائها المالي فعليا وجب علينا القيام بدراسة ميدانية وذلك بعد وقوع اختيارنا على بنك الخليج الجزائر محلا للدراسة حيث سنقوم بالتعريف بالبنك ثم نتطرق إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وذلك نظرا لاعتباره من أحد أبرز البنوك على الساحة الوطنية والذي يتميز بتألقه في استقطاب الزبائن نظرا لجودة منتجاته البنكية ولما يتمتع به من تكنولوجيا عالية في المجال البنكي، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية التي يحققها وبعد الاعتماد على عدة دراسات سابقة تشهد على صحة تطبيقه لمبادئ ومعايير الحوكمة في البنوك، وبدورنا سنقوم بتقييم مدى نجاعة تطبيق الحوكمة في بنك الخليج الجزائر على أدائها المالي.

وحاولنا عرض هذا الفصل في مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB

المبحث الثاني: دراسة أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر AGB

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائرAGB

بعدما تطرقنا في الفصل الثاني إلى الجانب النظري للأداء المالي وما علاقته بالحوكمة سوف نقوم في هذا الفصل بإسقاط هذا الموضوع على دراسة تطبيقية وعلى هذا الأساس اخترنا بنك الخليج الجزائر**AGB**الذي ارتأينا أنه البنك المناسب لهذه الدراسة والذي سنقوم بتقديم عرض شامل له في هذا المبحث وذلك من خلال مطلبين مفصلين.

المطلب الأول: التعريفببنك الخليج الجزائرAGB

الفرع الأول: نشأة وتطور بنك الخليج

بنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري يتبع القانون الجزائري، تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها "المجموعة الكويتية للأعمال Kuwait project compagne ".

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية عام 1975، ومشروع شركة الكويت القابضة أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة والتي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم، اهتم المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة، ومجلس العقار.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر ب6500000000 دينار جزائري، موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- 60% من طرف البرقان بنك BurganBank .
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis Internatinal Ban.
- 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطه البنكية منذ مارس 2004، برأسمال قدره 10 مليار دينار جزائري، وهو يمارس اليوم اقتصاديا ومصرفيا ذات كفاءة عالية وجودة كبيرة. ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم الخدمات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، ويقدم البنك لعملائه منتجات تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في

البنوك الأخرى ولكن بطرق حديثة وعصرية، كما يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة.
مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، لديه الآن 55 فرعا تقليديا وفروع أخرى آلية، والتي سيتم توسيعها لتشمل 60 فرعا لتكون أقرب لعملائها في جميع أنحاء البلاد.

البلد: الجزائر

الملكية: أجنبية

نوع الشركة: شركة مساهمة[1]

الفرع الثاني: خصائص وأهداف بنك الخليج الجزائر AGB

أولا:خصائص البنك

- ✓ **بنك تجاري للمؤسسات:** وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير مباشرة؛
- ✓ **بنك للأفراد:** وذلك بتقديم المنتجات والخدمات للأفراد بطرق مختلفة؛
- ✓ **بنك الخدمات:** يوفر البنك لعملائه الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه، مثل سويفت SWIFT، المعاملات المصرفية الإلكترونية بين الوكالات ...الخ؛
- ✓ **بنك ذو شبكة بنكية واسعة:** التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري[2].

ثانيا: أهداف البنك

– المساهمة في تحقيق التوسع والنمو والوصول إلى جميع الدول وهذا بفتح فروع جديدة وتقديم خدمات جديدة لكسب المزيد من الزبائن.

– من أهدافه الحديثة التي تخدم الاقتصاد الوطني هي تقديم خدمات خاصة كقروض التحيز وخاصة القرض العقاري.

[1] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)
[2] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

- ضمان أعلى مستوى في كل أعماله المصرفية.
- السعي إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى في الخدمات والجودة العالية[1].

الفرع الثالث: وظائف بنك الخليج الجزائر

تتمثل مهامه فيما يلي[2]:

- تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار.
- تمويل المهن الحرة.
- منح القروض العقارية والمضمونة والقرض بالحيازة الخاصة.
- تمويل كل النشاطات المتعلقة بالاقتصاد والصناعة والتجارة.
- جمع المدخرات من مختلف المصادر.
- يلعب دور الوسيط للعمليات المالية لإصدار وتمويل القروض وتمويل المشتريات.

[1] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

[2] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر والخدمات الإلكترونية المقدمة فيه.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنك

يتكون بنك الخليج الجزائر من:

- **مجلس الإدارة:** الذي يضم الرئيس وهو صاحب القرار النهائي في البنك لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO، يليه نائب الرئيس ثلاث أعضاء ومنه فإن مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء.
- **اللجنة التنفيذية:** وهي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد، يأتي بعده نائبان اثنان، الأول مكلف بالإدارة المالية والعمليات، والثاني مكلف بالتنظيم ونظام المعلومات والعمليات المحاسبية، وتتكون اللجنة من ثلاث أعضاء.
- **الإدارة:** تتمثل في المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام ويأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة، يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية المصلحة وهي كالتالي:
  - مدير العمليات، رئيس قسم التنمية، رئيس قسم النقدية، رئيس قسم إدارة القروض.
  - رئيس قسم دعم المبيعات، مسؤول قسم المراجعة، رئيس قسم النظام، الشبكة وأمن الإعلام الآلي.
  - المكلف بالمهمات، رئيس قسم التحصيل، رئيس قسم الشؤون القانونية، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم القروض للأفراد، ومسئول الموارد البشرية والإدارة العامة، رئيس قسم المراقبة الداخلية[1].

[1] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

وفيما يلي الشكل رقم05 يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB

الشكل(05): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB

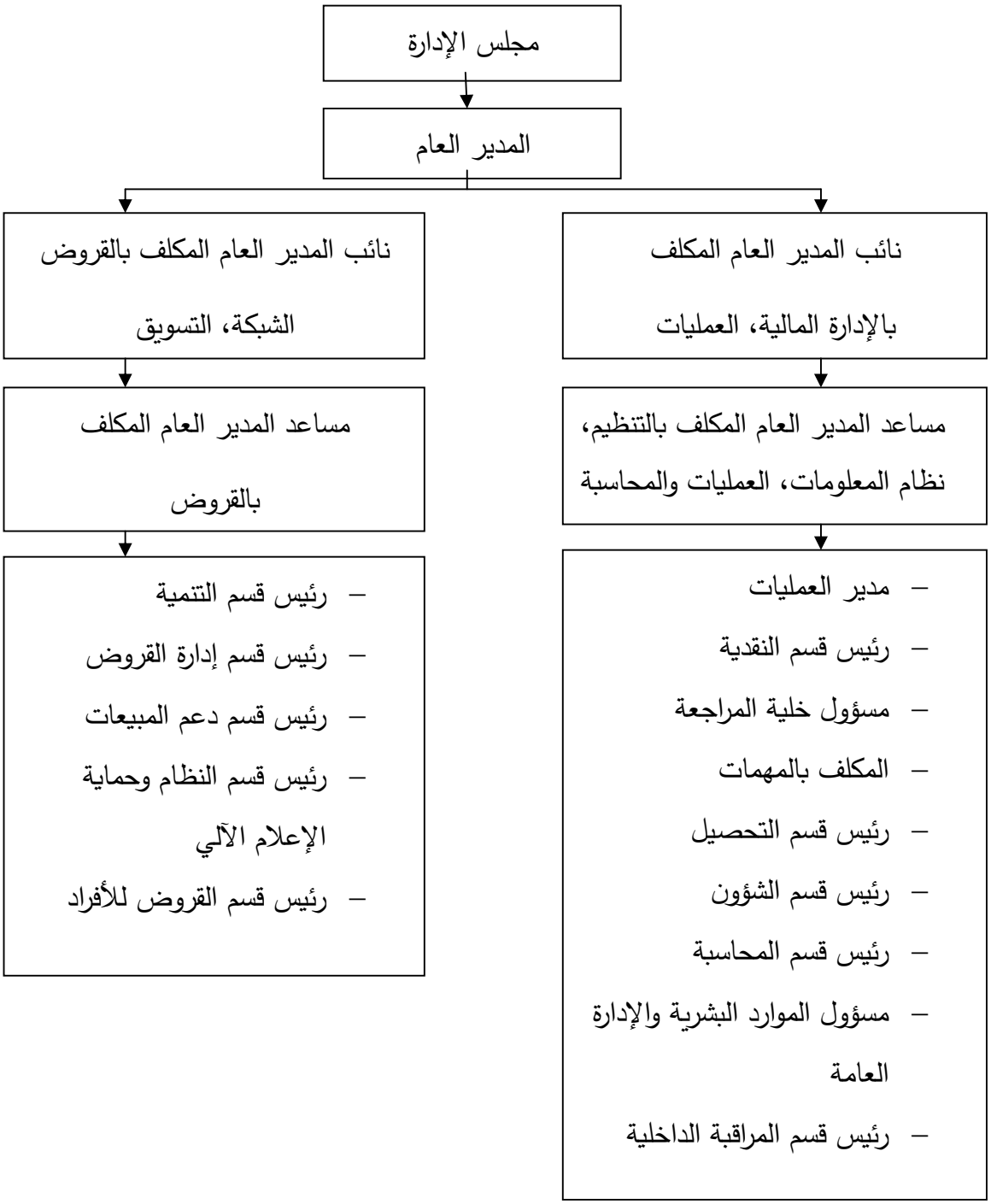

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علىالموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

الفرع الثاني: الخدمات الإلكترونية المقدمة في البنك

أولا: البطاقات الالكترونية:

1. **بطاقة الدفع اليومية:** هي بطاقة سحب ودفع آمنة، مرنة وميسرة، أينما كنتم وفي جميع الأوقات، يمكن للعميل استعمال رصيد دون تحديد للسقف؛ ومن مميزاتها أنها سهلة الاستعمال، متوفرة طول الأسبوع 24 ساعة/24 ساعة وصالحة عبر كافة التراب الوطني.
2. **بطاقة التوفير:** هي بطاقة جديدة مبتكرة وسهلة الاستعمال، هي بطاقة مجانية للسحب الآلي، متصلة بحساب التوفير الكلاسيكي أو التساهمي، تسمح بإجراء عمليات سحب من أي صراف آلي 7أيام/7أيام، 24ساعة/24ساعة، من مزاياها تسديد المشتريات على مستوى التجار والحرفيين المجهزين بمحطة الدفع الالكتروني.
3. **بطاقة التوفير الثانية:** يمكن الحصول على بطاقة ثانية، متصلة بحساب التوفير نفسه لتقديمها لأفراد عائلتكم، البطاقة مجانية ويمكن تحديد مبلغ أقصى لاستعمالها.
4. **بطاقة فيزا غولد وكلاسيك:** هي وسيلة دفع ممتازة، سحب ودفع بمقدار العملة الصعبة المتوفرة في الحساب، التسوق عبر الانترنيت.
5. **بطاقة فيزا بلاتينيوم:** هي وسيلة مريحة، موثوقة، آمنة لعمليات الشراء في الخارج، من خلال محطة الدفع الالكترونية، الانترنت أو من خلال السحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي، البطاقة متاحة لكل من يملك حساب بالعملة الصعبة، مع حد أدنى للرصيد 10.000 يورو، بطاقة فيزا بلاتنيوم بطاقة سحب ترتبط بحسابكم بالعملة الصعبة، يمكن استخدام البطاقة حسب الرصيد المتوفر في الحساب.
6. **بطاقة ماستر كارد:** هي بطاقة السحب والدفع بالعملة الأجنبية في الخارج، يمكن استعمالها على شبكة الانترنت محليا ودوليا.
7. **ماستر كارد مسبقة الدفع:** بطاقة غير شخصية صالحة لمدة 3 أشهر. الشحن الأقصى للبطاقة هو 1000 دولار أمريكي/الشهر.

ثانيا: خدمة SELF BANKING

هي الأولى من نوعها في الجزائر تسمح للعميل من خلال أجهزة الصراف الآلي وهي من الفروع الجديدة التي تقدم في فضاء حديث وعصري، ومن الخدمات المصرفية التي يقدمها:

1. سحب الأموال.
2. إيداع الصكوك.
3. الإيداع النقدي.
4. التحويلات من حساب لآخر.
5. الاطلاع على وضعية الحسابات.
6. الحصول على الكشوف البنكية.

وكل إجراءات هذه الخدمة تتم دون تدخل من قبل موظفي البنك وهذه الخدمة متوفرة 7أيام/7 و24ساعة/24.

ثالثا: خدمات AGB ONLINE

تمكن الزبون من الإطلاع على رصيده بمجرد نقرة عبر الانترنت، متوفرة على مدار اليوم والأسبوع، ويمكن من خلالها القيام بما يلي:

- متابعة الحسابات عبر الانترنت.
- نشر الوضعية الإجمالية للحساب.
- تحميل كشوف الحسابات.

بالإضافة إلى ذلك توجد خدمات أخرى يقدمها بنك الخليج مثل: MAIL SMS وخدمات PUSH، خدمات RECHARGEMENT ONLINE، خدمات اختيار الرمز السري، خدمات SWIFT[1].

[1] الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

المبحث الثاني: دراسة أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لبنك الخليج الجزائر AGB باستعمال أدوات التحليل المالي للفترة 2014-2018

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف بنك الخليج الجزائر وذكرنا معظم النشاطات والخدمات التي يقدمها لزبائنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي لهذا البنك وذلك باستعمال أدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي لبنك خليج الجزائر AGB

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط البنك في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية ومن أهم هذه القوائم قائمة المركز المالي أو الميزانية والتي هي عبارة عن كشف محاسبي يظهر عناصر الأصول وعناصر الخصوم في تاريخ معين وهذا ما يعرف من الناحية القانونية موجودات ومطلوبات البنك وفي هذا المبحث سنعرض قائمة المركز المالي لبنك الخليج الجزائر AGB لخمس سنوات محاسبية تمتد من ميزانية سنة 2014 إلى غاية ميزانية سنة 2018 وذلك بالاعتماد على الملاحق المتحصل عليها من الموقع الالكتروني للبنك.

الفرع الأول: عرض ميزانية الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2014-2018

جدول (01): ميزانية الأصول للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018 لبنك الخليج الجزائر

الوحدة: ألف دينار جزائري.

الأصول	2014	2015	2016	2017	2018
1.الصندوق، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية، الخزينة العمومية	60 230 137	49 344 833	29 544 542	61 446 278	33 235 445
2.أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	/	/	/	/	/
3.أصول مالية جاهزة للبيع	/	/	/	/	/
4.سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	83 740	9 141 893	18 351 676	14 721 310	32 470 209
5.سلفيات وحقوق على الزبائن	101 162 236	104 883 046	117 870 551	153 825 326	169 327 668
6.أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	/	/	5 131 507	5 131 507	/
7.الضرائب الجارية للأصول	1 577 683	1 273 345	1 372 832	1 267 805	1 831 942
8.الضرائب المؤجلة للأصول	100 359	147 638	164 383	197 093	224 911
9.أصول أخرى	152 829	36 144	32 957	37 664	219 488
10.حسابات التسوية	3 524 031	650 500	708 244	400 055	537 946
11.المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	15 675	15 675	15 675	15675	15 675
12.العقارات المصنفة	/	/	/	/	/
13.الأصول الثابتة المادية	9 820 065	11 698 36	15 989 552	19 552 174	24 824 807
14.الأصول الثابتة غير المادية	152 695	185 601	200 495	265 938	326 709
15.فارق الحيازة	/	/	/	/	/
مجموع الأصول	**176 819 451**	**177 377 511**	**189 382 415**	**256 860 824**	**263 014 799**

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر

الفرع الثاني: عرض ميزانية الخصوم لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2014-2018

جدول (02): ميزانية الخصوم للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018 لبنك الخليج الجزائر

الوحدة: ألف دينار جزائري.

الخصوم	2014	2015	2016	2017	2018
1.البنك المركزي	/	/	/	/	/
2.ديون اتجاه الهيئات المالية	2 170	/	/	/	/
3.ديون اتجاه الزبائن	122 863 971	125 339 056	136 255 900	199 946 357	197 48 7 980
4.ديون ممثلة بورقة مالية	12 955 879	11 947 410	11 574 456	10 549 836	11 951 739
5.ضرائب الجارية خصوم	1 686 029	1 707 388	1 330 377	2 054 657	2 595 270
6.ضرائب المؤجلة خصوم	/	/	/	/	/
7.خصوم أخرى	9 529 897	8 486 515	8 675 252	8 869 385	8 637 323
8.حسابات التسوية	7 634 497	5 207 981	4 886 720	5 057 602	7 170 811
9.مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	368 307	340 929	406 055	438 412	445 134
10.إعانات التجهيز والاستثمار	/	/	/	/	/
11.مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة	1 402 123	1 395 460	1 550 243	2 919 085	4 782 872
12.ديون تابعة	/	/	/	/	/
13.رأس المال	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000
14.علاوات مرتبطة برأس المال	/	/	/	/	/
15.إحتياطات	849 620	1 000 000	1 000 000	1 000 000	1 000 000
16.فرق التقييم	/	/	/	/	/
17.فرق إعادة التقييم	/	/	/	/	/
18.الترحيل من جديد	5 516 534	8 324 337	11 071 620	12 387 516	14 206 504
19.نتيجة السنة المالية	4 010 423	3 628 435	2 631 793	3 637 975	4 737 168
مجموع الخصوم	**176 819 451**	**177 377 511**	**189 382 415**	**256 860 824**	**263 014 799**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد علىالموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر

المطلب الثاني: تقييم أثر تطبيق الحوكمةعلى الأداء المالي لبنك الخليج الجزائرAGB باستعمال أدوات التحليل المالي

بعدما قمنا بعرض قائمة المركز المالي لبنك الخليج الجزائرAGB لخمس دورات محاسبية للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018 سوف نتطرق في هذا الفصل إلى حساب أهم النسب التي تساعدنا على تشخصي وضعية هذا البنك والتعليق عليها بالإضافة إلى اختبار ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة في هذا البنك سواء كان بالإيجاب أو بالسلب.

الفرع الأول: تحليل الوضعية المالية لبنك خليج الجزائر بواسطة نسب التحليل المالي

لقد تم احتساب مختلف النسب الممكنة والتي تخص الفترة الممتدة بين 2014-2018 نظرا لأهميتها في التشخيص الصحيح والجيد الذي يساعد على الحكم على وضع البنك المالي وذلك بالاستعانة بالقوانين التي تم شرحها بالتفصيل في الفصل الثاني مع الاعتماد على الملاحق المتحصل عليها من الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر AGB إضافة إلى استشارات مقدمة من طرف بعض الموظفين لديها.

أولا: نسب السيولة

الجدول (03): نسب السيولة للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018

الوحدة: النسبة المئوية

نسب السيولة	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	34.06	27.82	15.60	23.92	12.64
نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	34.53	35.08	35.41	/	/
نسبة السيولة القانونية	49.02	39.37	21.68	30.73	16.83
نسبة الاحتياطي القانوني	44.50	34.42	18.55	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق:

من الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول من 34.06% إلى 12.64% في الفترة الممتدة ما بين 2014-2018 وهذا يعتبر مؤشر جيد ويدل على أن بنك الخليج الجزائر قد شغل أرصدته النقدية السائلة. في حين أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع سجلت ارتفاع بسيط عبر الخمس سنوات قيد الدراسة وهذا يترجم على أن زبائن بنك الخليج الجزائر ارتفع نوعا ما وعليه فإن البنك يجب عليه زيادة السيولة من أجل تغطية سحوبات زبائنه المفاجئة. أما بالنسبة لمعدل السيولة القانونية فإننا نلاحظ انخفاض في هذه النسبة بين سنتي 2014 و2016 لترتفع سنة 2017 وتعود لتنخفض بنسبة معتبرة تقارب 15% سنة 2018 وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن قدرة بنك الخليج الجزائر AGB على وفائه بالتزاماته تتضاءل إلا أن ارتفاع هذه النسبة كذلك يعتبر مؤشر غير جيد لأن زيادة الأرصدة النقدية السائلة لدى البنك دون تشغيل تقلل من ربحيته. كذلك الحال بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني التي تشهد سقوط حر من 44.50% في سنة 2014 إلى 18.55% في سنة 2016 إلا أنه تبقى مقبولة ولا تشكل خطر على البنك وتشير إلى أن بينك الخليج الجزائرAGB قادر على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه، وذلك حسب التعليمة المفروضة من طرف بنك

الجزائر على البنوك التجارية والتي تنص على وجوب احتفاظها بأموالها لدى البنك المركزي بنسبة تفوق 12% من وعاء الاحتياطات الاجبارية إبتداءا من فيفري2019[1].

ثانيا: نسب الربحية

الجدول (04): نسب الربحية للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018

الوحدة: النسبة المئوية

نسب الربحية	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة العائد إلى إجمالي الأصول	2.27	2.04	1.38	1.42	1.80
نسبة العائد إلى حق الملكية	19.68	15.80	10.65	13.46	15.82
نسبة العائد إلى الودائع	3.26	2.89	1.93	1.82	2.40
نسبة العائد إلى الأموال المتاحة	2.80	2.44	1.63	1.60	2.80

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق:

يمكن القول أن مردودية بنك خليج الجزائر مرضية حيث نلاحظ في الجدول أعلاه والذي تظهر فيه أهم نسب الربحية التي اعتمدناها في تشخيص وضعية بنك الخليج الجزائر AGB انخفاض نسبة العائد إلى إجمالي الأصول بين سنتي 2014 و2016 إلى 1.38% لترتفع إلى 1.80% في 2018 مما يشير إلى أن بنك خليج الجزائر يتمتع بكفاءة جيدة في تحقيق الأرباح وتدارك التعثرات انطلاقا من إجمالي الأصول ونلاحظ نفس التغير على نسبة العائد على حقوق الملكية التي انخفضت من 19.68% في سنة 2014 إلى 10.65% في سنة 2016 لترتفع مرة أخرى إلى 15.82% في سنة 2018 أي أن الأرباح التي يولدها بنك الخليج الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على أموال الملاك. إلا أن نسبة العائد على الودائع ونسبة العائد على الأموال المتاحة تشيران إلى أن البنك استطاع توليد أرباح جيدة انطلاقا من الودائع التي حصلها من زبائنه.

[1] التعليمة رقم01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية، البنك المركزي الجزائري.

ثالثا: نسب ملاءة رأس المال

الجدول (05): نسب ملاءة رأس المال للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018

الوحدة: النسبة المئوية

نسب ملاءة رأس المال	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات الخطرة	17.48	17.92	15.45	13.83	13.03
نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع	16.58	18.31	18.13	13.52	15.16
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض	20.14	21.88	20.95	17.57	17.68
نسبة حق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية	129994	146429.2	479.94	525.05	191028.21

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق:

يظهر في الجدول أعلاهوالذي يمثل نسب ملاءة رأس المال انخفاض كبيرة في نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة بنسبة تفوق 4% خلال الفترة المدروسة والممتدة من 2014 إلى 2018 مما يعني انخفاض قدرة بنك الخليج الجزائر على مجابهة المخاطر الناجمة عن الاستثمار في الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات وكذا الحال بالنسبة إلى نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع فإنها تعتبر جيدة رغم أنها سجلت عدة تذبذبات خلال الفترة قيد الدراسة 2014-2018 مع ذلك يبقى البنك قادر على رد ودائع الجمهور انطلاقا من رأس ماله وهذا ما يسمى بملاءة المصرف. ويبقى الحال نفسه بالنسبة لمعدل توزيع مخاطر القروض إذ تشير إلى أن حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر كافية لتغطية الخسائر الناجمة عن عدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم اتجاهه دون المساس بودائع الجمهور. أما بالنسبة لنسبة حق الملكية إلى الاستثمارات المالية فنلاحظ أنها جد مرتفعة مما يدل أن بنك الخليج الجزائر AGB يستثمر بنسبة جد ضئيلة في الأوراق المالية في السوق كما نلاحظ أن البنك رفع من استثماراته في المحفظة في سنتي 2016 و2017 مع ذلك بقي بنك خليج الجزائر محافظا على قدرته على امتصاص الخسائر الناجمة عن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والناجمة عن الهبوط في قيمة المحفظة المالية.

رابعا: نسب النشاط

الجدول (06): نسب النشاط للسنوات 2014-2015-2016-2017-2018

الوحدة: النسبة المئوية

نسب النشاط	2014	2015	2016	2017	2018
معدل استثمار الودائع	0.0127	0.0125	3.77	2.57	0.008
نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	82.34	83.68	86.50	76.93	85.74
نسبة إجمالي الاستثمارات والقروض إلى إجمالي الودائع	82.35	83.69	90.28	79.50	85.75
نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات	25584	23147	51.13	70.68	30221.21

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق:

من خلال الجدول السابق والذي يضم أهم النسب التي تقيس نشاط البنك نلاحظ انخفاض شديد في معدل استثمار الودائع مما يبين أن بنك الخليج الجزائر AGB يستعمل نسبة ضئيلة جدا من الودائع التي يتحصل عليها من الجمهور في الاستثمار .أما بالنسبة لمعدل القروض إلى إجمالي الودائع فيعتبر مرتفع جدا مما يشير إلى أن البنك ينتهج سياسة توسعية في منح القروض وذلك باستخدام ما يمتلكه من ودائع للجمهور وتعتبر نسبة مبالغ فيها وقد تؤثر على سيولة بنك الخليج الجزائر .وكذا بالنسبة لمعدل الاستثمارات والقروض إلى اجمالي الودائع إلا أن بنك خليج الجزائر يستعمل ما يفوق 85%في منح القروض والاستثمارات وهذا ما قد يقلل من قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه ومواجهة سحوباتهم المفاجئة. في حين نلاحظ نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات عالية جدا وهذا ما يترجَم على أن بنك الخليج الجزائر يتمتع بكفاءة جيدة في الاستثمار إذ أن حصيلة إيرادات البنك من الاستثمارات المختلفة تعتبر مرتفعة.

الفرع الثاني: تقييم أثر الحوكمة على الأداء المالي لبنك خليج الجزائر

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى الأداء المالي في بنك الخليج الجزائرAGB واختبار أثر الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة على الأداء المالي لهذا البنك وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال هذا العنصر.

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن تقييم الأداء المالي وفق نسب السيولة والحكم على مدى حسن التسيير المالي لهذا البنك ومنه فإن بنك الخليج الجزائر لا يعاني من مشكلة السيولة بل إنه يتميز بالسيولة الجيدة التي تجعله قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملاءه عند أجل الاستحقاق، بالإضافة إلى حجم الودائع من سنة إلى أخرى دليل على أن بنك الخليج الجزائر AGB عزز ثقة زبائنه من خلال جودة منتجاته وكفاءته في تسيير معاملاتهم زيادة على ذلك قدرته على مواجهة سحوباتهم وتغطيتها في أي وقت كان. بالإضافة إلى احترامه للحد الأدنى لنسبة الاحتياطي القانوني المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري وهذا يعتبر أحد أهم آليات الحوكمة الخارجية ألا وهي الإطار القانوني والتنظيمي والرقابة المتطور لنظام البنوك، والمتمثل في الدور الفعال لرقابة البنك المركزي وهذا ما يعكس الأثر الإيجابي للرقابة الخارجية على الأداء المالي للبنك.

أما إذا أردنا تقييم أثر الحوكمة على الأداء المالي وفق نسب الربحية فإن بنك الخليج الجزائر يحقق مردودية جيدة وهذا راجع إلى تطبيقه لمبدأ الشفافية وذلك من خلال عرض جميع المعلومات الدقيقة والواضحة على موقعه الإلكتروني حتى تكون متاحة أمام أصحاب المصالح وجميع المستفيدين من القوائم المالية وأهمهم الملاك والمساهمين الذين يبقون على اطلاع دائم على مدى حسن سير أموالهم وهذا ما يمثل فعالية مبدأ آخر من مبادئ الحوكمة ألا وهو الرقابة الداخلية والذي يظهر أثره جد إيجابي على أداء البنك.

بعد اختبار نتائج الحوكمة في البنوك على سيولة وربحية بنك الخليج الجزائر AGB نمر إلى ملاءة هذا البنك والتي قمنا بقياسها من خلال أربع نسب لملاءة رأس المال حيث لاحظنا أن بنك الخليج الجزائر AGB يحافظ على ملاءته رغم مبالغته وتوسعه الكبير في منح القروض وهذا راجع إلى الدور الذي تلعبه إدارة البنك عندما تكون مؤهلة ولها دراية تامة بالحوكمة وقادرة على إدارة العمل بالبنك ومسؤولة عن سلامته المالية وتتمتع بالكفاءة في صياغة الاستراتيجيات للسيطرة على مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك وبالتالي نستنتج أثر إيجابي للحوكمة كذلك على ملاءة البنك.

أما بالنسبة لأثر الحوكمة على نشاط البنك فإنه يمكن القول أن بنك الخليج الجزائر AGB يستثمر أمواله المتاحة بشكل متوازن بين القروض التي يمنحها للجمهور واستثماراته في الأوراق المالية حيث أنه رغم توسعه في منح القروض فإنه لا يجازف في استثماراته في المحفظة وذلك حتى يقلص من نسبة المخاطر المترتبة عن هذين الأخيرين والتي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتي تحدثت عنها لجنة بازل في تقريرها

المصدر سنة 2006 والذي يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف حيث أوجبت إنشاء إدارة خاصة بمخاطر الائتمان وأخرى لإدارة مخاطر السوق.

وعليه نستنتج أن للحوكمة أثر إيجابي على كل من سيولة وربحية وملاءة ونشاط البنوك وبالتالي أثرها إيجابي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على تأثيرتطبيق الحوكمة على الأداء المالي في بنك الخليج الجزائر AGB، فقمنا بتقديم تعريف شامل له بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته وخدماته وجل الأهداف التي يسمو إلى تحقيقها، كما تطرقنا إلى هيكله التنظيمي ومن ثم قمنا بعرض قائمة المركز المالي لخمس دورات محاسبية للفترة الممتدة بين 2014-2018، وقمنا بحساب معظم النسب المالية المهمة التي تساعد على تشخيص الوضعية المالية للبنك، الأمر الذي يسمح لنا باستخلاص بعض الاستنتاجات التي ساعدتنا في معرفة مدى تأثير تطبيق الحوكمة في بنك الخليج الجزائر على الأداء المالي له، حيث لاحظنا أن:

- ❖ الوضعية المالية لبنك الخليج الجزائر تحظى بالتسيير الجيد والكفء لمعظم بنود ميزانيتها من حيث الاستثمار ومنح القروض.
- ❖ لا تجازف في استثماراتها في المحفظة على حساب ودائع الجمهور.
- ❖ كما أنها تحتفظ بالاحتياطات والسيولة اللازمة لمواجهة السحوبات المفاجئة للودائع من طرف زبائنها وهذا راجع لتطبيقها أهم آليات الحوكمة ألا وهي الإفصاح المحاسبي والشفافية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

على ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية نقول أنالحوكمة المصرفية هي النظام الذي يسمح بإدارة البنوك وفق منهج سليم يمكنها من تحقيق أهدافها، كما أن أهمية الحوكمة تتضح من خلالأهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح مساءلة الإدارة، ومن تم تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالحهم.

ولقد كان لاتفاقيات بازل مساهمة كبيرة في إعادة تنظيم النشاط البنكي على مستوى عالمي ودعم ممارسة الحوكمة في البنوك لمكافحة الفساد، وتحسين الإدارة، وتحسين الأداء المالي للبنك الأمر الذي يؤدي إلى الاستقرار المالي مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للدولة، كون أن البنوك أهم مصادر التمويل.

وبالنسبة للنظام البنكي الجزائري فقد تعرض لأزمات بنكية تمثلت أساسا في أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، بالإضافة إلى جوانب الضعف الهيكلي التي تتميز بها البنوك الجزائرية التي تعد من أهم العوامل التي ألحت على تبني مبادئ الحوكمة.

من هنا قمنا بدراسة الأداء المالي لبنك الخليج الجزائرباستعمال أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية التي يمكن أن تؤثر تطبيق حوكمة البنوك فيها وهي: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب ملاءة رأس المال ونسب النشاط وذلك خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018.

وباستخدام المنهج التحليلي تم دراسة إمكانية وجود علاقة بين تطبيق الحوكمة والأداء المالي في البنوك الجزائرية.

تأكيد أو نفي صحة الفرضيات

بناءا على الدراسة التطبيقية توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الرئيسية:الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال زيادة الأداء المالي للبنك وتحسينه.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: إن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي إلى زيادة كفاءتها واستقرار النظام المصرفي وذلك بتوفير التمويل اللازم للمشاريع وتوفير الحماية للمستثمرين، كما أن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى وقاية النظام المصرفي من الأزمات مما يؤدي إلى استقرار النظام المصرفي.

الفرضية الثانية: يساعد تطبيق الحوكمة في البنوك على تطوير الأداء المالي داخل البنك من خلال وضوح العلاقات بين الأطراف الأساسية الذي تفرضه الحوكمة، إضافة إلى تكوين لجان للتأكد من سلامة إدارة البنك.

الفرضية الثالثة: تتوفر الجزائر على متطلبات تطبيق الحوكمة والدليل الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لإرساء التطبيق السليم للحوكمة المصرفية، إضافة إلى التشريعات والقوانين التي نصت عليها في قانون النقد والقرض، كما سعت إلى الإرتقاء بالعنصر البشري والتكيف مع التطورات التكنولوجيا ومواكبة المعايير الدولية بالإضافة إلى تعليمات البنك المركزي الذي يمثل الرقابة القانونية على الجهاز المصرفي الجزائري.

الفرضية الرابعة: تساهم الحوكمة في توفير الشفافية من خلال الدقة والوضوح في القوائم المالية التي يصدرها البنك وتوفير المعلومات في الوقت المناسب.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط الآتية:

- ❖ إتباع مبادئ الحوكمة البنكية يؤدي إلى تشجيع الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك وهذا ما يؤدي إلى تحسن كفاءة البنك بزيادة فرص التمويل والقدرة على استقطاب الودائع ومكافحة الفساد.
- ❖ يعتبر التحليل المالي أداة ناجحة لقياس أداء البنك كون أن التحليل المالي أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل لتشخيص الوضعية المالية للبنك.
- ❖ نجاح تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي يتطلب تطبيق قواعدها بشكل سليم وهذا يتطلب ضرورة إيجاد نظام رقابي محكم وموحد يعتمد على صرامة البنك المركزي من جهة، وعلى جدية البنك المعني وإدارته من جهة أخرى يمكن أن يساهم في تحسين أداء البنك.
- ❖ يساعد تطبيق نموذج الحوكمة في تحسين أداء البنوك الجزائرية حيث توصلنا من خلال دراستنا الميدانية إلى وجود أثر إيجابي لمبادئ الحوكمة والمتمثلة أساسا في الشفافية والعدالة والاستقلالية والرقابة على الأداء المالي للبنوك.
- ❖ وجود نظام تشريعي في الجزائر يكفل تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك الجزائرية ونجد أنه لازال هذا التطبيق في مرحلته الأولى إلا أن هناك رغبة وانطلاقة في التجسيد الفعلي لمبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية.

التوصيات:

على أساس ما تم التوصل إليه من نتائج نوصي بما يلي:

- تطوير مبادئ الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري لتتوافق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- عمل البنوك الجزائرية على تعزيز تطبيق آليات الحوكمة البنكية بما يساهم في زيادة ثقة وتحسين الأداء المالي للبنوك.
- دعم دور الرقابة الداخلية من خلال التحقق من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى التأكد من كفاءة الجهاز الإداري.
- الاهتمام بالعنصر البشري ونشر الوعي من خلال عمل برامج تدريبية وتكوينية في مجال الحوكمة.
- العمل على تحقيق التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية من خلال توفر مستوى عال من المعلومات المتعلقة بنتائج وأداء البنك بصورة منتظمة.
- المراجعة المستمرة للقوانين والنصوص التشريعية والتنظيمية البنكية حتى تتكيف مع المستجدات التي تطرأ على الساحة المصرفية المحلية والدولية، وإصدار نصوص جديدة وبالأخص تلك التي تنظم الهياكل الإدارية في البنوك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- 1- الكتب:

1. ابراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الاسكندرية ،مصر، 2010.
2. أحمد علي حضر، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
3. أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.
4. أمير فرج يوسف، حوكمة الشركات، دون طبعة، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية ،مصر،
5. حسن سمير عشيش، اتجاهات حديثة في التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
6. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2013.
7. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2018.
8. زغيب مليكة وبوشنقيرالميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
9. زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2006.
10. سمير مهدي، إدارة المخاطر في البنوك، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
11. سهير ابراهيم الشوملي، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
12. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
13. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم. الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.
14. عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
15. عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، نظرية المؤامرة والإنهيار المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2014.

16. عبد الله جوهر، الإدارة في الشركات والمؤسسات، دون طبعة، مؤسسات شبار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2014.
17. عبد المعطي أرشيد وحسني عليخريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
18. عصام محمود حسن هنطش وابراهيم جابر السيد أحمد، الإدارة الرشيدة والحوكمة، الطبعة الأولى، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
19. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
20. عمار حبيب جهلوك، النظام القانوني لحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2011.
21. غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.
22. محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، الطبعة العربية الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
23. محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
24. محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، الطبعة، الأولى، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
25. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
26. محمود الشويات، الحاكمية والفساد الإداري والمالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
27. مصطفى يوسف، إدارة الأداء، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
28. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
29. وليد ناجي الحيالي وحسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

1-2- الرسائل والأطروحات والبحوث العلمية:

1. الطاهر محمد احمد محمد حماد، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية السودانية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، 2014.

2. آمال سكور، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.
3. بن خالدي نوال، فعالية نموذج الصيرفة الشاملة ودوره في تطور أداء البنوك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص127.
4. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، قسنطينة: جامعة منتوري، الجزائر، 2011.
5. حاتم رياض مصطفى أصلان، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
6. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
7. رفافة براهيم، مطبوعة في مالية المؤسسة، سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، 2016-2017.
8. ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
9. سارة بركات، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسيتيجينيرال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود البنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.
10. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاؤهم، محاسبون قانونيون وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2010.
11. عبد القادر هاملي، أثر إدارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
12. عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية بنوك وتأمين، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
13. عدنان عبد المجيد، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والتمويل، جامعة عمان، الأردن، 2008.
14. كتفي خيرة، دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الحوكمة ومالية المؤسسة، جامعة فرحاة عباس، سطيف، الجزائر، 2016.

15. محمد العماد سعد أسعد، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2015.

16. مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

17. نوي فطيمة الزهرة، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

1-3-المقالات:

1. أحمد زغدار وأحمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، مجلد 7، العدد7، 2010.

2. العربي عطية ونوال بن عمارة، الحوكمة في البنوك الجزائرية في ظل الالتزام بمتطلبات بازل للرقابة المصرفية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

3. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، العدد السابع، 2009.

4. حمزة جيلالي التومي وموارد تهتان، أثر كل من حجم البنك الربحية والسيولة على هيكل رأس المال في البنوك الجزائرية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2018.

5. شعوبي محمد فوزي والتجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 9، العدد 17، 2015.

6. علال بن ثابت ومحمد الطاهر عامري، واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد الثاني، 2018.

7. عون الله سعاد، الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، 2016.

8. لعراف زاهية وفرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية فيظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية "العدد الاقتصادي"، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد16، العدد33، 2018.

9. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، الجزائر، المجلد 3 العدد 3، 2004 .

10. محمد عباس محسن وميثاق هاتف الفتلاوي، أثر التمويل في الملكية بالأداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد13، العدد53، 2017.

11. مريم هاني، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2017.
12. مصيطفي عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006.
13. معمري نارجس، واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل، مجلة الاقتصاديات البنكية وإدارة الأعمال، العدد 07، جامعة بسكرة، 2018.

1-3- المداخلات:

1. إبراهيم التوهامي وليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 7-6ماي2012.
2. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، ورقة عمل بمؤتمر تحت عنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الإسكندرية، مصر،2009.
3. حسين بن طاهر ومحمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة الجزائر، يومي 6-7ماي 2010.
4. رزيق كمل وفضيلي عبد الحليم، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2004.
5. زيدان محمد ودريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.
6. عمار بلعادي ورضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والاحصاء، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع رهانات وآفاق" كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي7-8ديسمبر 2010.
7. يعقوبي محمد وتمار توفيق، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة الطاهر محمد، بشار، الجزائر، يومي 24-25أفريل 2006.

1-4- الأوامر، القوانين والمراسيم التنفيذية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (1)، نظام رقم 92-08 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1413 الموافق ل17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، السنة 32، العدد 13، الصادر بتاريخ 28 فبراير 1993.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2)، نظام رقم 92-09 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1413 الموافق ل17 نوفمبر 1992، المتضمن إعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، السنة 30، العدد 15، الصادر بتاريخ 07 مارس 1993.
3. التعليمة رقم01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية، البنك المركزي الجزائري.

1-5- التقارير والمواثيق:

1. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
2. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الإفصاح المحاسبي للمصارف، الترجمة العربية والمعتمدة من قبل اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ورقة عمل قواعد ممارسات منح المكافآت المالية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2012.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-1 Les ouvrages :

1. Dictionnaire de français, petit Larousse en couleurs, Librairie LAROUSSE, Paris, France, Edition 1984.

1-2 Les articles et revues :

1. Andrei Shleifer and Robert Vishny, Large Shareholders And Corporate Control, The Journal Of PoliticalEconomy, Volume 1, Issue 3, Part 1, June 1986.
2. Karima Bouaiss, Christine Marsal, Les mécanismes interne de gouvernance dans les banques : un état de L'art, Finance Contrôle Srtratégie, Volume 12,N°1, Mars 2009.
3. Mariana Nedelcu, The correlationbetweenExternal Audit And Financial Performance of Banks From Romania, AmfiteatruEconomic, Volume 17 (Special N°9).

4. MichealC.jensen,The Modern IndustrialRevolution, Exit and Failure of Internal Control Systems, Journal of finance, Volume 48,N°3, July 1993.
5. SalimaTaktak, gouvernance et efficience des banques tunisiennes : études par l'approche de frontière stochastique, revue libanaise de gestion et d'économies,N°5,2010.

1-3 Les rapports et les bulletins :

1. EnhancingCorporateGovernance For Banking Organisation, Basel committee On Banking Supervision, Bank For International Settelements, 2006.
2. Guilia Romano and others, CorporateGovernance and Performance In italianBanking Group, paper to bepresentedat the international conference (corporategovernance and regulation : outlining new horizons for theory and practice, pisa, Italy, September 19,2012.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني لبنك الخليج الجزائر (www.agb.dz)

الملاحق

الملحق1:

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015 — **Milliers de DA**

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق2:

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	1 000 000	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

الملحق3:

000 DZD

Rubrique	31 12 2015	31 12 2014	Variation
Disponibilités en caisse DZD	3 887 457	4 366 621	-11%
Disponibilités en caisse DAB	381 829	345 112	11%
Disponibilités en caisse devises	304 497	364 866	-17%
Dépôts en consignes chez la Banque d'Algérie	4 814 891	9 592 950	-50%
Disponibilité chez la Banque d'Algérie DZD	20 267 021	24 853 810	-18%
Compte devises AGB chez la Banque d'Algérie	446 066	281 238	59%
Compte devises clientèle chez la Banque d'Algérie	4 822 819	6 358 991	- 24%
Compte chez les CCP	31 070	11 425	127%
Comptes chez le Trésor Public	1 563 623	435 882	259%
Facilité de dépôts auprès de la Banque d'Algérie	12 800 000	5 500 000	1338%
Reprise de liquidité auprès de la Banque d'Algérie		8 090 000	- 100%
Autres avoirs	29 242.77	29 243	- 13%
TOTAL	**49 344 833**	**60 230 137**	**- 18%**

الملحق4:

Désignation	31 12 2015	31 12 2014
Comptes sur livret	13 103 439	10 894 242
Comptes de chèques	12 943 364	8 840 326
Comptes courants	43 979 126	42 430 994
Provisions reçues en garantie	23 648 470	22 619 304
Autres comptes de dépôts	11 780 735	14 657 758
Comptes de dépôts à terme	14 850 054	16 831 066
Total ressources en dinars	**120 305 188**	**116 273 690**
Comptes à vue devises	4 923 715	6 542 456
Comptes à terme devises	110 154	47 825
Total comptes devises	**5 033 869**	**6 590 281**
Total dépôts	**125 339 057**	**122 863 971**

الملحق5:

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

الملحق6:

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

الملحق7:

000' DZD

Rubrique	31 12 2016	31 12 2015	Variation
Disponibilités en caisse DZD	2 853 894	3 887 457	-26.6%
Disponibilités en caisse DAB	467 607	381 829	22.5%
Disponibilités en caisse devises	354 252	304 497	16.3%
Dépôts en consignes chez la Banque d'Algérie	2 471 700	4 814 891	-48.7%
Disponibilité chez la Banque d'Algérie DZD	16 937 440	20 267 021	-16.4%
Compte devises AGB chez la Banque d'Algérie	579 689	446 066	30%
Compte devises clientèle chez la Banque d'Algérie	5 297 408	4 822 819	9.8%
Compte chez les CCP	983	31 070	-96.8%
Comptes chez le Trésor Public	556 195	1 563 623	-64.4%
Facilité de dépôts auprès de la Banque d'Algérie	-	12 800 000	-100%
Autres avoirs	25 374	25 560	- 0.7%
TOTAL	**29 544 542**	**49 344 833**	**- 40.1%**

الملحق8:

Désignation	31 12 2016	31 12 2015
Comptes Epargnes	14 413 157	13 103 439
Comptes chèques Particuliers	15 500 755	12 943 364
Comptes Courants	48 251 528	43 979 126
Dépôt retenu de garantie	16 926 733	23 648 470
Autres comptes de dépôts	14 067 071	11 780 735
Comptes de dépôts à terme	22 307 119	14 850 054
Total ressources en dinars	**131 466 363**	**120 305 188**
Comptes à vue devises	4 660 770	4 923 715
Comptes à terme devises	128 767	110 154
Total comptes devises	**4 789 537**	**5 033 869**
Total dépôts	**136 255 900**	**125 339 057**

الملحق9:

BILAN au 31/12/2018

ACTIF **Unité :** 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	33 235 445	61 446 278	-28 210 833
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	32 470 209	14 721 310	17 748 899
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 327 668	153 825 326	15 502 342
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	5 131 507	-5 131 507
Impôts courants Actif	2.A.5	1 831 942	1 267 805	564 137
Impôts différés Actif	2.A.6	224 911	197 093	27 818
Autres actifs	2.A.7	219 488	37 664	181 824
Comptes de régularisation	2.A.8	537 946	400 055	137 892
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	24 824 807	19 552 174	5 272 633
Immobilisations incorporelles	2.A.11	326 709	265 938	60 772
Ecart d'acquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**

الملحق10:

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2018	2017	VARIATION
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	197 487 980	199 946 357	-2 458 377
Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 951 739	10 549 836	1 401 903
Impôts courants Passif	2.P.3	2 595 270	2 054 657	540 613
Impôts Différés Passif				
Autres Passifs	2.P.4	8 637 323	8 869 385	-232 062
Comptes de régularisation	2.P.5	7 170 811	5 057 602	2 113 208
Provisions pour risques et charges	2.P.6	445 134	438 412	6 722
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	4 782 872	2 919 085	1 863 787
Dettes subordonnées				
Capital		10 000 000	10 000 000	
Primes liées au Capital				
Réserves	2.P.8	1 000 000	1 000 000	
Ecart d'évaluation				
Ecart de réevaluation				
Report à nouveau	2.P.9	14 206 504	12 387 516	1 818 987
Résultat de l'exercice		4 737 168	3 637 975	1 099 194
TOTAL DU PASSIF		**263 014 799**	**256 860 824**	**6 153 975**